خالد عايد

الانتفاضة الثورية في فلسطين

الأبعاد الداخلية



الإنتفاضة الثورية في فلسطين

الأبعاد الداخلية



الإنتفاضة الثورية في فلسطين

الأبعاد الداخلية

خالد عايد

الناشر: دارُ الشروق للنشر والتوزيع
عمان - الأردن

* خالد عايد: الانتفاضة الثورية في فلسطين: الابعاد الداخلية.
* الطبعة العربية الأولى ١٩٨٨.
* الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع.
هاتف ٦٢٤٣٢١
ص. ب. ٩٢٦٤٦٣
عمان ـ الأردن.
* التوزيع: المركز العربي لتوزيع المطبوعات ش. م. م.
ص. ب. ١٣/٥٦٨٧
هاتف ٨٠٢٨٩٧ تلكس ٢٠٩٨٣ آسيب
بيروت ـ لبنان.

* تصميم الغلاف: حسني الحاج حسن.

إلى والدي

الذي عايش الانتفاضة في الأسر الصهيوني الضيق، فيما كنا تابعها من سجننا العربي الكبير.

إلى شهـداء الانتفاضـة وجرحـاها ومعتقليهـا وشعبها، الذين خرجوا من حصار الخوف إلى فضاء الحرية،

وها هم ينتظروننا على الطريق.



فاتحة: زمن الانتفاضة

الساعة تدق.

منذ التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وهي تدق معلنة زمن الانتفاضة. في الأمس، كان الاحتلال يسرق الأرض ويدهنها باللون الصهيوني الباهت، وكانت المخيمات بائسة تحاصرها عصابات كهانا وقطعان المستوطنين. وكان بازار مشاريع التسوية والتسويف، وانتظار الانتخابات المقبلة، والانهماك في جدالات ترتيب الكراسي حول الموائد، والانتفاضات الانقلابات...

واليوم: الانتفاضة، ولا شيء غيرها.

الساعة تدق من دون كلل، والانتفاضة تدق ابواب العالم. تطرق أبواب كهوفنا بحجارتها، لعلنا نستيقظ من سابع نومنا. تمد يديها الطاهرتين لتنتشلنا من قعر هزيمتنا، ومن قاع موتنا اليومي. انها لا تستصرخنا، بل تصرخ في آذاننا. وهي لا تدعونا للتضامن معها، بقدر ما تدعونا لاستقبال رسالة تضامنها معنا. انها لا تنتظر الأوامر بالتصعيد، ولا النصائح بالتعقل. بل هي تومىء الينا بذاتها. انها هناك ليست في حاجة إلى دعائنا، بل إلى سيوف نشهرها، هنا والآن.

* * *

من زمهرير الشتاء يخرجون، وفي قلب العواصف. فيبثون

الدفء في فضاء الوطن الكبير، ويكونون هم العاصفة. انهم يتقدمون، بحجارتهم وكوفياتهم وغضبهم العظيم، نحو الآلة العسكرية الصهيونية، الأميركية الصنع، يتقدمون. نحو الوطن القريب البعيد، نحو الحلم الذي كان مستحيلاً، والمستقبل المفتوح على بحر يافا. يكادون يخرجون من صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون. يقتحمون عيوننا وأجسادنا وخوفنا وانكساراتنا. يفاجئوننا. يحملون الدهشة في أيديهم ويفجرونها في وجوهنا. يحلقون فوق واقع الاحتلال، يجتازون حدوده، وتمتد ظلال قاماتهم العملاقة حتى هنا، فوق أرضنا المحتلة بحدود التقسيمات الاستعمارية، وبالاحياء الراقية الهادئة كالقبور، وبمعتقلات انصار العربية رقم ٤، ٥، ٦... حتى الألف ويزيد. تمتد الظلال فوق زمننا المحتل بالقبائل والطوائف والمجازر، بأوهام الاستهلاك والتسويات وسلام العاجزين.

إنه هتاف الانتفاضة.

الأرض تميد. ودوي البركان الآتي يخرق الأسماع. انهم يخرقون جدران الصمت العربي الرسمي. ويفجرون كواتم الصوت المصوبة إلى رؤوسنا. يقفون في مواجهة الحاكم العاري، ويصدرون الحكم: أنت عار إلى حد الفضيحة. يغادرون كتبهم ومعاولهم والعابهم، ويحتلون الشارع: هذي هي مدرسة الحياة، معمل الرجال، ملاعب الشباب.

ـ يا وحدنا!

ـ لا لا لا، لسنا وحدنا. كل العواصم السرية تتدرب على كسر الخوف والبؤس وقيود آخر السلاطين.

يبتكرون فنوناً في القتال. يضيفونها إلى ذخيرة ميسلون، ثورة القسام، السويس، أوراس، ردفان، الأهوار، ظفار، القاهرة ١٨ و١٩ يناير، قفصة، مكة، بيروت ٨٢، الجنوب... ويضعون لافتة أخرى

على الطريق الطويل. يومئـون إلى الشمس حتى عبر غيـوم كانـون الداكنة. مباركة هذه العواصم والقرى والاحياء، تستيقظ من غفوتها، وتتبارى. مبـارك برقوق نيسان الآتي. مبـارك حصاد هـذه البذور. وإلى غير رجعة أيها الزمن العربي الرديء.

* * *

إن الانتفاضة تتهجى لغة جديدة، لكنها لا تتحدث لغة بكراً بعد. وعلى هذا القول تترتب نتائج مهمة من وجهة نظر المستقبل. فالجديد يولد من احشاء القديم، وهو لا بد حامل شيئاً من ملامحه. وهذا ما يفسر كيف أن لغة الانتفاضة لم تقطع بالكامل مع الخطاب التسووي التقليدي. وهو أيضـاً يطرح الخـطر الحقيقي المتمثل في امكـانية احتواء هذا الخطاب لتلك اللغة وهي في مهـدها تلثـغ وتتدرب على تشديد مخارج الحروف. فالحركـة الدبلوماسيـة التي نشهدهـا في «الخـارج» الفلسطيني والعـربي والدولي، تحت عنوان «التسـويـة السياسية»، هي بكاملها تجسيد لجوهر هذا الخطر.

وفي المقابل فإن اللغة الطفلة البـريئة تـطرح الأسئلة وتقتحم وتفضح وتعري وتحرض، وتعمل بـذلك على تعميق المأزق الخـاص بكـل طرف من أطراف التسويـة، بل والأطراف التي تقف عـاجـزة مكتوفة اليدين تشاهد لعبة «الحل السلمي».

* * *

ثمـة اصداء حميمـة لهتاف هـائل ونشيـد يوقـظ الرهبـة. هل تسمعون؟

ثمة في الأفق حرائق ورايات كالطيور أو كالغيوم. هل ترون؟

ثمة جلبة عظيمة في ارجاء البيت القديم، الذي تـأكله الرطوبة والاعشاب البرية، وتحوطه الأسوار والعسكر.

هل ينهار؟



عندما أخذت جماهير الانتفاضة/ الثورة تنزل إلى الشوارع والساحات العامة والازقة الترابية، وترفع العلم العربي الفلسطيني على مآذن المساجد وقباب الكنائس، وعلى أعمدة الكهرباء والهاتف، وعلى كل عليّ شاهق ـ بدأت تسقط، أو تتداعى للسقوط، جملة من المسلّمات والأوهام والرموز والأقنعة. لم يعد الاحتلال الصهيوني واقعاً قائماً مفروضاً بقوة الحراب، لا سبيل إلى دحره. ولم تعد الحلول السلمية حلماً ينام على حريره اللاجئون العاجزون. ولم يعد القائد، أياً كان، رمزاً يتسع لوفرة معاني التحرير والاستقلال. وأُسدل الستار على الحفلة التنكرية العربية الكبرى: الأرنب في ثوب نمر، المستسلم في هيئة محارب اشوس، والطاغية في مسوح راعي الديمقراطية.

لم تكن انتفاضة فحسب، محدودة الزمان والمكان. بل كانت ثورة: في خطابها السياسي، وأساليبها النضالية، وأشكالها التنظيمية، وفي فعلها الاجتماعي. لقد كانت ثورة في ما أبدعه القائمون بها، على مختلف الصعد. ذاكرة الشعب الجماعية اختزنت تجربة الأعوام الطويلة من المعاناة والنضال، وعقل الشعب الجماعي خطّط ودبّر وفجّر ـ ولا يزال. والمقياس هنا، ليس وسائل الإعلام، سواء كانت فلسطينية رسمية تحاول احتكار «الحقيقة»، أم أجنبية تتراكض وراء الاثارة والسبق الصحافي. وإنما هو هذه الدراما

التاريخية العظيمة التي تجري، يومياً، على أرض فلسطين.

* * *

ومع ذلك، لم ترتقِ الكتابة عن الانتفاضة/ الثورة إلى مستوى اللحظة التاريخية الراهنة. أو أنها، أقله، لم تفعل ذلك حتى الآن. لقد صدر، حتى كتابة هذه السطور، ما لا يقل عن عشرة كتب، في آلاف الصفحات، علاوة على مئات المقالات، التي تتناول الانتفاضة. ولكن غلب على هذه الكتابات طابع التغني بأمجاد الانتفاضة والتغزل بها، أو طابع تسجيل يومياتها ووثائقها وصورها، أو رؤيتها من وجهة نظر اسرائيلية(*). وعلى الرغم من أهمية تمجيد الانتفاضة وتوثيقها، فإن تكرار هذا العمل في الكتابات الصادرة، وحصر الجهد الكتابي في هذا الصعيد، يؤكدان ما ذهبنا اليه من قصور الكتابة عن مواكبة الانتفاضة، حتى لا نقول استباقها، وإضاءة الطريق امامها.

لم يكن ذلك كله من قبيل الصدفة. فعلى الرغم من النيات الطيبة لدى بعض المساهمين في هذه الكتب، فإنها (الكتب) تظل تعبّر عن خطاب غريب عن روح الانتفاضة: خطاب نهج التسوية، الذي يرى في الانتفاضة رتابته الخاصة وتعويضاً عن عجزه الخاص. ويأتي ذلك مقترناً بالسعي إلى تلبية حاجة السوق الاستهلاكية الثقافية إلى «مواد» سريعة عن الانتفاضة.

إن التعبير عن الانتفاضة/ الثورة في الخارج، بمختلف أشكاله، هو من جنس ردة الفعل العربية عليها. فردة الفعل هذه لا تزال حتى دون مستوى التضامن مع شعب غريب يكافح في ركن قصي من اركان المعمورة. وقد اتسم القليل الذي بدر منها بالهزال والانفعالية الطارئة، فيما ظل هذا الوطن العربي الكبير متخندقاً في

(*) انظر الكتب الستة الصادرة في سلسلة الاعلام الموحد لمنظمة التحرير؛ والكتب الصادرة عن اتحاد كتاب آسيا وافريقيا، وشركة الفهرست للانتاج الثقافي، وجامعة الدول العربية، والكتابين اللذين أعدهما عرفات حجازي، ومحجوب عمر (مع اشرف راضي).

رمال صحراء من اللامبالاة، شاسعة وموحشة وغريبة، يسكنها عواء الذئب السلطوي. لكـأن النظام العـربي أكمـل احتـلال المجتمـع: ارادته، عقله، وقدرته على التحرك. ولكـأنه نجـح في مسخ اشكـال التعبير، بدءاً بالتظاهرة، وصولاً إلى الكلمة. لا غرابـة، إذاً، في أن تخرج تظاهرات رفع عتب رسمية محنطة، وقصائد مثقلة بـالحجارة تهرع إلى السوق، ومقالات وكتب يصل أقصى طموحها إلى تسجيل ذلك الصـدى البعيد الغـامض الذي تبعثه الانتفـاضة. ولا غـرابة، ايضاً، في أن يبتهج البعض بالانتفاضة، حيث انها كفته شر القتال! فهي، هناك «في الداخل»، لا تفرض عليه، هنـا «في الخارج»، ايـة تبعات، سوى، ربما... التصفيق.

* * *

إن هذا الكتاب، في المقابل، لا يـزعم قول الكلمـة الأخيرة في الانتفاضة/ الثورة، ولا هو يزعم تناول كافة الجوانب المتعلقة بها. وإنما هو يطمح، بكل تواضـع، أن يكون تلميذاً جيداً، وبالتالي، جندياً جيداً، في صفوف الانتفاضة ، لا غيرها. ولذلك، فهو محاولة لتناول الانتفاضة نقدياً، وحركيتها الداخليـة بالذات. إنـه حصيلة متابعـة دؤوبة لمختلف المصادر: المكتـوبة والشفـوية؛ العـربية والعبـرية والأجنبية. وهي حصيلة استندنا اليها، تباعاً، في ما شاركنا فيه من ندوات، أو ما كتبناه من تقارير ومقالات، في الدوريات المتخصصة أو الصحف والمجلات («نشرة مـؤسسة الدراسـات الفلسطينيـة»، «السفير»، «الحياة» اللندنية، «الرأي» اللبنانية، «الدستور» الأردنية، «الكيان» في مخيم عين الحلوة).

يتناول الكتاب الأبعاد الداخلية للإنتفاضة/ الثورة، حصرا، من دون معـالجة انعكـاساتهـا الخارجيـة على الصعيدين الصهيـوني والعـالمي، الا بمقتضى الضـرورة. لا بسبب عـدم أهميـة هـذه الانعكـاسات، نسبيـاً، وإنما بسبب الأهميـة الفائقـة التي ترتـديها

الدينـامية الداخليـة للانتفـاضـة: خلفيتهـا، قـواهـا الاجتمـاعيـة والسيـاسية، احتيـاطيها البشـري، القـوى المضـادة لهـا محليـاً، وخصوصاً، الطاقات الكامنة فيها، المرشحة للتفجير.

إن تركيزنا، في هذا الكتاب، على الأبعاد الداخلية للانتفاضة، لم يأت عفو الخـاطر، هو الآخـر، وإنما جـاء في مواجهـة التركيـز التسووي المشبوه على انعكاساتها، آن على الصعيد الصهيوني، أو على صعيد «الرأي العام العالمي». ذلك أن التركيز على انعكاسات الانتفاضة هذه إنما يستهدف «استثمار» الانتفاضة في حـل سلمي موهوم ما، في حين أن رائدنا ـ بتناولنا حركيتها الداخلية ـ إنما هو، أولاً وأخيراً: تطوير الانتفاضة وتجذيرها، ودفعهـا في أفق التحريـر الناجز. وبكلام آخر: الوصول بالانتفاضة ومعها إلى مستوى وعدها التاريخي العظيم، مستوى الثورة في الثورة.

بيروت، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨

خالد عايد

ينبغي التذكير، بدءاً، بالحقيقتين البسيطتين التاليتين:

١ - إن وجود الاحتلال الاسرائيلي في حد ذاته، والطبيعة الاستيطانية العنصرية لهذا الاحتلال وللمشروع الصهيوني اجمالاً، هما - في التحليل الأخير - اللذان يقفان وراء الانتفاضة الحالية وغيرها من اشكال النضال ضد الاحتلال. ولكن هذا صحيح «في التحليل الأخير»، فقط. إذ ان هذا الوجود الاحتلالي الاستيطاني، اطلق مسارات عدة (سنتناولها أدناه)، وقد تضافرت هذه المسارات مع غيرها، لتطلق موجة الانتفاض التي تغمر المناطق المحتلة منذ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧.

٢ - إن موجة الانتفاض الحالية لم تهبط من السماء، كما المن والسلوى. وهي لم تأت كصاعقة في يوم صاف. كما أنها لم تكن وليدة مؤامرة محكمة التدبير، جرى تحديد ساعة الصفر لها، كما في الانقلابات العسكرية، أو جرى تفجيرها بواسطة جهاز للتحكم من بعيد («رِموتْ كونترول»). إنها، بالأحرى، حصيلة التجربة الكفاحية الغنية في مواجهة الاحتلال، وحلقة في سلسلة النضالات الشعبية المتواصلة منذ قرن ونيّف.

* * *

لن نعود بالذاكرة إلى الوراء سنوات طويلة. سنذكّر، فقط،

بتواريخ عدد من الانتفاضات المهمة، التي سبقت حرب ١٩٨٢: انتفاضة ٨ ـ ٢٩ آذار (مارس) ١٩٧٩ ضد معاهدة الصلح المنفرد بين «اسرائيل» ومصر، وزيارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر فلسطين المحتلة؛ انتفاضة نيسان (أبريل) والأيام الأولى من أيار/ مايو ١٩٨٠ التي تخللها هجوم فدائي في الخليل أسفر عن قتل ٦ مستوطنين وجرح ١٧ آخرين؛ انتفاضة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١[١]؛ انتفاضة آذار ـ نيسان ١٩٨٢ التي بلغت من حدة المواجهة والشمولية ما دفع مناحيم ميلسون، رئيس «الادارة المدنية» في الضفة الغربية إلى اعتبارها «أهم معركة سياسية تخوضها اسرائيل منذ العام ١٩٤٨»، كما دفع أحد الكتاب الاسرائيليين إلى القول: «خجل أنا ببلدي. خجل أنا بحكومتي. خجل أنا بنفسي، إزاء الفظائع التي تحصل... أمام أعيننا»[٢].

كما أننا لن نقف طويلاً أمام تصاعد النضالات الشعبية والمسلحة في الأعوام التي تلت حرب ١٩٨٢، خلافاً لما قد يكون شائعاً عن تراجع هذه النضالات[٣].

وسنكتفي هنا بالإشارة إلى المعطيات التي أوردها التقرير السنوي الأخير الصادر عن «مشروع الضفة الغربية» برئاسة الاسرائيلي الدكتور ميرون بنفينستي، استناداً إلى مصادر الجيش الاسرائيلي. فقد جاء في التقرير أنه تم تسجيل ٣١٥٠ حادثة «خرق نظام» في العام المنتهي في نيسان ١٩٨٧، اضافة إلى ٦٥ عملية «ارهابية» و١٥٠ حادثة القاء قنابل حارقة. واستخلص بنفينستي من ذلك: «هذه مرحلة جديدة في الحرب الأهلية في المناطق [المحتلة]... ومقاومة الاحتلال تنبع بالأساس من السكان المحليين، وليس من أوامر آتية من الخارج... والنزاع أصبح أكثر حدة»[٤].

لكننا سنتناول، بشيء من التفصيل، الانتفاضات المتكررة التي حدثت خلال العام الذي ينتهي في كانون الأول ١٩٨٧:

١ ـ **انتفاضة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦**: قامت الانتفاضة بعد شهر مضطرب تميز بأسبوع من الاشتباكات العنيفة بين العرب والاسـرائيليين في القـدس، في أثـر مقتـل اسـرائيلي. وقـد استشهـد خلالهـا طالبان من جـامعة بيـر زيت وفتى من مخيم بلاطة، وافتتح معسكر «أنصار رقم ٢» في غزة لاستيعاب مئات المعتقلين. ولاحـظ المراقبـون أن «مدى الاستجـابـة لدعـوات الاضـراب والتظاهـر في الضفة والقـطاع يدعـو إلى الدهشـة بصورة خاصة»(٥).

٢ ـ **انتفاضة شباط/ فبراير ١٩٨٧**: بدأت في أواخر الأسبوع الأول من شباط وتواصلت حتى أواخر الشهر. وقد جرح خلالها ٦ جنود اسرائيليين في حوادث متفرقة، اثنان منهم في حادث دهس قام بـه سائق اجـرة فلسطيني من مخيم عسكـر قرب نـابلس. وقد استشهد السائق في الحـادث، ولم يكن الشهيد الوحيـد خلال هذه الانتفاضـة. وبالمنـاسبة، كتب المحلل العسكـري يوسف فالتر معلقاً: «فصل جديد من العنف. تـظاهرات عـاصفة، رجم بالحجارة، ومصادمات مع تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات... سنة بعد أخرى، وبثبات تقريباً، تنهض الضفة في فترة ما بين ٢٩ تشـرين الثـاني و٣١ آذار (يـوم الأرض) وهـذا المســار يتكرر... أن الأمر يتعلق هنا بمسار طويل، بنضال مستمر له ثمن معين كذلك»(٦).

٣ ـ **انتفاضة ايلول/ سبتمبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبـر ١٩٨٧**: تجسدت هذه الانتفاضة في سلسلة من المواجهات العنيفة مع قـوات الاحتـلال الاسـرائيلي، اتخـذت شكـل الاضـرابـات والتـظاهرات، مـروراً بالهجمـات التي تستعمل فيهـا الأسلحة «التقليدية» من حجارة وسكاكين وزجاجات حارقة، وصولاً إلى الاشتباك المسلح. وقد سقط في هذه المواجهات، في تشـرين

الأول وحده، نحو ١٠ شهداء، اضافة إلى عشرات الجرحى ومئات المعتقلين.

ثم جاءت الانتفاضة الأخيرة، الرابعة خلال عام، بعد نحو شهر فقط من الانتفاضة التي سبقتها. لكن، من الجدير بالذكر أن الفترات الزمنية الفاصلة بين انتفاضتين لم تكن قط فترات هدوء، الا بالمعنى النسبي. فأعمال «خرق النظام» في المناطق المحتلة غدت منذ فترة طويلة «عادة يومية»(٧). وتعني معطيات «مشروع الضفة الغربية»، التي سبق وأشرنا إليها، أن ما لا يقل معدله عن ٩ من مثل هذه الأعمال يجري يومياً.

السياق العام للانتفاضة

ثمة اتجاهات طويلة الأمد (نكرر: طويلة الأمد) تعمل في احشاء حركة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في المناطق المحتلة، وتطبع بطابعها الانتفاضات المتكررة، بما فيها الأخيرة. وسنحاول فيما يأتي تناول أبرزها:

أولاً ـ انتقال مركز الثقل في المقاومة الفلسطينية من الخارج إلى الداخل:

وهذا ما يسميه الاسرائيليون عادة: تنامي المبادرات المحلية. ويتجلى هذا الاتجاه في مختلف اشكال مقاومة الاحتلال، سواء المسلحة منها أو الشعبية. وتعود جذور هذا الاتجاه إلى ما قبل العام ١٩٨٢، خصوصاً خلال انتفاضة تلك السنة، حين وصفه حاييم هيرتسوغ، الرئيس الحالي لدولة «اسرائيل»، على النحو الآتي: «بدأت تبرز أكثر فأكثر اتجاهات غير واضحة لعدم الانصياع لقيادة م. ت. ف في بيروت، حتى في أوساط الزعماء المتطرفين في الضفة الغربية. صحيح أن هذه الاتجاهات كانت بطيئة ويصعب

تمييزها، إلا أنها شكلت تطوراً ثابتاً، وهو أمر غير مستبعد في مثل هذه الظروف. وهذا ما يعيد إلى ذاكرتنا الخلاف بين أولئك الذين ظلوا في الجزائر وأولئك الذين مارسوا نشاطهم في الخارج»(٨).

تنامت «المبادرات المحلية» خصوصاً في اعقاب حرب ١٩٨٢، بما سبقها ورافقها من ضرب لقيادة العمل الوطني الفلسطيني في الداخل ممثلة في «لجنة التوجيه الوطني»، وبما أعقبها من اخراج للمقاومة الفلسطينية من لبنان واضعاف نفوذها السياسي على وجه الاجمال. ففي الأعوام التي تلت الحرب، تصاعدت العمليات المسلحة، التي يقوم بها شبان من الداخل ينتظمون محلياً، من دون أي علاقة مع أية منظمة فلسطينية، ويحصلون على سلاحهم بطرقهم الخاصة (سرقة السلاح أو الاستيلاء عليه من الجنود الاسرائيليين أو شرائه من السوق السوداء، أو اعداد المتفجرات بأنفسهم). وقد كانت «مجموعة الخليل»، التي عملت انطلاقاً من قرية صوريف وزاولت نشاطاً مسلحاً استمر ثمانية عشر شهراً في منطقة تمتد من الخليل حتى رام الله، وأسفر عن قتل خمسة اسرائيليين على الأقل ـ نقول: كانت هذه المجموعة المثال البارز على ذلك، وإن لم يكن الوحيد(٩).

إلى جانب تصاعد المقاومة المسلحة هذا، حصل تصاعد مماثل في الانتفاضات الشعبية المحلية، التي يصنفها الاسرائيليون عادة كـ «اعمال خرق نظام». كان ثمة دائماً انتفاضات شعبية، لكن الجديد، بعد ١٩٨٢، تمثل في غياب قيادة واحدة، متعاطفة مع م. ت. ف.، تصوغ شعارات الانتفاضة وترفع رايتها، مما عمل على تكريس طابع الانتفاضات، العفوية اصلاً، كما تكريس الفجوة، القائمة أصلاً، بين الخارج الرسمي والداخل الشعبي. وهكذا، ازداد النشاط المستند إلى «المبادرة المحلية» تدريجاً، و«كانت حصته من مجموع أعمال الارهاب والخلايا التخريبية التي كشفت في العام الأخير نحو

٦٠ بالمئة، قياساً بأقل من ٥٠ بالمئة في العام الذي سبقه»[١٠].

ثانياً ـ بروز التيارات الأصولية:

نقول «بروز»، ولا نقول «نشوء». فـ «الصحوة الاسلامية» اجمالاً، و«أسرة الجهاد» مثلاً، نشأتا في أواخر السبعينات، وإن كانت هذه الأخيرة جنحت نحو «الاعتدال» في أعقاب فترة من «التطرف» مارست خلالها الكفاح المسلح وانتهت باعتقال معظم كادراتها وأعضائها[١١]. كما أن «الجمعية الاسلامية» و«المجمع الاسلامي»، اللذين يقدمان إلى حد معين القوة البشرية لـ «الجهاد الاسلامي» في غزة، تأسسا في ١٩٧٦ و١٩٧٨، على التوالي[١٢]. بل إن حزب التحرير الإسلامي والأخوان المسلمين اللذين ما زالا يشكلان الجسم الاساسي للتيار «الأصولي»، يعودان إلى فترة أبعد من ذلك بكثير، كما هو معروف.

لا شك في أن انتصار الثورة الاسلامية في ايران سنة ١٩٧٩ لعب دوراً في نمو التيار الأصولي في فلسطين المحتلة. لكن لعل العامل الاساسي في نمو هذا التيار يتمثل في الفراغ السياسي والايديولوجي الذي خلفه ضعف نفوذ المقاومة الفلسطينية في الداخل في أعقاب تصفية «لجنة التوجيه الوطني» المتعاطفة مع م. ت. ف.، وفي الفترة التي أعقبت حرب ١٩٨٢ بشكل خاص. فقد انحسرت الفاعلية العسكرية للمقاومة الفلسطينية في الساحة اللبنانية، بضرب البنية التحتية لـ م. ت. ف. واخراج الالاف من مقاتليها وكوادرها من لبنان. واحتدمت الازمة العامة، الكامنة في احشاء المقاومة اصلاً، خصوصاً في صفوف حركة فتح ـ «العمود الفقري» للمقاومة. وانتهت حتى محاولات بناء «الجبهة الوطنية العريضة» في الداخل، بعدما كانت تعثرت طويلاً. وفي الوقت نفسه، باءت بالفشل كافة المساعي الاسرائيلية لخلق قيادة بديلة «معتدلة»، مجسدة في «روابط القرى» أو غيرها.

في ظل هذا الفراغ، بدأت الجمعيات الاسلامية التي تأسست في أواسط السبعينات، خصوصاً في قطاع غزة، بترخيص من الحكم العسكري الاسرائيلي، تنتقل تدريجاً من الأعمال الخيرية إلى النشاط السياسي. وقد تساهل الحكم العسكري مع هذه الظاهرة، اعتقاداً منه أن من شأنها اضعاف نفوذ م. ت. ف. وسائر المنظمات الفلسطينية. وأصبحت المساجد، التي ارتفع عددها في قطاع غزة في ظل الاحتلال من ٧٠ إلى نحو ١٨٠ مسجداً، مراكز محتملة للنشاط المناهض للاحتلال، إلى جانب الجامعات والمعاهد والمدارس، والمخيمات طبعاً(١٣). كما أن احد اجنحة التيار الأصولي، عنينا به «الجهاد الاسلامي»، شارك في أعمال مسلحة ضد الاحتلال، كان من أبرزها الاشتباك الذي حصل في ٦/١٠/١٩٨٧ واستشهد فيه أربعة ينتمون إلى «الجهاد». وقد كان الاشتباك والاعتقالات والتحركات الشعبية التي أعقبته السبب في احتلال «الجهاد» مركز الصدارة في التغطية الاعلامية لانتفاضة تشرين.

ثالثاً ـ تدهور الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية في ظل الاحتلال:

تبنت «اسرائيل»، منذ بداية الاحتلال، سياسة اقتصادية في الضفة والقطاع تستهدف تجميد اقتصادهما بما يؤدي إلى قطع الطريق على أي امكانية واقعية لنشوء اقتصاد فلسطيني مستقل ومتطور، كما يذهب د. بنفينستي. وكان أسلوبها في ذلك عدم تقديم مساعدات للصناعة، وفرض قيود على الانتاج الزراعي بحيث لا يحتاج إلى موارد مياه وأرض جديدة، وجباية «ضريبة احتلال» صافية بلغت قيمتها نحو ٨٠٠ مليون دولار. وقد جاء في تقرير لمصرف اسرائيل «ان التطور الاقتصادي في المناطق هو من دون

استثمارات، ولا مبادرات محلية، ولا تطوير للسوق المالية، ولا بناء لبنية تحتية»[١٤].

لقد تراجع اقتصاد المناطق في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥: انخفض ناتج الفرد الحقيقي بنسبة ١,٥٪ في العام (وهو كان منخفضاً أصلاً)، كما انخفض الاستثمار الحقيقي للفرد بنسبة ٦,٥٪ في العام. وبعد فترة من «الازدهار» النسبي والمحدود، بدأت المناطق المحتلة تشهد سنة ١٩٨٧ بوادر «تراجع اقتصادي خطر»، يتمثل في انخفاض الناتج القومي وتجميد مستوى الحياة وتوقف الاستثمارات. وهناك من يعتبر افلاس شركة كهرباء القدس العربية مؤشراً على هذا التراجع. وهنالك أيضاً من يرى «كارثة اقتصادية» في أفق المناطق المحتلة.

إلى جانب ذلك، تسببت الأزمة الاقتصادية في البلدان النفطية العربية، حيث يعمل مئات الآلاف من الفلسطينيين، في مفاقمة الأوضاع المعيشية في المناطق المحتلة، سواء من خلال تقلص فرص العمل، أو انخفاض التحويلات المالية من تلك البلدان إلى الضفة والقطاع. كما كان للأزمة الاقتصادية في «اسرائيل» تأثير مماثل، وإن يكن أقل.

على الصعيد الديموغرافي، ارتسمت اتجاهات عدة في المناطق المحتلة تنذر بـ «انفجار سكاني في المستقبل»، في أقل احتمال: معدل سنوي مرتفع للتكاثر الطبيعي، انخفاض نسبة الوفيات، ازدياد معدل العمر، ارتفاع نسبة فئة العمر الشابة بين السكان، ازدياد الاكتظاظ السكاني، خصوصاً في المخيمات. وقد تمخضت هذه الاتجاهات في المناطق المحتلة، خصوصاً قطاع غزة بمخيماته التي يبلغ تعدادها نحو ثلثي سكان القطاع، عن وضع اشبه ما يكون بـ «قنبلة بشرية مؤقتة» ـ على حد تعبير أحد المحللين العسكريين الاسرائيليين[١٥].

هذه العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية، اشار اليها العديد من المراقبين الاسرائيليين والأجانب لدى تعليقهم على موجة الانتفاض الأخيرة. ومن الواضح أنها، بطبيعتها، ليست بنت اللحظة، وإنما هي بدورها تشكل اتجاهاً عميقاً آخر تشهده المناطق المحتلة منذ أعوام.

رابعاً ـ انسداد أفق التسوية السياسية في أعين فلسطينيي الداخل:

دأبت «اسرائيل» خصوصاً منذ تسلم الليكود الحكم سنة ١٩٧٧، على انتهاج سياسة في المناطق المحتلة تتلخص في خلق وقائع على الأرض، ترمي إلى جعل «الحكم الذاتي» لفلسطينيي الضفة والقطاع في ظل السيادة الاسرائيلية سقفاً لأية تسوية سياسية محتملة. وقد استمرت هذه السياسة، في جوهرها، في ظل حكومة «الوحدة الوطنية»، الليكودية ـ المعراخية، ابتداء من سنة ١٩٨٤. وقد تجلت في:

أ ـ **الاستيلاء على الأرض والمياه**: استطاعت «اسرائيل» حتى الآن الاستيلاء، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على نحو ٥٢٪ من مجموع أراضي الضفة الغربية، ونحو ١١٪ من أراضي قطاع غزة. كما استولت على نحو ٤١٪ من الموارد المائية في الضفة[١٦].

ب ـ **اقامة المستعمرات**: بلغ عدد المستعمرات الاستيطانية نحو ١٥٠ في الضفة، يقيم فيها نحو ٢٠٠ ألف مستوطن، ونحو ١٧ مستعمرة في القطاع يسكنها ٢٥٠٠ مستوطن[١٧].

ج ـ **الالحاق الاقتصادي**: أصبحت «اسرائيل» أكبر مصدر إلى المناطق المحتلة (٩٠٪ من اجمالي مستوردات الضفة الغربية مثلاً)، وأكبر مستورد منها (أكثر من ٥٥٪ من صادرات

الضفة). كما بلغ عدد العمال العرب في «اسرائيل» نحو ٩٠ ألف عامل، أي نحو ٣٧٪ من مجموع قوة العمل في الضفة والقطاع[١٨].

د ـ **تصفية القيادة المحلية الوطنية** ومحاولة خلق قيادة عميلة ـ كما أشرنا سابقاً.

في ظل هذه السياسة، ظل «الحكم الذاتي» أقصى ما يمكن أن «يتنازل» عنه الليكود، وظل «الخيار الأردني» (انسحاب من جزء من المناطق و«اعادتها» الى الأردن) اقصى ما يمكن أن يصل اليه المعراخ. وقد رفض الشعب الفلسطيني في الداخل هذين الحلين منذ البداية. لكن الجديد الذي حصل، بعد ١٩٨٢، هو السقوط التدريجي للأوهام القائلة بإمكان تغيير الموقف الاسرائيلي والرهان على حصان حزب العمل في حال وصوله مجدداً إلى سدة الحكم. ولعل وضع القضية الفلسطينية، عملياً، في المرتبة الدنيا من جدول اعمال التضامن العربي الرسمي ممثلاً في قمة عمان، وغياب هذه القضية عن القمة السوفياتية ـ الأميركية التي جرت عشية الانتفاضة في واشنطن كانا بالفعل أحد دواعي نضوج هذا الاتجاه (انسداد افق التسوية) وأحد الأسباب المباشرة للانتفاضة الأخيرة.

الخلفية والاسباب من وجهة نظر اسرائيلية[١٩]: **«ليس لديهم ما يخسرونه»**

تناول العديد من المسؤولين والمسؤولين السابقين وخبراء الشؤون العربية الاسرائيليين الخلفية العامة التي قامت عليها موجة الانتفاض الاخيرة والاسباب البعيدة والمباشرة لاندلاعها على النحو الذي اندلعت عليه. ونورد فيما يلي ابرز الآراء المتعلقة بهذه الاسباب وتلك الخلفية:

شموئيل غورين، منسق أنشطة الحكومة الاسرائيلية في

المناطق المحتلة، الذي يضع الموجة الأخيرة في سياق ٢٠ عاماً من أعمال «الارهاب وخرق النظام» المتواصلة، يرد هذه الموجة إلى «عدد من الأسباب: ليلة الشراعيات في الشمال، اذلال م.ت.ف. في مؤتمر قمة عمان ومقتل يهودي من بات - يام في غزة. في اليوم التالي حصل حادث سير، شاحنة اسرائيلية صدمت سيارة من قطاع غزة فقتل أربعة عرب. بدأت حملة مخططة من الشائعات والتحريض. فكتبت صحيفة «الفجر» أن سائق الشاحنة هو شقيق القتيل [شلومو] سيكل، وانهْ تصرف بدافع الانتقام. اخرج التحريض الشباب إلى الشوارع. وأُصيب نساء وفتيان وتدحرجت كرة الثلج».

كما غورين، كذلك موشيه زاك المعلق في معاريف، يبرز الدوافع المباشرة «للاضطرابات الاخيرة»، بل انه يضع في جملتها عناصر نرى أنها من قبيل الشطحات، في أقل تقدير. ففي رأيه، أن هناك «دوافع عديدة: في مقدمها القرارات الغامضة التي اتخذتها قمة عمان، والتي رأى الوزراء الاسرائيليون فيها علامة على الاعتدال العربي، بسبب عدم اطلاعهم على قراراتها السرية. كما أن علائم الصدمة في اسرائيل في أعقاب 'ليلة الشراعيات'، وشعور قيادة م. ت. ف. وكأن الدول العظمى كبلت يدي اسرائيل، إلى جانب التنافس بين منظمات المخربين، التي تنتظر حالياً اعادة تدفق الأموال الى المناطق في اعقاب الاتفاق في عمان، واعتبارات عديدة اخرى، تضافرت جميعاً لانضاج الهياج في مخيمات اللاجئين». بل إن الكاتب يذهب إلى حد اعتبار أن الأحداث جاءت خدمة يقدمها ياسر عرفات، قبيل زيارته موسكو، إلى السوفيات، بتحويل الانتباه من «المشكلة اليهودية في الاتحاد السوفياتي إلى المشكلة الفلسطينية في اسرائيل». وهو يؤكد أن عناصر خارجية هي التي أثارت الاضطرابات: «م.ت.ف. وسوريا، بل وربما الدولة العظمى التي تحاول مصالحتهما».

في المقابل، هنالك تحليلات تؤكد العناصر الداخلية وراء نشوب المواجهات الحادة الأخيرة بين الفلسطينيين،خصوصاً من سكان المخيمات، وسلطات الاحتلال الاسرائيلي. وترى مثل هذه التحليلات أن تعاظم قوة حركة «الشبيبة» التابعة لفتح، في مخيم بلاطة مثلاً، من جهة، وعدم امكانية تسليم سلطات الاحتلال بمثل هذه الظاهرة، التي تهدد بالاتساع، من جهة ثانية، يلعبان دوراً رئيسياً في المواجهات المذكورة وفي تفسير حدة هذه المواجهات. ففي رأي افينوعام بار - يوسف، المستند إلى مصادر امنية، أن «الشبيبة» نجحت في السنة الأخيرة في السيطرة على معظم مجالات الحياة في المخيم: انشأت شرطة خاصة بها، من رجال ملثمين يجوبون الازقة، ويهددون المشبوهين بالتعامل مع الاحتلال، وهي تدير نادي المخيم الوحيد والنشاطات الاجتماعية والرياضية وتوزيع المساعدات على المحتاجين، بل وتوزع البريد. وقد جرت محاولات مماثلة للسيطرة على المخيمات، قبل بلاطة. وكان تقدير الجهات الأمنية أن مؤيدي م. ت. ف. قرروا اختبار قدرة اسرائيل، في بلاطة، على مواجهة وضع من العصيان المدني: «وإذا نجحت هذه المحاولة، تبرز بلاطات كثيرة...» على هذه الخلفية، يشير بار - يوسف إلى سلسلة من الأحداث عملت على اشعال الاضطرابات وساعدت في انتشارها: طعن شلومو سيكل وحادثة السير وقمة عمان.

لعل «الشبيبة» تقع في الاطار العام لظاهرة «الجيل الجديد من المتمردين»، التي تعتبر أساساً لتفسير موجة الانتفاض الأخيرة، كما ذهب مثلاً عضو الكنيست بنيامين (فؤاد) بن - اليعيزر، الذي عمل قائداً عسكرياً في الضفة الغربية، ثم منسقاً للأنشطة في الضفة والقطاع. ففي مقال له، يرى بن - اليعيزر أنه نشأ جيل في المناطق المحتلة يبعد «سنوات ضوئية عن الجيل السابق»، ولد في مناخ مستقل تحت الاحتلال، مستقل بالارتباط مع الهوية الفلسطينية، مشحون بمواد متفجرة، ومكشوف أمام التحريضات الخارجية.

إلى جانب التفسيرات اعلاه، هنالك من يجمع، بدرجات متفاوتة، بين الخلفيات العميقة للانتفاضة ضد الاحتلال والاسباب المباشرة لها. عوزي محنايمي، مثلاً، يرى أن جذر «الاضطرابات» يعود إلى الوضع الذي يعيشه الفلسطينيون تحت الاحتلال، والذي بلغ من السوء ما جعلهم يشعرون أن ليس لديهم ما يخسرونه. فهم منذ عشرين عاماً «يرون في الوجود الاسرائيلي احتقاراً يومياً عند حواجز الطرق، واذلالا في اثناء دخول اطراف جسور الأردن، وبيروقراطية متعمدة تجعل حياتهم مرة. هذا هو أساس الاضطرابات المتكررة والمتبدلة في موجات لا تني تتعاظم.

«لقد نجح مسؤولو الحكم العسكري وقوى الأمن طوال هذه الأعوام في تنفيذ أسلوب (العصا والجزرة) بكفاءة... لكن هذا الاسلوب لا ينجح لدى الشبان الذين ولدوا تحت الاحتلال. الوجهاء على انواعهم يشربون القهوة في مكاتب الحكم العسكري، وابناؤهم ينظمون التظاهرات في الشوارع.

«إن الوضع في مخيمات اللاجئين في المناطق صعب. ففي بلاطة، بؤرة الاضطرابات الأخيرة، يكتظ ١٤ ألف شخص فوق مساحة ضئيلة. وبإشارة يد، تحول المخيم إلى سجن كبير، لا يسمح بالخروج منه أو الدخول اليه...» أما ليلة الشراعيات فكانت بمثابة «عود الثقاب الذي اشعل النار»: «النجاح الفلسطيني الكبير في الجليل رفع معنويات سكان المناطق وزاد ثقتهم بأنفسهم. فإذا كان بإمكان شخص من جماعة جبريل دخول قاعدة للجيش الاسرائيلي، يقولون، فإننا نحن أيضاً سننجح في طرد الجيش الاسرائيلي من بلاطة».

على منوال محنايمي، يغزل المعلق العسكري رون بن - يشاي، وإن كان هذا الأخير يبرز انسداد أفق التسوية السياسية كمحرك للأحداث، خصوصاً في قطاع غزة. يقول بن - يشاي «ان ما تسبب

في موجة أعمال خرق النظام الأخطر والأطول في تاريخ المناطق تحت سلطة اسرائيل كان تراكم جملة من الأسباب والأوضاع.

«يجدر القول فوراً ان اسهام منظمات المخربين ـ أقله فيما يتعلق بغزة ـ كان هامشياً نسبياً. ليس ثمة حاجة إلى تدبير وتخطيط بعيدي المدى من اجل اثارة اضطرابات في قطاع غزة. اذ، خلافاً ليهودا والسامرة، اللتين لدى المعتدلين فيهما أمل ما في تغيير الوضع بواسطة مسار سياسي، ليس أمام الغزيين اية فرصة في ذلك. فمصر لا تريدهم، والملك حسين أيضاً لا يبتهج لقبولهم تحت اشرافه.

«وحتى إذا اقيمت دولة فلسطينية، فإنهم سيكونون مقطوعين عنها، ومن دون اتصال جغرافي بها. وهكذا فإن ما ينتظرونه هو تواصل الاحتلال لخمسمئة عام من دون مخرج. كما أن مخيمات اللاجئين في القطاع هي أكبر وأكثر اكتظاظاً بكثير مما في يهودا والسامرة. من السهل اثارتها ومن الصعب للغاية على قوات الأمن أن تسيطر عليها باستمرار.

«على هذه الخلفية، بدأت الاضطرابات قبل نحو عشرة أسابيع بعد أن قتلت قوى الأمن عدداً من المخربين، ينتمي بعضهم إلى « الجهاد الاسلامي»، كانوا قد هربوا من سجن نفحا. ومنذ ذلك الحين، تواصلت اعمال خرق النظام والاضطرابات من دون توقف تقريباً، ولكن على نار هادئة.

و«كانت الشرارة التي اشعلت الحريق الكبير هي حادثة الطرق...».

أما اللواء (احتياط) شلومو غازيت، الذي كان تولى منصب رئيس الاستخبارات العسكرية ومنسق الأنشطة في المناطق المحتلة، فهو يرى خمسة «عناصر أساسية» تكمن في خلفية موجة

«الاضطرابات» الأخيرة، هي:

١ ـ التغيرات الديموغرافية التي حصلت خلال الاعوام العشرين الأخيرة في المناطق المحتلة. فقد ولد أو ترعرع في ظل الاحتلال ثلثا سكان هذه المناطق، «وهم يمرون جميعاً بمسار متعاظم من الاحباط والقنوط والكراهية».

٢ ـ «فشل الارهاب الفلسطيني ضد اسرائيل». ذلك أن عدم تحقيق حركة فتح، بعد ٢٣ عاماً من انشائها، أي انجاز حقيقي، امر يدعو إلى «الاحباط». كما أن نتائج حرب «سلامة الجليل» عمقت هذا الاحباط، بما الحقته من «ضربة قاسية لحلم الاستقلال السياسي الفلسطيني».

٣ ـ الوجود الاسرائيلي في المناطق المحتلة، ممثلاً «بأكثر من ٦٠ ألف يهودي، يشكلون نحو ١٠٪ من السكان المحليين. وهذا وجود ضخم، يبرز جيداً للعيان في كل مكان ويتسبب في «التحريض».

٤ ـ صورة اسرائيل كدولة متفسخة. «صارت اسرائيل سنة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ لا توحي بالعظمة نفسها التي كانت لها حتى ١٩٧٣. والخلافات والجدالات السياسية في المجتمع اليهودي يفسرها العرب على أنها ضعف».

٥ ـ الجمود السياسي في المنطقة. فحقيقة أن مسار السلام «غرز في مكانه» وأنه لا تلوح ثمة فرصة لحل قريب للمشكلة الفلسطينية هي عنصر «تحفيز».

مع العسكري غازيت، يتقاطع المؤرخ يشعياهو بورات في أكثر من نقطة، وتحديداً فيما يتعلق بالعوامل السياسية، لدى عرضه «مسار التراكم» الذي اطلق موجة الاحتجاجات الأخيرة. ففي رأيه، «يرى الفلسطينيون أن ٢٠ عاماً مرت ولم يتزحزح أي شيء من

محله. فالاميركيون لا ينشطون من أجل التسوية. والسوفيات يساومون الاميركيين [...] وم. ت. ف. لم تنجح من طريق الكفاح المسلح ورفضت السير في الطريق الدبلوماسية. وفي اسرائيل، ليس ثمة تحرك نحو التسوية. السكان الفلسطينيون يعبرون عن ضيقهم واحساسهم بعدم وجود مخرج بواسطة تفجرات عنيفة».

الحواشي

(١) التفاصيل في سلسلة كتب: «العرب تحت الاحتلال الاسرائيلي»، الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، للسنوات المعنية، باللغتين الانكليزية والفرنسية.

(٢) دون بارنير، «عال همشمار»، ١٩٨٢/٣/٢٩.

(٣) انظر، مثلاً: زئيف شيف، «هآرتس»، ١٩٨٥/٩/٥؛ بنحاس عنباري، «عال همشمار»، ١٩٨٥/٧/٢٨؛ وانظر تقريرنا: «تصاعد المقاومة المسلحة في فلسطين: كيف ولماذا؟»، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ١٣، العدد ٣، آذار/ مارس ١٩٨٦، ص ٢٠٧ ـ ٢١٣.

(٤) «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٧/٩/١٣.

(٥) اوري نير، «هآرتس»، ١٩٨٦/١٢/٨.

(٦) «معاريف»، ١٩٨٧/٢/٢٠.

(٧) انظر: «هآرتس»، ١٩٨٥/١/٢٩.

(٨) «معاريف»، ١٩٨٢/٤/٢

(٩) انظر تقريرنا «تصاعد المقاومة المسلحة...»، مصدر سبق ذكره.

(١٠) اوري نير، «هآرتس»، ١٩٨٧/١٠/١٤.

(١١) انظر: قاسم زيد، «عال همشمار»، ٦ و١٩٨٦/١٠/٨.

(١٢) عوزي محنا يمي، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٧/١٠/١٨.

(١٣) انظر: ميخل سيلع، «كوتيرت راشيت»، العدد ٢٢٥، ١٩٨٧/١٠/٢١، ص ٨ ـ ٩ و٤٨.

(١٤) انظر: سيفر بلوتسكر، ملحق «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٧/١٢/١٨، ص ٥.

١٥) زئيف شيف، «هآرتس»، ١٣/١٢/١٩٨٧.

١٦) بحسب تقرير «مشروع الضفة الغربية» لسنة ١٩٨٦، ص ٢٠ ـ ٢١؛ «هآرتس»، ٣١/٣/١٩٨٥؛ داني تسدقوني، «دافار»، ٥/٧/١٩٨٧.

١٧) انظر كتابنا: «الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود»، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦؛ داني تسدقوني، «دافار»، ٥/٧/١٩٨٧.

١٨) تقرير «مشروع الضفة الغربية» لسنة ١٩٨٦، ص ٦.

١٩) انظر تقريرنا في «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ١٥، العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، خصوصاً ص ٤ ـ ٧؛ وانظر المصادر المثبتة هناك.



يمكن التمييز، ضمن مسار الانتفاضة المتواصل، بين «مراحل» ذات سمات خاصة، إلى هذا الحد أو ذاك. ويمكن تحديد هذه المراحل بناء على أكثر من معيار. وقد اخترنا لذلك معيار الدينامية الداخلية للانتفاضة، كونه ينسجم مع التوجه العام لهذا الكتاب، في الكشف عن ميكانيزمات (إواليات) الانتفاضة، بما يتيح إمكانية التدخل النشط الواعي لتسريع تلك الميكانيزمات أو توجيهها في خدمة العملية الثورية.

أولاً: مرحلة العفوية

انفجرت الانتفاضة عفوية في التاسع من كانون الأول (يناير) ١٩٨٧، واستمرت كذلك حتى أواخر الشهر تقريباً. في هذه الفترة، اندفعت مئات الآلاف من جماهير المخيمات والأحياء الشعبية إلى الشوارع، في تظاهرات ضخمة عنيفة، أو هي لازمت منازلها، في اضرابات عمالية وطالبية وتجارية شاملة. وكان في القلب منها، آلاف الكوادر المنظمة المتمرسة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

لقد فاجأت الانتفاضة الجميع، إن بتوقيت انفجارها، أو بحدّة مواجهاتها واتساع رقعتها، أو باستمرارها أكثر من بضعة أيام. وإذا كانت المصادر العسكرية الإسرائيلية توقعت، بعد أسبوع من نشوبها أنها ستستمر «عدة أيام على الأقل»[١]، فإن وصفها بـ

«الهبَّة»، في هذه الأثناء، كان لايزال سائداً في صفوف المـراقبين الأصـدقاء[٢]. وقـد اتخذت الانتفـاضة طابعهـا العفـوي، لسببين مختلفين على الأقل:

١ ـ غياب قيادة أو قيادات مركزية، ذات بـرنامـج عمل انتفـاضي، وغياب الأطر التنظيمية القادرة على استيعاب زخم الانتفاضـة. أما القيادات والأطر القائمة، فكـانت بحاجـة إلى عملية تحـول جذرية ترتقي بها إلى المستوى النضالي المتقدم الجديد. وفي هذه المرحلة، لعبت المبادرة المحلية، الشعبية والكادرية، الدور الأساسي في تسيير فاعليات الانتفاضة.

٢ ـ حدوث جزء كبير من النشاطات الانتفاضية كردة فعل على أعمال القمع والاستفزاز التي كانت تقوم بها سلطات الاحتلال. وكـان من بين أبرز هذه الأعمال: استشهاد العمـال الغزيين الأربعـة بالقرب من حـاجز إيـرز في الثامن من كـانون الأول (ينـاير)؛ اقتحام حرس الحدود مخيم بلاطة في الثاني عشر منه، وسقوط ثـلاثة شهـداء فيه؛ انتقـال اريئيل شـارون للسكن في القدس العربية في الأسبوع الأول من الانتفاضة... الخ.

وإياً كان الأمر، كانت هذه الفترة مرحلة تأسيسيـة مهمة. فهي مثلت أول «تمرين عملي»، بعد «التدريبات» المتكررة في الانتفاضات الصغيرة السابقة، ومهّدت ـ بذلك ـ لِـ «حرب الانتفـاضة» المقبلة. كانت أشبه ما تكون بفترة «تسخين»، تم خلالها كسر حاجز الخوف تماماً، وأصبحت جنازة كل شهيد تجر وراءها سلسلة من المواجهات الدامية، التي تؤدي إلى المزيد من الجنائز، فالمزيد من المواجهات. وأصبحت الانتفـاضة شـأناً يـومياً يهم الجمـاهير العـريضة، التي وصلت المواجهة إلى عتبات بيوتهـا، من خلال الحصـار والشهداء والجرحى والملاحقين والمعتقلين، ولقمة العيش ومستقبل الابن في المدرسة، و... مستقبل الوطن.

في أواخر الشهر الفاتح، كانت جماهير الانتفاضة تعيد توزيع قواها، استعداداً لشن الهجوم الجديد. وكان غيرها يسيء قراءة هذا الاستعداد: العدو الصهيوني يعلن، على لسان كبار مسؤوليه، ان «الاضطرابات» انتهت، ولن تتكرر أياً كان الثمن؛ الطرف الفلسطيني ـ العربي الرسمي يهرع إلى استثمار الانتفاضة قبل فوات الأوان، فيطلق الدعوة إلى تأليف حكومة في المنفى، ويستعد للمساومة على رأسها مقابل مبادرة سلمية برعاية أميركية.

ثانياً: نحو سلطة من طراز جديد

في مطلع السنة الجديدة (١٩٨٨)، عاودت جماهير الانتفاضة هجومها، في موجة شبه متواصلة، حتى أوائل نيسان/أبريل. كانت فترة الشهور الثلاثة، التي استغرقتها هذه الموجة، من الزخم والتنوع والتجدد، بما يجعل من الصعب إعطاءها تسمية محددة. ومع ذلك، يمكن اختزالها، بقدر ضروري من التجريد، واعتبارها مرحلة التوجه الجاد الواعي نحو إرساء اللبنات الأولى في صرح سلطة ثورية من طراز جديد في المناطق المحتلة، مع كل ما يرتبط بذلك، أو يترتب عليه: ابتكار الأطر الضرورية؛ محاولة تفكيك مؤسسات الاحتلال؛ إقامة مناطق «محررة»؛ استنباط الوسائل النضالية الملائمة. وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

أ ـ نشوء أطر تنظيمية جديدة

نشأ، في سياق الانتفاضة، نوعان من الأطر، أضفيا، تدريجاً، الطابع المنظم على «فوضى» الأيام الأولى. ولا يعني الحديث هنا عن نوعين، وجود انقطاع بينهما، بقدر ما يعني ضرورة هذا التمييز في فهم حركية الانتفاضة. كما أنه لا يعني حلول العمل المنظم محل المبادرة الشعبية العفوية، بقدر ما يعني تزاوج هذه المبادرة وذلك العمل لينجبا الدراما التاريخية الرائعة التي نشهدها على المسرح الفلسطيني. أما النوعان المشار إليهما، فهما:

١ ـ الأطر «الفوقية»:

لعل أول إطار من هذا النوع يخرج إلى العلن هو اللقاء «الشرعي» الذي عقدته مجموعة من «الشخصيات» الفلسطينية، بينها حنا السنيورة ومبارك عوض، في فندق «ناشيونال بالاس» في القدس، يوم الرابع من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. ومنذ ذلك الحين، ظلت هذه المجموعة ترفع لواء «العصيان المدني»، حصراً، وظلت حركتها السياسية، من اتصالات ومحادثات و«نضالات» سلمية، منضبطة على إيقاع الحل «السلمي» الأميركي.

كان الإطار الأهم هو «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة»، التي ألّفتها فصائل م. ت. ف. الرئيسية، والتي بدأت بإصدار بياناتها بعد نحو شهر من انطلاقة الانتفاضة. وعلى الرغم من الخلافات بين أطراف هذه القيادة، والتي رافقتها منذ تأسيسها، وخرجت إلى الشارع أحياناً من خلال وجود أكثر من صيغة للبيان الواحد[٣]، فإنها لعبت دور هيئة تنسيقية بين أطرافها، كما استطاعت تنسيق نشاطات للانتفاضة، خصوصاً الاضرابات التجارية. وقد انخرط أعضاء فصائلها وكوادرها في الأطر التنظيمية القاعدية للانتفاضة ونقلوا إليها نبض هذه الأطر.

لم تستطع «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني»، في المقابل، تأليف إطار خاص بها في الداخل، وهي العالقة في براثن أزمة التحالف الذي تمثله في الخارج. غير أنه يمكن اعتبار «إذاعة القدس» عاملاً تنظيمياً في الانتفاضة، بما تذيعه من بيانات وتوجيهات، علاوة على دورها التعبوي والتحريضي. كما أن اصطفافات جديدة للقوى الإسلامية حدثت في ظل الانتفاضة، نشأ عنها أطر جديدة[*].

(*) انظر، في هذا الكتاب، ص ٦٥ وما بعدها.

٢ ـ الأطر القاعدية:

إن المهم، من حيث توفير مقدمات السلطة الثورية الجديدة للانتفاضة في المناطق المحتلة، هو الأطر التنظيمية الانتفاضية التي تألفت على مستوى القاعدة الشعبية(*). ذلك أن هذه الأطر، باتساعها وشمولها وتعميق محتواها الشعبي والديمقراطي، هي التي تنطوي على إمكانية أن تغدو ـ في مجرى الانتفاضة ـ البديل الواقعي الثوري، من مؤسسات الاحتلال القائمة.

لقد أخذت الأطر القاعدية الجديدة تحل، فعلاً، محل أجهزة الاحتلال. بدأت «اللجان الشعبية» تصبح نوعاً من السلطة السياسية المحلية، خصوصاً في ظروف الحصار والمناطق «المحررة»، واللجان القطاعية المتخصصة تتولى، تدريجاً، مهمات أجهزة الادارة المدنية: لجان التعليم الشعبي تأخذ التعليم بيديها، في ظل إغلاق المؤسسات التعليمية، وتدخل التعديلات على المناهج الرسمية؛ اللجان الطبية، «سلاح الانتفاضة الطبي»، تقتحم مجال الصحة؛ اللجان الضاربة تؤلف نواة الجيش الشعبي، ولجان الحراسة نواة جهاز الشرطة، ولجان الزراعة خطوة أولى في اتجاه إدارة اقتصاد الانتفاضة. وهكذا دواليك.

لقد شكلت هذه الأطر القاعدية القيادة الميدانية اليومية للانتفاضة. وهي بلغت من التأثير ما جعلها تعتبر نفسها، أحياناً، قيادة موازية للقيادة الموحدة(٤). ولا شك في أن استمرار الانتفاضة وتعاظمها، واستمرار التخبط في الأحابيل الدبلوماسية، المسماة تسوية سياسية، سيسهمان في تجذير هذه الأطر وتطويرها، على طريق استكمال بناء المؤسسات الانتفاضية ودحر الاحتلال.

(*) بخصوص المغزى الاجتماعي لهذه الأطر، انظر ص ٥٦ ـ ٥٨ من هذا الكتاب.

ب ـ العمل على تفكيك مؤسسات الاحتلال المحلية:

في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٨٨، هاجمت الجماهير الثائرة في بلدة قباطية، بمنطقة جنين، منـزل محمد العيـاد، المعروف بتعـامله مع سلطات الاحتلال، وأحرقت المنزل وأنزلت بصاحبه حكم الإعـدام، وهو ما أجمع «كافة الخبراء المتتبعين لما يجري في المناطق» على أنه «الحدث الأخطر» منذ بـداية الانتفـاضة[٥]. وكـان من النتائـج الفورية لذلك أن عدداً من العملاء في المنطقة أعادوا أسلحتهم إلى سلطات الاحتلال، وأعلنوا توبتهم عن التعامل معها.

كـان إعدام العيّـاد فاتحـة مرحلة جـديدة في تقـويض ركائـز الاحتلال المحلية. فبعده بنحو أسبوعين، واجه المصير نفسه عميل آخر، هو نبيل جمعة فرج، ولكن في مخيم عقبة جبر، قرب أريحا هذه المرة. وسرعان ما بدأ رجال الشرطة العرب، اعتبـاراً من ١١ آذار (مارس)، يقدمـون استقالاتهم بـالمئات في خـطوة وصفها ضـابط شرطة إسرائيلي كبير بأنها «كارثة»[٦]، بعد أن كانت مراكز الشرطة المحلية تعرضت لهجمات أدت إلى إحراقهـا بكاملهـا أحيانـاً (كما حصل في بيت ساحـور). كما تـوالت استقالات أعضـاء المجالس البلديـة والقرويـة التي عينتها سلطات الاحتـلال، وهي الاستقالات التي بـدأت، منذ أوائـل شباط (فبـراير)، تنـذر بـ «انهيـار» هـذه المجالس[٧].

يتضـح المغزى الكـامل لهـذه التطورات في ضـوء حقيقة أن سيطرة الاحتلال لم تستند إلى صفوة الألوية العسكرية الإسرائيلية (لواء غولاني وغيره)، وإنما إلى شبكة مكثفـة من العملاء ووسـائل مراقبة وعقاب استخباريـة وقيادة تقليـدية تلجم السكـان وتدابيـر إدارية بأسلوب العصا والجزرة. وهكذا فإن هـذه التطورات بـدأت تتسبب في انهيار نظام الرقابة الإسرائيلي هذا[٨].

إن نجاح الانتفاضـة في تفكيك مـؤسسات الاحتـلال المحلية

بشكل كامل سيكون رهناً بتواصلها وتعاظمها، وسيكون له آثار بالغة في تحقيق الهدف المعلن للانتفاضة: دحر الاحتلال. ولكنه، في الوقت نفسه، يطرح عليها مهمة فائقة الصعوبة، تتمثل في بناء مؤسسات وطنية بديلة تقوم بالوظائف التي كانت تقوم بها أجهزة الاحتلال.

ج ـ نشوء «مناطق محررة»:

أعلنت «عشرات القرى» في الضفة الغربية نفسها مناطق محررة: أغلق السكان الطرق المؤدية إليها بمتاريس الحجارة، ورفعوا الأعلام الفلسطينية في أماكن مرتفعة، وغطوا الجدران بالشعارات الوطنية، ولم يغادر العمال هذه القرى للعمل في «إسرائيل»، ولا الطلاب إلى المدارس. وقد أملت الظروف الأمنية أحياناً تطور هذا المسار. فعدم وصول المواد الغذائية الإسرائيلية دفع السكان إلى البحث عن مصادر محلية بديلة من هذه المواد. وفصل العديدون من العمال من أعمالهم نتيجة غيابهم المتواصل عنها.

لم تقتصر ظاهرة «المناطق المحررة» على القرى، بل هي كانت شملت، إلى هذا الحد أو ذاك، العديد من المخيمات وبعض الأحياء الشعبية القديمة (حي القصبة في نابلس، مثلاً). ولكن المنطقة المحررة النموذجية تظل اجمالاً قرية نائية، لا تقع على أحد محاور المواصلات الرئيسية. ومع أن هذه الظاهرة توزعت على المناطق المختلفة من الضفة الغربية (مثلاً: قرية حبلة، قرب قلقيلية، في غرب الضفة؛ قباطية، قرب جنين، في الشمال؛ إذنة قرب الخليل، في الجنوب)، يبدو أنها تمركزت، في هذه المرحلة، حول مدينة رام الله، في وسط الضفة، وإلى الشمال الغربي من المدينة تحديداً، حيث بدا الوضع في عدد من القرى وكأنه «كرنفال إعلان للدولة الفلسطينية». ولعل هذا المغزى للظاهرة الجديدة هو ما دفع قوات الاحتلال للقيام، من حين لآخر، بغارات ليلية على القرى «المحررة» خصوصاً

القريبة من الطرق الرئيسية والمستعمرات، بغية احتلالها مجدداً. فالمغزى بالغ الوضوح: إنه حلم التحرير والاستقلال، يومض في الأفق، ويتحقق ـ وإن موقتاً ـ على طريق تحقيقه كاملاً غير منقوص.

د ـ تصاعد العنف والتوجه نحو العمل المسلح:

بلغت المواجهات بين الجماهير المنتفضة وقوات الاحتلال، في هذه المرحلة، من الحدة والاتساع ما جعل نائب رئيس هيئة أركان العدو الصهيوني اللواء ايهود براك يصفها بـ «التمرد العنيف الواسع النطاق»(٩). بل إن أحد أبرز المحللين العسكريين الإسرائيليين خطّأ وزير الدفاع في اعتباره ما يجري في المناطق المحتلة «حرباً أهلية»، مؤكداً على أنه بالأحرى «حرب عصابات من نمط جديد». فيما ذهب الكاتب يورام بيري إلى اعتبار الانتفاضة «حرباً ثورية»، على غرار الحرب الفيتنامية والجزائرية(١٠).

هذه التسميات للانتفاضة تجمع، وإن اختلفت، على التوجه نحو منعطف جديد في تصاعد العنف الشعبي ضد الاحتلال، بل إن هنالك من رأى أن الانتفاضة دخلت فعلاً مرحلة جديدة، مع انتقالها إلى استعمال الأسلحة النارية، وإن على نطاق محدود حتى الآن. فقد عمد المنتفضون إلى الدمج بين شكلي النضال، المسلح والسلمي، بعد اختراقهم حاجز الخوف من الجيش الإسرائيلي، وإدراكهم أن ليس لديه وسائل عسكرية ناجعة في مواجهتهم.

كان الحادث الأبرز في تدشين هذه المرحلة هو تفجير العبوة الناسفة لدى مرور سيارتين عسكريتين في قطاع غزة في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٨٨. فقد اعتبرت «المرة الأولى» منذ بدء الانتفاضة التي يستعمل فيها سلاح ناري. ولكن، في الحقيقة، سبقته أحداث متفرقة في أنحاء مختلفة من فلسطين كانت تشير جميعاً إلى مسار تصاعد العنف، وإن لم يكن بواسطة أسلحة نارية بالضرورة. فقبل

أيام معدودة من التفجير في غزة، جرى طعن جندي من سلاح الجو الإسرائيلي بالقرب من جدرا، وانفجرت عبوة ناسفة في بيتح تكفا. كما أعقبه حادثان حصلا في قطاع غـزة في يوم واحـد، ٢٩ شباط (فبراير): الأول، محاولة دهس جندي عسكري في مخيم النصيرات، علق عليها مصدر عسكـري بالقـول إن الجيش الإسـرائيلي ينـظر «بخطورة بالغـة إلى محـاولات السكـان الاعتـداء عليه»[١١]. أمـا «الحـادث» الثاني فهـو إضرام النـار بسيارة عسكـرية، في ظروف غامضـة، مما أدى إلى احتراقها بالكامل ومقتل جندي وجرح أربعة آخـرين[١٢]. وفي ٨ آذار (مارس)، ألقيت قنبلة يـدوية على دوريـة عسكرية إسرائيلية في قرية اذنة بالقـرب من الخليل. ثم جـاء قتل الجندي الإسرائيلي في بيت لحم، في ١٩٨٨/٣/٢٠، ذروة في هذا المسار.

هـ ـ تصاعد المواجهة مع المستوطنين:

في الفتـرة الأولى من الانتـفـاضـة، بـدا المسـتـوطنـون الإسـرائيليون في المنـاطق المحتلة كأنهم على الحيـاد. ولكن هذا الحياد الظاهري بدأ، من أوائل شباط (فبراير)، يتحول تدريجاً إلى مشاركة مباشرة في المحاولات الإسرائيليـة لقمع الانتفاضة. ففي الثالث منه، عقد مستوطنو الضفة الغربية اجتماعاً طارئاً للبحث في الوضع الأمني في مستعمراتهم، وانتقـدوا انعدام الأمن، وطالبـوا بالسماح لهم باستعمال القوة في الحالات الطارئة. وسرعان ما بـدأ الإبلاغ عن «عمليات انتقامية واسعة النطاق» قام بها المستـوطنون في الضفة الغربية، خصوصاً في مخيمات العـروب وشعفاط وعنـاتا والأمعري، وفي عـدد من قرى منطقة رام الله، بما في ذلك قتل شاب في قرية كفر قدوم.

في النصف الثاني من الشهر نفسه، ازداد تدخل المستوطنين وتصاعدت المواجهة بينهم وبين الفلسـطينيين خصوصاً في الضفة

الغربية، وقد هدد الأمين العام لـ «أمناه»، الذراع الاستيطانية لحركة غوش أيمونيم، بأن «من يهاجم مستعمراتنا، دمه على رأسه»[١٣]. وعادت «أمناه» نفسها ووزعت «آلاف المناشير» في المناطق المحتلة، جاء فيها أن «الأيام التي كان الدم اليهودي فيها مباحاً قد ولت»،وحذّرت من أن اليهود «لن يديروا خدهم الآخر بعد اليوم»[١٤]. ومن جهة أخرى، جدد لوبي المستوطنين في الكنيست، على لسان رئيسه يغآل كوهين، مطالبته بإنشاء ميليشيات من المستوطنين في المناطق المحتلة ودمجها في إطار الدفاع الأقليمي[١٥].

استمر تعاظم التوتر بين المستوطنين والمواطنين العرب، وبلغ إحدى ذراه يوم ٨ آذار (مارس) الذي وقع فيه عدد من الصدامات بين الطرفين: بين أهالي قرية كفر حارس ومستوطني اريئيل المجاورة؛ بالقرب من مخيم بلاطة، في منطقة نابلس؛ وبالقرب من قرية المزرعة الشرقية، في منطقة رام الله. وأسفرت الصدامات عن استشهاد فلسطيني وجرح آخرين. كما جاءت المواجهات العنيفة بين المستوطنين وسكان مدينة الخليل العرب دليلاً جديداً على تعاظم هذا المسار، بما له من انعكاسات مهمة، إن لجهة اجراءات قمع الانتفاضة، أو لجهة زعزعة الشبكة الاستيطانية في المناطق المحتلة، أو، أقله، تجميد الاستيطان فعلاً.

* * *

في هذه المرحلة الثانية، كانت الجماهير المنتفضة هي السبّاقة إلى إبداع الوسائل النضالية والأشكال التنظيمية الانتفاضية[١٦]. فهي باشرت مهمة تصفية شبكة العملاء، بإعدامها العيّاد في شباط (فبراير)، قبل أن يأتي على ذكر هذه المهمة أي من بيانات القيادات الصادرة، بما فيها بيان «القيادة الموحدة» رقم ٨، الصادر عشية تنفيذ الإعدام. وهي التي بادرت إلى إعلان المناطق «المحررة»، ولم تلبّ دعوة إلى مثل هذا الإعلان. كما أنها هي التي زاوجت بين

أشكال النضال السلمية والمسلحة، غير آبهة بأية دعوة إلى «التعقل» والتزام الأساليب السلمية الحضارية، ووقف اطلاق النار. وهي التي ابتكرت نموذج الإدارة الذاتية الانتفاضية (في بيت ساحور، وربما غيرها)، الذي سرعان ما تعمم في كثير من المناطق المحتلة.

وفي هذه المرحلة أيضاً، واجهت جماهير الانتفاضة، بنجاح، هجوم «السلام» الأميركي، الذي حاول، بالمناورات الدبلوماسية، تحقيق هدف إجهاض الانتفاضة، الذي فشلت في تحقيقه أدوات القمع الإسرائيلية، الأميركية الصنع.

ثالثاً ـ الحريق الكبير:

كانت الفترة الممتدة من نيسان/ابريل وحتى تموز/ يوليو ١٩٨٨ هي مرحلة «الحرائق»، حقيقة ومجازاً. فبعد «هدوء نسبي» قصير في أوائل نيسان، عادت المناطق المحتلة إلى الانفجار، بدءاً بمناسبة اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) في تونس في السادس عشر منه.

كانت الحرائق هي سلاح المنتفضين الأمضى في هذه المرحلة. وقد شكلت بمجموعها حريقاً كبيراً غطى فلسطين بأسرها، بل إنه تركز في الجزء المحتل منها منذ سنة ١٩٤٨. وأتى هذا الحريق على نحو ١٥٠ ألف دونم من الغابات والاحراج والمزارع الصهيونية، ونقل الانتفاضة إلى داخل القاعدة الاستيطانية الصهيونية نفسها. وقد ترافقت الحرائق مع هجمة استهدفت تدمير المنشآت الاستيطانية في المناطق المحتلة، من مزارع وكروم وأنابيب مياه وخطوط اتصالات ومواصلات. كما ترافقت مع النضالات الشعبية المختلفة، التي أصبحت تستند الآن إلى ما حققته في المرحلة السابقة من انجازات.

إلى الحرائق أيضاً، كانت الجماهير المنتفضة هي السبّاقة. فهي بادرت إلى هذا الأسلوب النضالي الناجع قبل نحو شهر ونصف الشهر من تبنيه «رسمياً» والدعوة إليه في بيانات «القيادة الموحدة»[١٧]. بل إن أطرافاً صديقة وحليفة لم تتورع عن إدانة أسلوب الحرائق علناً، كما فعلت القيادة «الرسمية» لعرب فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، ممثلة في اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية.

لم يَطَل الحريق الكبير الغابات والمزارع والمعامل الصهيونية فحسب، بل إنه أتى أيضاً على «السلام» الأميركي، متجسداً فيما سمي مبادرة شولتس. ففي خضم هذه المرحلة، زار وزير الخارجية الأميركية جورج شولتس المنطقة، بما فيها فلسطين المحتلة، في أوائل حزيران/يونيو، بعد سلسلة من الزيارات والاتصالات. ومن هذه الزيارة الأخيرة، قبل انتخابات الرئاسة الأميركية، عاد شولتس بخفيّ... اليانكي.

في هذه المرحلة، كان ثمة «تعادل في الصراع على السيطرة» بين جماهير الانتفاضة وقوات الاحتلال. وكان الصراع يدور حول «من يدير الحياة اليومية: الحكم [العسكري] مع قوات الجيش الكبيرة، أم الشبان [الفلسطينيون] بما لديهم من تأييد شعبي واسع»[١٨]. أما فترات «الهدوء النسبي» التي تخللتها، فيمكن إعادتها إلى عاملين: اقتصادي، يتمثل في تدهور أوضاع السكان المعيشية، وسياسة الاحتلال في عصر النفقات والتشدد في جباية الضرائب؛ وآخر، يتمثل في خيبة الأمل والغضب من عدم تقديم الدول العربية أي عون حقيقي للفلسطينيين المنتفضين.

ومع ذلك، كان التقدير السائد خلال هذه الفترة أن «عفريت الانتفاضة» لن يعود إلى القمقم الذي حُبس فيه طوال عشرين عاماً. فالأسباب والدوافع الأصلية التي أدت إلى انطلاقة الانتفاضة كانت

لا تزال قائمة كلها. بل أضيف إليها، في مجرى الأحداث، أسباب ودوافع جديدة تتعلق إما بالانجازات المتحققة أو بالسياسة الإسرائيلية المتبعة.

رابعاً ـ المواجهة المفتوحة:

منذ أواخر صيف ١٩٨٨، تعيش المناطق المحتلة مرحلة من المواجهة المفتوحة، بين جماهير الانتفاضة الفلسطينية، مسلحة بإرادتها وتجربتها النضالية، وقوات الاحتلال الإسرائيلية، مدججة بأحدث الأدوات والأساليب القمعية.

ففي سباق مع زمن الانتفاض الفلسطيني، أخذت سلطات الاحتلال تتصرف بعصبية ووحشية، خليقتين بكيان استيطاني استعماري عنصري. فلجأت إلى جملة من التدابير القمعية، أين منها التدابير السابقة التي حملت عناوين سياسة «الضرب» و«تكسير العظام» و«القبضة الحديدية» وغيرها.

وقد شملت هذه التدابير اعتبار «اللجان الشعبية»، منذ ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨، خارجة على القانون، واعتقال المئات بتهمة عضويتها، كما جرى في قطاع غزة خصوصاً؛ شن حملات تنكيل واسعة تشمل التطويق وحظر التجول والتفتيش والاعتقالات الجماعية وتدمير المنازل، كما حدث في مدينة قلقيلية وقرية كفرمالك، في أوائل أيلول/سبتمبر؛ تصعيد أعمال وقرارات الإبعاد على نحو بدأ يُخرج «الترانسفير» من حيز الدعوات الخيالية لـ «أقلية متطرفة» إلى حيز السياسة العملية الرسمية في طرد «القادة» أولاً، ثم «المحرضين»، ثم فئات أوسع من الشعب؛ إغلاق المؤسسات الفلسطينية على اختلافها، بما فيها النقابات المهنية والهيئات الاجتماعية، بل إغلاق أحد المستوصفات الطبية لـ «أسباب أمنية»؛ تطوير أساليب قمع التحركات الجماهيرية اليومية

(استخدام رصاص البلاستيك، مثلاً)، مما أدى إلى مضاعفة عدد الضحايا يومياً؛ قتل حتى المعتقلين الفلسطينيين، كما حدث في «معسكر الانتفاضة» في كتسيعوت في النقب، والمسمى أيضاً أنصار ـ ٣، وكما حدث في حالتين أُخريين ادعت فيهما السلطات أن المعتقلين انتحرا.

لكن الاجراءات القمعية كافة لم تفلح في لجم الانتفاضة، بما فيها الحملة على قلقيلية، التي استمرت عشرة أيام متواصلة. فغداة انتهاء الحملة بالذات، أستؤنفت عادة رجم السيارات الإسرائيلية بالحجارة. وبعد يومين فقط، جرت تظاهرة كبيرة في المدينة. لقد أرادت سلطات الاحتلال جعل قلقيلية عبرة لغيرها، فإذا بها تظل رمزاً نضالياً يقتدى.

وخلال هذه المرحلة، شنت جماهير الانتفاضة هجوماً واسعاً على جبهة تصفية العملاء، طال نحو ١٥ منهم، استكمالاً للجهود الرامية إلى تدمير ركائز الاحتلال المحلية. وخلالها أيضاً، تواصلت المواجهات مع قطعان المستوطنين. ونجح المنتفضون في الهجوم على باص إسرائيلي في أريحا، عشية انتخابات الكنيست الثاني عشر، مما أسفر عن مقتل أربعة إسرائيليين وإحراق الباص تماماً.

وفي المقابل، تفاقمت، في هذه المرحلة، مخاطر نهج التسوية الفلسطيني، وبلغ التهافت «الواقعي» حد الاعتراف بالكيان الصهيوني وبقراري مجلس لأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والتخلي عن الكفاح المسلح(١٩).

ولكن، كما أثبتت الانتفاضة أنها جوزة عصية على الكسر، في مواجهة الاجراءات القمعية الإسرائيلية، فهي ستثبت أنها كذلك في مواجهة هذا التهافت.

الحواشي:

(١) «هآرتس»، ١٩٨٧/١٢/١٧.
(٢) انظر، مثلاً، أعداد الأيام الأولى من الانتفاضة، من «الاتحاد»، الناطقة بلسان راكح.
(٣) مثلاً: البيانات رقم ٤، ٥، ١٧، ١٨، ٢٦. وهذا ما أكده نعيم الأشهب، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، المشارك في «القيادة الموحدة»، في مقالة نشرت في «الاتحاد» (حيفا)، ١٨ و١٩/٩/١٩٨٨.
(٤) مثلاً، البيان الصادر عن «اللجان الشعبية في القدس ورام الله والبيرة»، الذي أشارت إليه، بالإدانة، صحيفة «الاتحاد» (حيفا)، ١٩٨٨/٨/٢٥.
(٥) زئيف شيف، «هآرتس»، ١٩٨٨/٣/٣.
(٦) «هآرتس»، ١٩٨٨/٣/١٣.
(٧) «دافار»، ١٩٨٨/٢/٨.
(٨) انظر: يورام بيري، «دافار»، ١٩٨٨/٣/١٣.
(٩) «هآرتس»، ١٩٨٨/٢/١٧.
(١٠) انظر: على التوالي، رون بن ـ يشاي، «يديعوت احرونوت»، ٢٣/ ٢/ ١٩٨٨؛ «دافار»، ١٩٨٨/٣/١١.
(١١) «هآرتس»، ١٩٨٨/٣/١.
(١٢) «دافار»، ١٩٨٨/٣/١.
(١٣) «دافار»، ١٩٨٨/٢/١٦.
(١٤) «هآرتس»، ١٩٨٨/٣/١.
(١٥) «عال همشمار»، ١٩٨٨/٣/٣.
(١٦) عبّر التعميم رقم ٢ الصادر عن حركة «فتح» في المناطق المحتلة، في هذه المرحلة، عن ذلك بقوله: «في بعض الأحيان، تسبق الانتفاضة قيادة الثورة، وربما أكثر من أمتار تسبق قيادتها... ولكن وإن سبقت الثورة الشعبية قيادتها في لحظة من اللحظات، فهذه دلائل طيبة تبشر بالوهج المتدفق والمخزون الرهيب والطاقة الجبارة لدى جماهيرنا الثائرة».
(١٧) دعت «القيادة الموحدة» إلى «تدمير وحرق ممتلكات العدو الصناعية والزراعية»، للمرة الأولى، في بيانها رقم ١٩، الصادر في ١٩٨٨/٦/٨.

(١٨) انظر، على التوالي: فولص، «هآرتس»، ١٣/٥/١٩٨٨؛ داني روبنشتاين، «دافار»، ٢٩/٤/١٩٨٨.

(١٩) انظر مقالنا في «الحياة» (لندن)، ٢٨ و ٢٩/١٠/١٩٨٨، وانظر «وثيقة أبو شريف»، وتصريحات كل من: أبو أياد، هاني الحسن، ياسر عرفات، مصطفى النتشه وفايز أبو رحمة، في هذا الخصوص.

على الرغم من الأهمية الفائقة التي يرتديها الجانب الاجتماعي من الانتفاضة، فإنه ـ ربما ـ كان الأقل إثارة لاهتمام المراقبين العرب. وتعود أهميته، أساساً، إلى أنه هو الذي ينطوي على الميكانيزمات والتناقضات الداخلية، التي تقع في قلب تطور الانتفاضة، وإمكان انتقالها المطرد من طور إلى آخر أرقى، وصولاً إلى الانتصار الناجز. **وكشف هذه الميكانيزمات والتناقضات أولاً، ثم إتقان فن إدارتها ثانياً، هما الكفيلان بترجمة إمكانات الانتفاضة إلى برنامج نضالي ملموس، وبتفجير الطاقات الشعبية الهائلة الكامنة، ودفع الانتفاضة، بالتالي، في أفق «الحرية والاستقلال» غير المنقوصيْن.**

إسهاماً منا في إثارة هذا الموضوع المهم، سنحاول، فيما يلي، تناوله من زاويتين. الأولى تتعلق بالقوى الاجتماعية، صاحبة المصلحة المباشرة والتاريخية في الانتفاضة، والتي هي الأكثر جذرية واستعداداً نضالياً، والتي تشكل القاعدة الصلبة للانتفاضة، حاضراً ومستقبلاً. أما الزاوية الثانية، فتتعلق بمدى التغيير الذي أدخلته الانتفاضة في المجتمع الفلسطيني، والذي يسهم، بدوره، في تطوير الثورة الوطنية الحالية، ضمن إطار العلاقة الجدلية القائمة بينهما.

أولاً ـ القاعدة الاجتماعية للانتفاضة

شملت الانتفاضة، ولا تزال، مختلف الطبقات، والقطاعات الشعبية الفلسطينية: العمال والفلاحين والطلبة والمثقفين والتجار؛ المدن والقرى والمخيمات؛ الرجال والنساء والفتيان؛ المسلمين والمسيحيين. لكن هذه الشمولية ينبغي ألا تحجب عن أعيننا الحقيقة الساطعة التي تأكدت على مر الأيام، والتي هي ذات مغزى مهم بالنسبة لسيرورة الانتفاضة ومستقبل تطورها. وهذه الحقيقة تتمثل في وجود معاقل اجتماعية محددة، تتمركز فيها الانتفاضة، وترتكز إليها.

إن معاقل الانتفاضة الأولى هي المخيمات، التي يتمركز فيها ـ بكثافة عالية ـ نحو ربع مجموع سكان الضفة والقطاع (ترتفع هذه النسبة في القطاع لتقترب من النصف). وإذا أضفنا، إلى سكان المخيمات، اللاجئين من سكان الأحياء الشعبية في المدن، يصبح اللاجئون يمثلون أكثر من ٥٠٪ من مجموع السكان، البالغ المليون ونصف المليون تقريباً. وهم يشكلون جزءاً أساسياً من القاعدة الاجتماعية للانتفاضة وينتمون بمعظمهم إلى الطبقة العاملة أو البرجوازية الصغيرة الفقيرة، ويتحلون بدرجة عالية من الجذرية والاستعداد النضالي، إن بسبب بؤس أوضاعهم المعيشية، أو بسبب غموض مستقبلهم السياسي ضمن أية تسوية سلمية مطروحة. لا عجب، إذاً، من أن شرارة الانتفاضة انطلقت من مخيم جباليا في القطاع ومخيم بلاطة في الضفة، وأن تكون المخيمات جميعاً بؤراً مشتعلة طوال الوقت، وأن تقدم نسبة عالية من مجموع الشهداء والجرحى والمعتقلين.

وكما في المخيمات، كذلك في الأحياء الفقيرة من المدن الكبرى، حيث السكان ينتمون إلى الطبقات الشعبية، من عمال وصغار موظفين وبرجوازية صغيرة. وفي بعض الأحيان، تكون

المخيمات أشبه ما تكون بـالأحياء الفقيـرة، أو العكس، كما هـو ـ مثلاً ـ حال مخيمات بلاطة وعسكر وعين بيت الما وحي القصبة في مدينة نابلس. وقد كان هذا الحي الأخير نموذجاً بارزاً عن نضـالية الأحياء الشعبية. فهو أعلن نفسه «منطقة محررة»، ووصل إلى حد إقامة عروض «عسكرية» لمئات الأعضاء في «اللجان الضاربة» من أبنائه.

يتمثل المعقل الثـالث للانتفاضـة في القـرى، التي تقـطنها أكثرية من الفـلاحين الفقراء. هنـا، كان الاحتـلال الإسرائيلي قـد استـولى على الأرض ـ أداة الانتـاج الرئيسيـة ـ بشتى الحيـل والأساليب، وأقام المستعمرات واستجلب المستوطنين الذين دخلوا في احتكاكات يومية مع أصحاب الأرض الأصليين، وحوّل عشرات الآلاف من هـؤلاء إلى عمال مستغلين ومهـانين، في المستعمـرات نفسهـا وداخل الكيـان الصهيوني. لقـد تأخـر انضواء الفـلاحين الفلسـطينيين تحت لواء الانتفاضـة بعض الشيء، كمـا ينبغي أن نتوقع، نظراً إلى تفتت وضعهم الاجتماعي وضعف تمركزهم وعزلتهم السياسية النسبية. ولكنهم عندما انضووا، حملوا الراية عالياً وبقوة: عشـرات القـرى أعـلنت نـفسـهـا «منـاطق مـحـررة»، وزحف المنتفضون ـ حتى في القـرى النـائية ـ إلى محـاور المواصـلات الرئيسيـة، وبادروا إلى الاشتبـاك مـع قـوات الاحتـلال وسـوائب المستوطنين. وهكذا، كانت قـرى بيتا وسلفيت وعزون وعين عـريك وتل وكفر مالك واذنة، وغيـرها، نمـاذج مضيئة عن انخـراط الريف الفلسطيني في الانتفاضة.

لقد تقاطعت هذه الدوائر الاجتمـاعية الثـلاث (المخيمات، والأحيـاء الشعبية في المـدن، والقرى الفقيـرة)، وتمخض عن تقاطعها خـريطة جغـرافية منحت الانتفـاضة صفتي الشمـول والاستمرارية. فمنطقة نـابلس، التي تغطي شمـالي الضفة، والتي

هي «جبل النار» تاريخياً، كانت هذه المرة جبل الانتفاضة أيضاً. ذلك أن مدينة نابلس نفسها هي أكبر ثاني مدن الضفة، بعد القدس، وتزنرها المخيمات والأحياء الشعبية. وبلدتا طولكرم وقلقيلية، الواقعتان إلى الغرب منها، تقعان ـ مع عدد كبير من القرى ـ ضمن منطقة استيطان صهيوني كثيف. وقطاع غزة يتميز بكثافة سكانية من بين الأعلى في العالم، وبتمركز شديد للاجئين. أما منطقة القدس، فهي الأكثر عرضة لمشاريع التهويد والضم الإسرائيلية، يليها منطقة رام الله في وسط الضفة، ومنطقة الخليل في جنوبها. وهذه المناطق الثلاث تشتمل، بدورها، على العديد من القرى الفقيرة، ومن المخيمات الواقعة على محاور المواصلات الرئيسية.

وفي مراكز هذه الدوائر، تقف العناصر الشابة، خصوصاً المثقفين الثوريين (لا الأطفال، كما هو شائع، ربما لأغراض دعائية). فهذه العناصر هي المادة البشرية لأطر الانتفاضة التنظيمية القاعدية، بدءاً بحركة «الشبيبة»، مروراً بـ «اللجان الشعبية» و «اللجان الضاربة»، ووصولاً إلى اللجان القطاعية المختصة بشؤون الصحة والتعليم الشعبي والزراعة المنزلية الخ. وهي التي تقود التظاهرات وترعى نجاح الاضرابات، وغير ذلك من النشاطات الانتفاضية. وباختصار، فإن العناصر الشابة، من أبناء المخيمات والأحياء الشعبية والقرى الفقيرة، هي عصب الانتفاضة، وقياداتها الميدانية اليومية.

يعود الدور الذي يلعبه المثقفون الثوريون الشباب في الانتفاضة إلى مجموعة من العوامل، من بينها:

١ ـ ارتفاع نسبة الخريجين من الجامعات الست والمعاهد العليا في المناطق المحتلة.

٢ ـ اعتماد مناهج تعليمية في بعض الجامعات الفلسطينية، تُدْخِل النشاطات الاجتماعية الميدانية في الدراسة الأكاديمية.

٣ ـ ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الخريجين، في ظل الأزمات الاقتصادية، إن في الكيان الصهيوني أو البلدان العربية المصدرة للنفط.

٤ ـ انضمام إعداد متزايدة من هؤلاء المثقفين إلى صفوف العمال أو صغار المنتجين، وسقوط أوهام الترقي الطبقي لديهم.

في مقابل جبهة الانتفاضة الشعبية، تقف أقلية تنتمي إلى شرائح اجتماعية، إما مرتبطة مصلحياً بالاحتلال الإسرائيلي، أو هي تتذبذب بين قطبي الاحتلال والانتفاضة. فهنالك، أولاً، **سماسرة الأراضي** الذين ربطوا مصيرهم بمصير الاحتلال نفسه. وإلى جانب هؤلاء، يقف **سماسرة العمل**، الذين يتعهدون تأمين العمال الفلسطينيين ونقلهم إلى المنشآت الصهيونية. ومثلهم **أصحاب المعامل المقاولون من الباطن**، الذين ينجزون ـ في المناطق المحتلة ـ تلك المراحل، من إنتاج المعامل الإسرائيلية، ذات الكثافة العمالية (الرخيصة، طبعاً). وهنالك، أيضاً، **كبار التجار المحتكرين**، الذين يرون في ظروف الانتفاضة غير العادية، من اضرابات ومواجهات يومية وحظر تجول، فرصة لتحقيق الأرباح الفاحشة السريعة.

من بين هذه الشرائح، **يمثل كبار التجار الشريحة الأخطر على مسيرة الانتفاضة واستمرارها وتصاعدها**. فسماسرة الأرض والعمل والمقاولون من الباطن معزولون، أو يمكن عزلهم، إلى درجة شل فاعليتهم السياسية تماماً. وحتى عملاء أجهزة الاحتلال والمتعاونين معها يمكن أن يظلوا أفراداً قلائل، وقد تعاطت معهم القاعدة الشعبية للانتفاضة حتى الآن بما هو مناسب. أما شريحة الكومبرادور التجارية، فإنها:

١ ـ تمتلك أطراً تنظيمية شرعية، تتمثل بالغرف التجارية المختلفة، لاتزال بمنأى عن ضربات سلطات الاحتلال، التي طالت

«الشبيبة» و«اللجان الشعبية» والنقابات العمالية، وحتى «جمعية الحفاظ على البيئة» في قلقيلية و«جمعية انعاش الأسرة» في البيرة.

٢ ـ أنشأت هذه الشريحة في ظل الانتفاضة، «لجان التجار الوطنية»، التي تحظى بمباركة «القيادة الموحدة للانتفاضة» في الداخل، ومنظمة التحرير الفلسطينية في الخارج.

٣ ـ تتأرجح شريحة الكومبرادور (وهذا هو الأهم) بين حدين: الأول هو مصلحتها الأنانية الآنية في الربح الاستثنائي، ومصلحتها الخاصة في إقامة كيان فلسطيني ما بفعل الانتفاضة؛ والحد الثاني هو إمكانية تعرض مصالحها المباشرة للخطر جراء تدابير العدو الهادفة إلى إنهاء الانتفاضة.

وحتى بحسب منطوق تنظيم فتح نفسه في المناطق المحتلة، خلال الانتفاضة، فيما يتعلق بـ «فن التعامل مع القطاع التجاري»، فإن «النسبة الساحقة من التجار تخضع لحالة من التردد الناجم عن الصراع ما بين اخلاصهم الوطني من جهة، وخشيتهم على محالهم التجارية ومتاجرهم من الجهة الأخرى». وكذلك، فإن هنالك «فئة قليلة نسبياً تقع خارج الصف الوطني يراهن العدو عليها وعلى مواقفها الانتهازية الجشعة»[١].

لقد عبرت هذه الشريحة التجارية الوسيطة، ولا تزال، عن استعدادها لـ «المتاجرة» بالقضية الوطنية، ولعب دور «الوسيط» بين الانتفاضة الشعبية وأعدائها الصهيونيين والأمبرياليين. وقد جاء هذا التعبير على لسان وكلائها الأيديولوجيين ومن خلال اتصالاتهم وتحركاتهم (مثلاً: حنا السنيورة وفايز أبو رحمه اللذان اجتمعا بجورج شولتس؛ فيصل الحسيني وسري نسيبة، عرابا الاتصالات مع الأطراف الصهيونية، بما فيها الليكود؛ مجموعات الاتصال المتكرر بالقنصلية الأميركية في القدس وبوزير حرب العدو يتسحاق

رابين؛ مجموعات المساومة على تهدئة الانتفاضة قبيل انتخابات الكنيست الثاني عشر، وعلى التخلي عن الكفاح المسلح والاستجابة للاشتراطات الأميركية، كما ذهب مصطفى النتشه... الخ).

على الرغم من وجود ممثلين لهذه الشريحة في مختلف أنحاء الضفة والقطاع، إلا أنها تتمركز، ووكلاؤها الأيديولوجيون، في منطقة القدس. وهي ذات نفوذ كبير، تشترك فيه مع م. ت. ف.، في عدد من المؤسسات «الشرعية»: الصحف والمجلات، إدارة جامعة بير زيت، جمعية الدراسات العربية، المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، مكاتب صحافية ومراكز بحث وتوثيق محلية. وتشترك مثل هذه المؤسسات في صناعة الثقافة السياسية والرأي العام، بما ينسجم مع نهج التسوية، و «يلطف» الانتفاضة: تسويق أفكار اللاعنف، والعصيان المدني السلمي، وإدانة «الارهاب»، وإجراء الحوارات مع أشخاص وأطراف صهيونيين.. الخ.

ثانياً ـ الانتفاضة: ثورة اجتماعية؟

إذا كانت الانتفاضة قد نهضت على أساس القاعدة الاجتماعية التي وصفنا خطوطها العريضة أعلاه، فإنها بدورها أدخلت، في سياقها المطرد، جملة من التغييرات في هذه القاعدة، لعل آثارها لم تلمس كاملة بعد. وفي حين أن هذه التغييرات لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الذي تستحق في الجانب العربي، فإن القلة القليلة ممن تطرقوا إليها لماماً حدست بحصول «ثورة اجتماعية»، وإن أوحت بعدم مقدرتها على فهم هذه «الثورة».

لعل من السابق لأوانه محاولة دراسة التحولات الاجتماعية التي أحدثتها الانتفاضة بصورة معمقة، ولعل مثل هذه المحاولة محفوفة بمخاطر عدم التمييز بين المزاج الجماهيري الطارىء والظاهرات الاجتماعية الراسخة. ويعود السبب في ذلك إلى أن التغير الاجتماعي، بطبيعته، يتخذ مسارات بطيئة ومعقدة وتستعصي على

القياس الدقيق. ولكن اللحظات الثورية في حياة المجتمعات، في المقابل، تسرّع هذه المسارات وتضيئها وتفك رموز غموضها.

إن محاولتنا هنا تستمد شرعيتها (على الرغم من أية نواقص قد تعتريها) من أنها تستهدف رصد أية تغييرات ممكنة على هذا الصعيد، يساعد دفعها على تصليب عود الانتفاضة وتطويرها وتجذيرها، في وجه أية محاولات لإجهاضها، إن على أيدي قوى اجتماعية محلية أو خارجية. وستتناول هذه المحاولة الجوانب الرئيسية التالية:

أ ـ تشكل أطر تنظيمية وقيادية جديدة

لقد تشكلت، في سياق الانتفاضة، أطر تنظيمية وقيادية تتلاءم والمستوى النضالي الجديد الذي ارتفعت إليه حركة الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال في الداخل. وتمثلت هذه الأطر في مختلف أنواع اللجان التي ولدتها الانتفاضة، خصوصاً «اللجان الشعبية» و «اللجان الضاربة». **وقد عكست هذه الأطر، تدريجاً، التغير الذي أدخلته الانتفاضة في ميزان القوى الداخلي، بين مختلف الشرائح الاجتماعية، لمصلحة الطبقات الشعبية في المخيمات والأحياء الشعبية والقرى الفقيرة.** فعلى مستوى التمثيل الشعبي، حلت هذه الأطر الجديدة، بالكامل، بامساكها زمام المجابهة الشعبية للاحتلال، محل الأطر التقليدية المكونة من الوجهاء والمخاتير و «الشخصيات»، التي كانت تترجم التمثيل الشعبي إلى وساطة بين الناس والسلطات تؤدي إلى «تهدئة الخواطر». كما أنها حلت، إلى حد بعيد، محل الأطر الوطنية السابقة للانتفاضة، من هيئات نقابية ولجان وجمعيات، التي كان رائدها ـ في جوهره ـ تحسين شروط العيش تحت الاحتلال (النقابات والاتحادات المهنية، لجان العمل التطوعي، جمعية إنعاش الأسرة... إلخ).

وفضلاً عن ذلك، فإن الأطر التنظيمية الجديدة هي أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلاً للطبقات الشعبية من الأطر الوطنية التي قامت تحت الاحتلال، بما فيها فصائل المقاومة نفسها. ذلك أنها جاءت، في آن، تتويجاً للتجربة النضالية المتراكمة طوال عشرين عاماً، من جهة، وانقطاعاً عن الماضي بسبب مناخ الانتفاضة الثوري، من جهة ثانية. **وبكلام آخر، فإن التراكمات التنظيمية الكمية أدت، عند درجة غليان الانتفاضة، إلى تغيير نوعي تمثل في الأطر الجديدة.** ومما يميز هذه الأطر أن بإمكانها هي بالذات التحول، ضمن شروط معينة، إلى أنوية لمؤسسات سلطة ثورية موازية لمؤسسات الاحتلال، بعكس الأطر السابقة، الشرعية أو شبه الشرعية، التي كانت تقود نضالاً ذا طابع مطلبي أو ديمقراطي عام.

إننا هنا، إذاً، أمام بداية تغير في نسبة تمثيل الشرائح والطبقات المختلفة ضمن أطر العمل الوطني، يرافقه تغير في مضمون هذا العمل ومستواه وأساليبه النضالية. وتضطلع العناصر الشابة بمهمة القيادة الميدانية لهذا العمل، كما أشرنا سابقاً. ويمكن، بمقارنة تقريبية للغاية، إضاءة هذه المسألة: فإذا كانت الخمسينات تمثل متوسط أعمار القيادة الفلسطينية في الخارج، فإن الثلاثينات هي متوسط أعمار هذه القيادة في الداخل، والعشرينات هي متوسط أعمار القيادات الميدانية للانتفاضة[٢]. والشباب هنا، طبعاً، ليس عمراً وحسب، بل إن مغزاه هو أن جيلاً من القيادات الجديدة اللصيقة بالقاعدة الشعبية، ينمو في معمعان المواجهات اليومية العنيفة مع الاحتلال، في تظاهرات الشوارع وفي المعتقلات وفي ظروف العمل السري، لا في هدأة النضالات الشرعية السلمية، ولا في رطوبة المكاتب وأروقة المحافل الدبلوماسية.

لقد قيل «إن الآباء يشربون القهوة عند الحاكم العسكري،

والأبناء يتظاهرون في الشوارع». ويصح هذا القول في المقارنة بين القيادة التقليدية في المناطق المحتلة، التي انتهى دورها تماماً تقريباً، وقيادات الانتفاضة الشابة، التي بدأ دورها تواً. أما على صعيد التحول الجاري في قيادات الداخل، قياساً بالخارج، فيمكن اقتباس الكلمات التي قالها الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) قبل أيام من استشهاده، وهو الأكثر اتصالاً بالداخل من بين قادة المقاومة. يقول أبو جهاد، كما روت زوجته: «هلق الواحد مطمئن إنو صار في جيل جديد يقود مسيرة الثورة. نحن كبرنا، خلص. هناك جيل شباب، نحن مطمئنون على القادة الجدد في قيادة الانتفاضة»(٣).

ب ـ ولادة قيم وأنماط سلوك جديدة

لعله من الصعب للغاية قياس مثل هذه الظاهرات الاجتماعية والتغييرات الحاصلة فيها. وقد لا يكون ممكناً الآن الإحاطة بمجموعة القيم وأنماط السلوك «الانتفاضية»، التي ستظل موضعاً لمزيد من الإبداعات التي تفرزها تجربة الانتفاضة، ولكثير من الدراسات الاجتماعية التي ينتظر من المثقفين الثوريين اجراؤها. ولكن الأمثلة التالية، المستخلصة مما جمعناه من شهادات عيانية متفرقة(٤) قد تكفي لتكوين صورة أولية عن التغيرات التي طرأت على صعيد القيم وأنماط السلوك:

- التكافل الاجتماعي الثوري القائم على غير العلاقات التقليدية، والمتجسد، مثلاً، في تنظيم مساعدة الأسر المحتاجة في المناطق المحاصرة؛ قيام الحدادين مجاناً بلحم أبواب الدكاكين التي تفتحها قوات الاحتلال؛ الاعفاء من الديون وبدل الايجارات أو تخفيضها أو تأجيلها؛ التنظيم الجماعي لمختلف جوانب الحياة في المناطق المحاصرة أو «المحررة»... الخ.

- تأكيد أهمية العمل المنتج والاعتماد على الذات في إطار التوجه

إلى ايجاد اقتصاد بيتي وزراعي، وانخراط شريحة من المثقفين في هذا التوجه من خلال المشاركة المباشرة في الانتاج.

- عقلنة الاستهلاك وتراجع أنماط الاستهلاك الاستعراضي للكماليات. وبروز استعداد لدى المواطنين للتخلي عن مرافق الحياة العصرية من كهرباء ومياه وغيرهما، وللعودة إلى طريقة الحياة البسيطة التي عاشها الآباء والأجداد، طالما اقتضى التحرير ذلك.

- نشوء روح تضامن ثوري على حساب العصبيات العائلية والتنظيمية والحمولية والمناطقية.

- **التغير في بعض العادات والتقاليد، القديمة والمستحدثة:** ونسوق هنا مثالاً يتعلق بالأعراس. فقد كانت الأعراس، في العادة، مناسبة اجتماعية تقترن بالبذخ والتباهي الاجتماعي، وبالمهور المرتفعة التي يمر الاتفاق عليها ـ أحياناً ـ بمفاوضات شاقة بين أهل العروسين، وتلعب «الجاهات» التقليدية في هذه المناسبات دور واسطة لا غنى عنه. أما في مناخ الانتفاضة، فقد اختصرت المظاهر الاحتفالية إلى حدها الأدنى الضروري، وانخفضت المهور بصورة ملموسة، وتحولت حفلات الأعراس نفسها إلى نوع من المناسبات الوطنية، تغنى فيها الأناشيد والأغاني الحماسية. ومن الجدير بالذكر، ان بعض هذه التغيرات بدأ ينتقل مؤخراً إلى فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ وإلى الأردن.

من التغيرات الحاصلة على صعيد القيم وأنماط السلوك الاجتماعية، التغير المتعلق بمكانة المرأة ودورها. ونظراً لأهمية هذا التغير، الناجمة عن كونه يطال نصف المجتمع وعن كون مسألة «العِرْض» من أكثر المسائل حساسية في مجتمع كالمجتمع الفلسطيني، فإننا نفرد له فيما يلي فقرة خاصة.

ج ـ تعزز مكانة المرأة:

لقد شاركت المرأة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي منذ بدايته. وكان مستوى المشاركة يعتمد على مستوى المقاومة نفسه، وعلى وضع المرأة الاجتماعي. فخلال فترة صعود المقاومة المسلحة، انخرط بعض النساء فيها، وقدم شهيدات ومعتقلات. وبدءاً من السبعينات، شاركت المرأة في الأشكال النضالية التي اتخذتها المقاومة، من تظاهرات واضرابات وأعمال ديمقراطية واجتماعية، وذلك من خلال اللجان النسوية العديدة، التي تألفت لهذه الغاية. ولكن، بالإجمال، ظل إسهام المرأة في المناطق المحتلة يقتصر على شريحة محدودة من الطالبات والمثقفات، الأعضاء في الفصائل الفلسطينية أو المقربات منها. وقد تحسنت، نتيجة لذلك، مكانة هذه الشريحة اجتماعياً، وهي المكانة التي كانت أصلاً معقولة، والتي أعطت صاحباتها «امتياز» المشاركة النضالية.

وجاءت الانتفاضة، بما هي فعل وطني ديمقراطي، وفتحت الباب واسعاً، أكثر من أي وقت مضى، أمام إمكانية انخراط المرأة في صفوف المقاومة الشعبية. **وفعلاً، لم تعد مقارعة الاحتلال حكراً على نخبة متعلمة، تنتمي في معظمها إلى صفوف البرجوازية المتوسطة، بل أصبح «ملكاً مشاعاً» للمرأة «العادية» من الطبقات الشعبية**: الأم، بزيها الفولكلوري المطرز؛ ابنة المخيم، المحجبة أو السافرة؛ الصبية المقنعة أو الملثمة بالكوفية. وعندما اقتحمت الانتفاضة القرى، حتى النائية والصغيرة منها، خرجت الفلاحة الأمية البسيطة، التي «لا تنكشف على غريب»، من سجن المطبخ وروتين العمل اليومي في الحقل، إلى فضاء الحرية في شوارع المواجهة مع الجنود الغرباء المدججين بالسلاح. وسيظل اسم منيرة صالح، المعتقلة في المواجهة الدموية التي جرت في قرية

بيتا(*)، رمزاً مشرقاً لنضال المرأة الفلسطينية.

في غمار هذه المواجهة مع الاحتلال، تعززت مكانة المرأة الاجتماعية، بحسب الشهادات المتوافرة لدينا(٥)، والتي يمكن بناء عليها تركيب الصورة التالية:

إن الانتفاضة قد هزت البنية التراتبية التقليدية للعائلة الفلسطينية. إذ ان هنالك نوعين من الرجال: نوع لا يعمل شيئاً ضمن الانتفاضة، وتدافع المرأة عنه؛ وآخر يعمل الكثير، ويتعرض للاعتقال، فتقوم بمهمة مزدوجة: تربية ابنائها، والمشاركة في نضالات شعبها. كما أن المرأة ترى ابناءها يتظاهرون ويضربون، لكنها لم تعد تحاول ثنيهم عن المشاركة، بل هي، بالعكس، تشجعهم على ذلك، وتشارك بنفسها إلى جانبهم. وبدلاً من العويل في الجنازات، فإن النساء يزغردن. وقد أصبح الرجال، أكثر فأكثر، ينظرون إلى النساء على أنهن متساويات معهم. وهم لم يعودوا يمنعونهن من الخروج من البيت والاشتراك في المواجهات، بل هم يشجعوهن على ذلك، وأخذت المرأة تنزل إلى الشارع، وتتحدى الجنود الإسرائيليين بأن يلقوا سلاحهم جانباً، ويواجهوهن كمتساوين. في حين أن بعض الرجال، خصوصاً المتقدمين في السن والوجهاء، قد يلجأون إلى استرضاء هؤلاء الجنود، بقولهم: «حاضر يا سيدي، مثل ما بدك، يا سيدي». كما أن تخفيض المهور، أعطى المرأة حرية أكبر فى اختيار شريك حياتها.

واستكمالاً للصورة، ينبغي الإشارة إلى أن مثل هذه التغيرات حصلت، أساساً، في أوساط النساء الفلسطينيات الأقل «ثقافة». فالمثقفات، من بنات المدن، أبدين اهتماماً أقل بالانتفاضة، وكانت مشاركتهن فيها أقل. وفي المقابل، كانت نساء المخيمات أكثر

(*) حول هذه الواجهة، انظر ص ٩٤ ـ ٩٧.

نضالية وهجومية بسبب شروطهن المعيشية السيئة.

لكن تحسن مكانة المرأة، في ظل الانتفاضة، لا يعني مطلقاً أنها حققت مساواة كاملة مع الرجل، ولا أنها تحررت تماماً من التقاليد البالية التي تنيخ على صدرها. بل إن لدينا مثالاً واحداً، على الأقل، على إمكانية وصول المواجهة بين قيم الانتفاضة والقيم التقليدية الى نتيجة مأساوية. فقد اعتادت مناضلة شابة، أم لخمسة أطفال، على الغياب عن منزلها في إحدى قرى منطقة طولكرم، للمشاركة في النشاطات المتعلقة بالانتفاضة. وفي إحدى المرات، فرض حظر التجول على المخيم القريب الذي كانت فيه، مما اضطرها للبقاء هناك ثلاثة أيام متتالية. وقد اضطر زوجها، بدوره، بسبب استنكار أهالي القرية الشديد لغياب الزوجة، إلى اللجوء إلى الطلاق. وانتهى الأمر بانتحار المرأة المناضلة بشرب السم[٦].

وأياً كان الأمر، فإن الانتفاضة أدت فعلاً إلى تعزز مكانة المرأة. كما أن استمرار الانتفاضة سيؤدي إلى مزيد من هذا التعزيز، الذي سيقود بدوره إلى المزيد من تجذير الانتفاضة وترسيخها في التربة الاجتماعية.

د ـ قيام مشاريع انتاجية جماعية ـ تعاونية

لقد حكمت ضرورات الانتفاضة بالاعتماد على الذات، وتوقع الأسوأ، وبالتالي، بقيام مشاريع انتاجية، على أسس جماعية أو تعاونية، بصورة عفوية. فعلى مثل هذه الأسس، قام في منطقة رام الله في الضفة الفلسطينية، مثلاً، مشروعان: أحدهما زراعي، والآخر لتربية الدواجن. في المشروع الأول، بادر شباب الحي، متطوعين، إلى زراعة عشرين دونماً، كانت سابقاً مزروعة، أو مؤجرة. أما الغلة من الخضروات المختلفة، فتوزع «على الجميع، مجاناً، بحسب الحاجة». وتشرف على نظام «التسيير الذاتي» هذا لجنة من

أبناء الحي. أما في مشروع تربية الدواجن، الذي أقيم في قبو أحد المنازل، فقد شارك أحد المهندسين الشباب في تحويل هياكل الثلاجات القديمة إلى حاضنات لتفريغ البيض. وقدم السكان البيض، المسجلة اسماؤهم عليه، وحصلوا مجاناً، فيما بعد، على كتاكيت يربونها في منازلهم[٧].

قد تكون مثل هذه المشاريع محدودة، بل ومحدودة جداً. ولكنها تظل، مع ذلك، ذات أهمية بالغة، نظراً لأنها النواة الحقيقية لـ «اقتصاد الانتفاضة» الوطني، التي يجب تنميتها بالتوسيع والتعميم. فمثلها فقط يمكِّن من الإفلات من نير التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، المترسخة طوال عشرين عاماً، ما دام بمقدور مثل هذه المشاريع تحقيق الاستقلالية الكاملة، إن من حيث عناصر الانتاج، أو منافذ التسويق. وبالمقارنة مع «الاقتصاد الزراعي المنزلي»، الذي يلقى الرواج والترويج لدى القيادات الفلسطينية، فإن الاقتصاد التعاوني/ الجماعي (أو، ربما، مزيجاً من الاقتصادين، بحسب مقتضيات واقع الانتفاضة) هو الخيار الصحيح. ولا تعود صحة هذا الخيار إلى أية اعتبارات ايديولوجية مسبقة، بل إلى الحقيقة البسيطة التالية: ليس في مقدور اقتصاد متخلف نسبياً، كالاقتصاد الفلسطيني، ومجزأ إلى وحدات انتاجية بالغة الصغر، الصمود في وجه الغول الاقتصادي الإسرائيلي، الأمر الذي تعكسه الصعوبات الموضوعية التي تعترض سبيل مقاطعة المنتجات الإسرائيلية. أما المشاريع الرأسمالية الكبيرة، فهي غير واردة ضمن شروط الاحتلال وخصائص البرجوازية الفلسطينية المحلية، خصوصاً في ظل الانتفاضة والمخاطر التي ينطوي عليها المستقبل الغامض. وهكذا، تظل المشاريع الانتاجية الجماعية أو التعاونية هي الطريق الوحيد إلى «اقتصاد الانتفاضة»، ويظل القليل الذي أقيم منها إشارة بارزة إلى الاتجاه الصحيح.

* * *

والحال، فإن الانتفاضة عملت على تحويل المجتمع الفلسطيني تحويلاً ثورياً، لم يصل، حتى الآن، إلى مستوى ثورة اجتماعية، لكنه يسير في اتجاه مثل هذه الثورة. ويعتمد استكمال هذا المسار على استمرار الانتفاضة من جهة، وعلى تمكن الطبقات الشعبية، ممثلة بأطرها الانتفاضية الجديدة، المتطورة باستمرار، من انتزاع زمام المبادرة، من جهة ثانية.

الحواشي:

---

(١) التعميم الداخلي رقم ٢، الصادر عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، في الأراضي المحتلة.

(٢) بحسب تقديرات شخصية أولية. وتشمل الفئة الأولى أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والأمناء العامين لفصائل المنظمة، أما الفئة الثانية فتمثلها مجموعة المبعدين من الأراضي المحتلة خلال الانتفاضة، في حين تشمل الفئة الثالثة كادرات الانتفاضة الميدانية.

(٣) من مقابلة مع السيدة انتصار الوزير (أم جهاد)، أجرتها مجلة «الحرية»، ١/٥/١٩٨٨، ص ١٢.

(٤) تتكون هذه الشهادات من روايات لفلسطينيين قادمين من الضفة؛ أو ملاحظات لمراقبين إسرائيليين يتابعون الانتفاضة (مثلاً: داني روبنشتاين، «دافار»، ٢٩/٤/١٩٨٨؛ «هآرتس»، ٢٧/٥/١٩٨٨)؛ أو معلومات وردت في بيانات لـ «القيادة الموحدة للانتفاضة».

(٥) بناء على روايات سمعناها من فتيات يعايشن الانتفاضة؛ أو مقابلة مع مثقفتين فلسطينيتين تعملان في الحقل الاجتماعي («دافار»، الملحق الأسبوعي، العدد ٣٥، ٢٦/٨/١٩٨٨، ص ٥ - ٧)؛ أو رواية ضابط إسرائيلي خدم في المناطق المحتلة (أوردها افينوعام بار - يوسف، «معاريف»، ملحق السبت، ٢٦/٨/١٩٨٨، ص ٢).

(٦) بناء على رواية إحدى المثقفتين، في الحاشية السابقة.

(٧) من تحقيق لوكالة الصحافة الفرنسية، نشرته جريدة «النداء» اللبنانية، ١/٧/١٩٨٨.

خرج إلى العلن، بدءاً من آب (أغسطس) ١٩٨٨، الخلاف غير المستجد بين «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بـ «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكشف هذا الخلاف، الايديولوجي - السياسي، نمو التيارات الاصولية في المناطق المحتلة، والمخاطر الحقيقية التي بدأت تهدد الوحدة الوطنية تحت لواء الانتفاضة - الثورة. وهو جاء في سياق الخلافات الاشمل التي يعانيها البيت الفلسطيني، حتى على صعيد قيادة المنظمة نفسها، والتي تدور غالباً حول جلد دب الدولة العتيدة، قبل اصطياده.

أولاً: تياران وثلاث مناطق

ليست «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) سوى واحدة من بين مجموعات اسلامية عدة في فلسطين المحتلة، تنتمي عموماً إلى واحد من تيارين دينيين رئيسيين، وتتوزع على المناطق الجغرافية الثلاث: قطاع غزة والضفة الغربية وفلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨. (يذهب البعض، دونما سند، إلى أن «حماس» هي مظلة تلتقي تحتها المجموعات الاسلامية في الضفة والقطاع).

فيما يتعلق بالتيارين الرئيسيين المذكورين، هناك أولاً التيار العريض الذي يشكل الأكثرية والذي يقدم الدعوة الاسلامية على أي

شيء آخر، وهو يشمل الجمعيات والجماعات والأحـزاب، التي ترفع لواء الدعـوة الى اقامـة الدولة الاسلاميـة، وممـارسـة النشـاطات الاجتماعية والثقافية المختلفـة من منظور ديني. ويضم هـذا التيار الحزبين الاسلاميين التقليديين، حزب التحرير والاخوان المسلمين، اضافة إلى الكثير من الجمعيات التي نشـأت بترخيص من سلطات الاحتـلال كجمعيـات خيـرية، ثم تحـولت فيمـا بعـد إلى العمـل السياسـي. أما التيار الثاني الذي يشكل الاقلية حتى الآن، فهو الذي أفلح في حل التعارض المصطنع بين الديني والوطني في القضيـة الفلسطينية. ودعا إلى «جهاد» هنا والآن، وتمثل «الجهاد الاسلامي» هذا التيار، بامتياز.

من بين المنـاطق الجغـرافيـة الثـلاث التي تتـوزع عليهـا المجموعات الاسلامية، يعتبـر قطاع غـزة الآن بإجمـاع المراقبين معقل الأصوليين، لأسباب تتعلق خصوصاً بنفوذ الأخوان المسلمين التاريخي فيه، ابان فترة الادارة المصرية هناك. وهذا القول صحيح فيما يتعلق بالفترة الراهنة فقط. فقد كان هذا القـطاع الذي يشكل اللاجئون فيه نحو ثلثي سكانه البالغ عددهم ٦٥٠ ألف نسمة تقريباً، في فترات سابقة محددة «معقلاً» لقوى ليست أصولية في الضرورة (حركة «فتح» ، وحتى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»). أما الآن، فإن نحو ثماني مجموعات دينية[1] تمارس نفوذاً لا بأس به على هذا القـطاع، تنتمي في معظمهـا الى التيار الأول، ووحـدهـا «الجهـاد الاسلامي» تنتمي إلى الثاني.

أما في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، فإن الأمر مختلف. فبعد اخفاق تجربة «اسرة الجهاد» النضالية، بتصفية التنظيم عملياً على ايدي اجهزة الأمن الاسـرائيلية في مـطلع الثمانينـات، يسود الآن اتجاه التعايش العربي ـ اليهودي في الأوسـاط الاسلاميـة، ممثلاً خصوصـاً في «الحركة الاسلامية» ومن ابرز رموزها الشيخ عبد الله

نمر درويش، عضو «راكح» سابقاً، وهو رئيس تحرير «الصراط»، الناطقة بإسم الحركة. إلا أن هذه الحركة لا تزال تحاول التميز عن الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) الواسع النفوذ في الأوساط العربية، والذي يرفع هو الآخر لواء التعايش، وإقامة الدولة الفلسطينية، «إلى جانب دولة اسرائيل». أما اتجاه الاقلية الاسلامي الذي يعتبر الشيخ فريد أبو مخ أحد أهم رموزه، فإنه يلتقي - موضوعياً على الأقل - مع جناح حركة «أبناء البلد» الوطني العلماني، الذي يدعو إلى دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني.

وفي الضفة الغربية، يختلف الوضع أيضاً وايضاً. فالتيار الإسلامي التقليدي لم يحظ، تاريخياً، بتأييد شعبي واسع، إن بسبب عدائه للناصرية، أو مهادنة بعض الأنظمة، أو بسبب استنكافه عن مقاومة الاحتلال الاسرائيلي طوال عشرين عاماً.

وتجيء حركة المقاومة الاسلامية الآن بعد شهور من الانتفاضة، بالتباس وضعها الذاتي، لكي تفاقم التباس الوضع الفلسطيني العام: «حماس» التي تقف على الحافة بين الموقف التقليدي المستنكف عن مقاومة الاحتلال، والموقف الجهادي الذي لا يرضى بغير التحرير الكامل.

ثانياً: «الجهاد»: مصالحة الديني والوطني

نشأت حركة «الجهاد الاسلامي» في فلسطين(٢) إثر حوار طويل امتد من منتصف السبعينات الى نهايتها، وشمل الاخوان المسلمين وعناصر ذات انتماءات حزبية وأخرى مستقلة. وكان جوهر الحوار يتعلق بالتحدي الغربي للعالم الاسلامي وبموقع فلسطين والكيان الصهيوني من هذا التحدي وبمسألة النهضة ككل. وقد بلورت قواعد الحركة الأولى في نهاية السبعينات مقولاتها بأن

أكدت على «أن قيام دولة الكيان الصهيوني كان جزءاً مركزياً لمسألة التحدي والهيمنة الغربية على العالم الاسلامي التي أخذت اضافة لذلك شكل ونهج التغريب والتجزئة والإلحاق والتبعية. وبالتالي فإن مسألة الاستقلال والنهضة لا يمكن أن تحل من دون مواجهة الأطراف والمركز معاً، أي باعتبار فلسطين قضية مركزية للحركة الاسلامية المعاصرة. ورفعت الحركة شعار القضية المركزية، كشعار واستراتيجية في الوقت نفسه.»

رأت الحركة منذ بداية الثمانينات أن الجسم الاسلامي المترامي يحتاج إلى رأس رمح مفجر في مواجهة العدو الصهيوني، واختارت أن تكون رأس الرمح ذاك. وكان هذا هو جوهر خلافها السياسي مع القوى الاسلامية الأخرى في الوطن المحتل التي ارتأت التركيز على «التربية» و«العمل الاجتماعي» والانتظار حتى قيام دولة اسلامية في محيط المواجهة العربي مع الدولة الصهيونية. وفي سنة ١٩٨٣، اعتقل العدو الصهيوني العشرات من كوادرها فيما سمي وقتها بقضية «الطليعة الاسلامية» وهو اسم المجلة السرية التي كانت تحمل وجهة نظر الحركة. ثم هاجمها ثانية سنة ١٩٨٤ واعتقل أهم رموزها الشيخ عبد العزيز عودة. ثم ثالثة في شباط (فبراير) ١٩٨٦ عندما اعتقل مجموعات عسكرية عدة للحركة على رأسها فتحي الشقاقي.

كانت معركة الشجاعية في غزة، التي جرت يوم السادس من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٧، بين القوات الاسرائيلية ومجموعة من «الجهاد»، تمثل ذروة في تطور هذه الحركة الجهادية، وإحدى شرارات الانتفاضة المقبلة. وقد انخرطت كوادر الحركة في الانتفاضة فور اندلاعها، ولعبت دوراً مهما في قيادتها، خصوصاً في قطاع غزة، معتبرة «أن هذه الانتفاضة هي انتفاضة جماهير شعبنا، كل جماهير شعبنا، بقواه السياسية وبنقاباته ومؤسساته،

وبمساجده وكنائسه، وبرجاله وأطفاله ونسائه». وقد كشفت «الجهاد» عن حيوية واضحة، عندما تصدرت النضال في قطاع غزة في تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٨٨، سواء من خلال الاضراب الشامل الذي قادته في الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد مجاهدي الشجاعية الاربعة، أو من خلال العمليات العسكرية التي نفذتها، أو القرار الذي اتخذته قيادتها باستئناف العمل العسكري.

على الرغم مما يشير إلى الصلة الوثيقة بين «الجهاد الاسلامي» وحركة «فتح»، الا أن «الجهاد» ليست جزءاً من منظمة التحرير، ولا عضواً في «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة». وهي تعتمد، إعلامياً، على ذاتها، من خلال توزيع بياناتها ونشرتها «الاسلام وفلسطين». وقد بدأت «إذاعة القدس»، التابعة للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، تنشر بيانات «الجهاد»، بدءاً من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، مما قد يكون ذا دلالة فيما يتعلق بخريطة التحالفات الفلسطينية المستقبلية. ومن جهة ثانية، تنفي المصادر المقربة من الحركة وجود أية علاقة لها بأي اسم مشابه في الخارج.

ثالثاً: التباس خط «حماس»

ضمّنت «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) مواقفها الاساسية في «ميثاق» من ٤٠ صفحة اصدرته في آب (أغسطس) ١٩٨٨. وحددت هذه المواقف على النحو الآتي:

١ ـ تعتبر «حماس» نفسها حلقة من حلقات الجهاد ضد الغزوة الصهيونية، تتصل بثورة الشيخ عز الدين القسام سنة ١٩٣٥. وجهاد «الأخوان المسلمين» سنة ١٩٣٦ وفي حرب ١٩٤٨ وبعمليات جهادية أخرى سنة ١٩٦٨. (هنا، يتوقف التواصل «الجهادي»، على الرغم من «تسامح» سلطات الاحتلال، اجمالاً، مع المجموعات الدينية.)

٢ ـ ترى «حماس» ان أرض فلسطين هي أرض وقف اسلامي على أجيال المسلمين الى يوم القيامة ولا يجوز لأحد حتى منظمة التحرير التفريط بها كاملة أو بجزء منها.

٣ ـ تعارض «حماس» جميع الحلول السلمية والمؤتمرات الدولية، بما في ذلك خصوصاً المؤتمر الدولي المقترح حالياً. فهو لا يملك أية امكانية لتحقيق المطالب وإعادة الحقوق. وهو ـ كغيره من المؤتمرات المماثلة ـ يعني «تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين».

٤ ـ الجهاد «فرض عين على كل مسلم»، ولا بد من رفع رايته، وهو يستدعي نشر الوعي الاسلامي في أوساط الناس، محلياً وعربياً واسلامياً، اي أنه يستلزم نوعاً من «غزو فكري سابق للغزو بالجنود»، على غرار ما فعل الصليبيون.

٥ ـ يتكون معسكر العدو من «القوى الاستعمارية»، في الغرب الرأسمالي أو الشرق الشيوعي، والتي تدعم العدو بكل ما أوتيت من قوة مادياً وبشرياً.

٦ ـ يعتمد موقف «حماس» من فصائل منظمة التحرير على عدم اعطاء ولائها للشرق الشيوعي أو «الغرب الصليبي». وهي تتخذ بالاجمال، موقفاً نقدياً من المنظمة لتبنيها فكرة الدولة العلمانية. وتشدد، مع ذلك على «أن الجميع شركاء في وطن واحد، وألم واحد، ومصير واحد، ونواجه عدواً واحداً. وعندما تقبل المنظمة الاسلام منهج حياة، فإن الجميع سيكونون جنوداً ووقوداً لنيرانها التي تحرق الأعداء».

عادت «حماس» وأوضحت مواقفها الاساسية هذه خصوصاً من المنظمة والحلول السلمية من خلال بياناتها والتصريحات الصحافية المنسوبة الى من يعتبره البعض الزعيم الروحي للحركة، الشيخ أحمد ياسين.

كان ياسين في تصريح منسوب اليه، اتهم منظمة التحرير بالرضوخ لاسرائيل وتقديم المزيد والمزيد من التنازلات. وقد توقع بتر جناح المنظمة السياسي، كما بتر جناحها العسكري سنة ١٩٨٢. وذلك لأنها لم تتمكن من ادخال الأموال لمناصريها في المناطق المحتلة. وخلص إلى أن الحركة الاسلامية ستحل محل قيادة المنظمة في نهاية المطاف. ولكنه عاد أخيراً، في ظل أجواء محاولة المصالحة بين الأصوليين و«القيادة الموحدة» ونفى مثل هذه التصريحات، مؤكداً انه يعتقد أن المنظمة تمثل الشعب الفلسطيني، لكنه يتحفظ على خطها الذي يدعو إلى إقامة دولة علمانية. وأضاف: «نحن لا نختلف مع منظمة التحرير. لنا فكر وللمنظمة فكر، والحاكم الوحيد هو الشعب دوماً. وما يقول الشعب هو المقبول لدينا». واللافت أن الشيخ ياسين نفسه أعرب في حديث آخر نسبته اليه الاذاعة الاسرائيلية عن أنه على استعداد للتفاوض مع «اسرائيل»، إذا اعترفت بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

يظل موقف «حماس» ووضعها مثار التباس، حتى في نظر سلطات الاحتلال الاسرائيلية نفسها. فهذه السلطات لم تتعرض حتى الآن، كما يبدو، لنشيطي الحركة العلنيين لاعتقادها أن نمو الاتجاهات الأصولية سيؤدي إلى استفحال الخلافات الداخلية وإضعاف الانتفاضة. لكنها، في الوقت نفسه، هددت على لسان اللواء عميرام ميتسناع بضرب «حماس» أيضاً. وهذا فعلاً ما حصل جزئياً في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨. كما أن الحركة التي ترفع شعار «دولة اسلامية من البحر الى النهر» تؤيد الأردن، وهي أسفت لقراره فك الارتباط بالضفة الغربية.

رابعاً: الطريق إلى الخلاف

ظل الخلاف بين «القيادة الموحدة» و«حماس»، المحسوبة على جماعة الأخوان المسلمين، يدور على نار هادئة طوال أربعة أشهر

تقريباً، لم تخل من احتكاكات بين مؤيدي الطرفين، إلى أن انفجر في ٢١ آب (أغسطس) ١٩٨٨. في ذلك اليوم، انفردت «حماس» بالدعوة إلى الاضراب العام في المناطق المحتلة لمناسبة الذكرى السنوية التاسعة عشرة لمحاولة احراق المسجد الأقصى في القدس. وتحلت «القيادة الموحدة» بضبط النفس. فلم يهاجم بيانها الرقم ٢٤ الصادر في اليوم التالي هذه الخطوة، وإنما حذر «من محاولات العدو الايقاع بين القوى الوطنية والدينية...». ودعا في الوقت نفسه الى اضرابات شاملة لأربعة أيام خلال أسبوع واحد ـ كأنما هذه القيادة تريد اثبات سيطرتها على الشارع الفلسطيني.

إلا أن «القيادة الموحدة للانتفاضة»، ازاء محاولات «حماس» المتكررة القيام بنشاطات منفردة، عادت وأصدرت بيانها الرقم ٢٥ في السابع من أيلول (سبتمبر)، وخصصت فقرة كاملة منه للهجوم العنيف على «حماس»، باعتبارها مست بـ «وحدة العمل»، مما يعني «تقديم خدمة جليلة الى العدو من اجل ضرب الانتفاضة». إلا أن «القيادة الموحدة» لم تقطع شعرة معاوية، فقالت في بيانها: «لقد مددنا أيدينا في السابق ولا نزال نمدها إلى كل قوة تريد المساهمة في العمل الوطني، ونحن لا نستثني حركة «حماس» من مساعينا لتوحيد الموقف الكفاحي».

غير أن الحركة دخلت ما اعتبره المراقبون «اختبار قوة» بينها وبين «القيادة الموحدة» بدعوتها سكان المناطق المحتلة إلى الاضراب العام يوم التاسع من ايلول (سبتمبر) لمناسبة دخول الانتفاضة شهرها العاشر، بعدما كانت «القيادة» دعت إلى الاضراب، في اليوم السابق للمناسبة نفسها. واستجاب السكان دعوة «حماس» في شكل متفاوت. ففي حين التزم الاضراب بكثافة في قطاع غزة، معقل الأصوليين، التزمته الضفة الغربية جزئياً فقط. وأفاد مراسلو وكالات الانباء أن مؤيدي «حماس» مارسوا ضغوطاً

على التجار ليغلقوا متاجرهم، وعلى سائقي الباصات التي تقل عمالاً فلسطينيين الى مراكز عملهم في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، ليعودوا ادراجهم. وأفيد عن مناوشات وقعت في بيت لحم بين مؤيدي كل من الطرفين.

جاء اختبار القوة هذا ذروة لاسابيع من «التمرينات» في سياق الصراع المرير بين المجموعات الاسلامية ومنظمة التحرير، سواء على شعارات الانتفاضة أو على طريقة ادارتها. وتخللت هذا الصراع صدامات عنيفة أحياناً، بين انصار الطرفين. فأفيد، مثلاً، أن مؤيدي المنظمة أحرقوا في قرية دورا في منطقة الخليل حوانيت وبيوتاً للأصوليين. في حين أن هؤلاء منعوا، بالسكاكين، دخول خصومهم أحد المساجد في رام الله. وقد ادى تفاقم الخلافات على هذا النحو الى دق ناقوس الخطر. فهو من جهة، بدأ يثير البلبلة والشقاق ويضعف الجبهة الداخلية للانتفاضة. وهو، من جهة أخرى، اثار بكشفه تنامي التيارات الأصولية الاسلامية، القلق في صفوف الفلسطينيين المسيحيين الذين يشكلون نحو ١٣ في المئة من الشعب الفلسطيني، وهدد باضعاف مشاركتهم في الانتفاضة، بعدما كانوا انخرطوا فيها تماماً، على نحو يشهد عليه مثلث الانتفاضة المسيحي بيت لحم ـ بيت ساحور ـ بيت جالا. وأياً كان الأمر، لا يزال لسان حال سكان المناطق المحتلة، خصوصاً المسيحيين: «هنا، لن تكون لبنان ثانية».

* * *

يمكن تقويم العلاقة المتبادلة بين التيارات الأصولية، وحركة مقاومة الاحتلال عموماً، والانتفاضة خصوصاً، في ضوء ما يلي:

أ ـ خلافاً للجمعيات الدينية الجديدة وللحزبين التقليديين (حزب التحرير، خصوصاً، والأخوان المسلمون، إلى حد ما)، وهي تشكل معاً الجسم الأساسي من التيارات الأصولية، تمثل

«الجهاد الاسلامي» محاولة فذة للدمج بين «الديني» و«الوطني» في النضال الفلسطيني. وبالتالي، لحل الثنائية التي تعارض النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي بالدعوة إلى اقامة الدولة الاسلامية كشرط مسبق لتحرير فلسطين. ومن هنا، تشكل «الجهاد» أياً كانت صيغتها التنظيمية المحددة وقوتها العددية، ظاهرة مهمة وجديدة وجديرة بالاهتمام.

ب ـ لا يبدو حتى الآن أن «الجهاد » تمثل افتراقاً عن حركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة. بل ان هنالك ما يؤكد وجود روابط مع هذه الحركة، ومع «فتح» بالذات، أو مع بعض اجنحتها[٣].

ج ـ هنالك تأثير متبادل بين الانتفاضة والمجموعات الاسلامية. فهذه المجموعات تحاول، كلاً من موقعها، إضفاء صبغتها الخاصة على الانتفاضة. وهذه، بدورها، بما هي فعل جماهيري ثوري، تثير الجدل الواسع في صفوف القوى الدينية، وتجتذب قواعدها التنظيمية إلى ساح النضال المحتدم. ولعل «حماس»، التي ولدت، متأخرة، بعد تسعة اشهر من الانتفاضة، هي مثال على ذلك. ولعل التباس خطها ناجم عن تأثيرين متناقضين: حاضر الانتفاضة، التي هي ذروة في مقاومة الاحتلال ، وماضي «الأخوان المسلمين» الطويل في القعود والاستنكاف عن المقاومة.

د ـ كانت التيارات الأصولية، قبل الانتفاضة، بعيدة جداً عن أن تجرد م. ت. ف. والمنظمات الفلسطينية من نفوذها في المناطق المحتلة، بما فيها قطاع غزة[٤]. لكن طريقة تعاطي المنظمة مع الانتفاضة، خصوصاً محاولات استثمارها في خدمة نهج التسوية السياسية، أدت إلى تثقيل وزن بعض المجموعات الدينية في المناطق المحتلة. ويمكن، في حال استمرار

الانتفاضة، واستمرار المنظمـة في طريقة التعـاطي نفسها، أن تـرجح كفـة الميزان، تـدريجـاً، لمصلحـة الاتجـاه الاسـلامي الجهادي، أو لمصلحة تحـالف ممكن بين هذا الاتجـاه وشقيقه الوطني الجذري العلماني.

الحواشي:

---

(١) ثمة مثل هذا الرقم في التداول. ولكن قـد تكون بعض الاسمـاء المتداولة مـوقتة، أو غيـر ذات أهمية سيـاسية. ومن الواضـح، أن القوى الدينيـة الرئيسيـة هي ثلاث: حـزب التحريـر الاسـلامي، القـاعـد حتى الآن عن الانتفـاضة؛ «الجهـاد الاسلامي» التي خـرجت إلى الجهاد منـذ اعـوام؛ و«حماس» (الاخوان المسلمون) الواقعة في منزلة وسط بين الاثنين.

(٢) استندنا في كثيـر مما يلي عن «الجهـاد الاسلامي»، على أحـد المقربين فكرياً وسياسياً من تيار الحركـة ـ انظر: حمـدان عبد المجيـد، «الحياة» (لندن)، ١٩٨٨/١٠/٢٦.

(٣) تؤكد الجهات الأمنية الاسرائيلية الصلة بين «الجهاد» و«فتح». للتقديرات المختـلفـة، انـظر: «دافـار»، ١٩٨٧/٨/٢٦؛ أوري نيـر، «هـآرتس»، ١٩٨٧/١٢/١٢.

(٤) بحسب استطلاع للرأي العام في المناطق المحتلة، أجري سنـة ١٩٨٦ ـ انظر: «الفجر» (القدس)، ١٩٨٦/٩/٨.



يمر فلسطينيو الـ ٤٨، منذ أعوام طويلة، في مسارات اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية لها انعكاسات بالغة الأهمية على وضعهم الحالي والمستقبلي بعامة، وعلى مدى انخراطهم في النضال الوطني الفلسطيني بخاصة. ومن أبرز هذه المسارات ما يطلق عليه علماء الاجتماع «الفلسطنة»، أي إضفاء الطابع الفلسطيني على «عرب اسرائيل» وازدياد احساسهم بالانتماء إلى الشعب الفلسطيني.

هنالك عوامل ساهمت في تعزيز الانتماء الوطني والقومي لفلسطينيي الـ ٤٨، منها: اللقاء المتجدد مع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب احتلالهما سنة ١٩٦٧، من خلال علاقات التزاور والتزاوج، وفي إطار جامعات الضفة ومعاهدها ومعسكرات العمل التطوعي، والتضامن المتبادل في وجه ممارسات السلطات الاسرائيلية... الخ؛ صعود المقاومة الفلسطينية المسلحة منذ أواخر الستينات، وتعاطف فلسطينيي الـ ٤٨ معها، وانخراط بعضهم في صفوفها؛ نتائج حرب ١٩٧٣ فيما يتعلق بانتشار اتجاهات التشكيك في قدرة «اسرائيل» على الصمود والانتصار دائماً، وبازدياد ثقة العرب بأنفسهم.

وفي هذا السياق، نشأت أطر تنظيمية لفلسطينيي الـ ٤٨، سرعان ما بدأت تأخذ هيئة مؤسسات وطنية. ففي سنة ١٩٧٤،

اقيمت لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، باعتـراف من وزارة الداخلية الاسرائيلية، من أجل تحسين الخـدمات البلديـة لـ «عرب اسرائيل». لكن تـطور الأحداث، وخصـوصاً في يـوم الأرض سنة ١٩٧٦، أعطى اللجنة طابعاً سياسياً وطنياً متزايداً، يتمثل في العمل من أجـل «المساواة» بين العـرب واليهـود، وفي «التضـامن» مـع الأشقـاء الفلسطينيين خـارج «الخط الأخضـر». وإلى جانب هـذه اللجنة، هنالك عدد من الهيئات العربية القـطاعية والوظيفيـة، مثل: اللجنـة القطريـة للدفـاع عن الأراضي؛ لجنـة المبـادرة الدرزيـة؛ اتحادات الكتاب، والطلاب الجـامعيين، والطلاب الثانـويين العرب؛ لجـان متابعـة شؤون التعليم، والقضـايا الاجتمـاعيـة، والشـؤون والأبحاث الصحية في الوسط العربي. ومؤخراً، التقت هذه الهيئات جميعاً، وغيرها، بالاضافة إلى الأعضاء العرب في الكنيست واللجنة التنفيذية للهستدروت، في اطار «لجنة المتابعة لقضـايا المـواطنين العرب في اسرائيل»، التي تعتبر الهيئة التمثيلية العليا لفلسطينيي الـ ٤٨.

ويحسب الصيغة الرسمية الاسـرائيلية لهـذا المسار، فـإن له مفهومين: «الأول زيادة التضامن مع عـرب المناطق [المحتلة منـذ ١٩٦٧]، ومع نضالهم الوطني، وبالتالي تعزيز الارتبـاط والتضامن مع م. ت. ف. وأهدافها؛ والثاني النظر إلى مجموع السكان العرب [في فلسـطين المحتلة منذ سنـة ١٩٤٨] كـوحـدة واحـدة، ككتلة متراصة منسجمة ذات خط تماثلي فلسطيني»(١). وتخلص الصيغة نفسها إلى أن «النتيجة الرئيسية التي نشاهدها على الأرض، والتي تعتبـر من المعطيـات الأساسيـة، هي تفـاقم الاستيـاء والاحبـاط، وتصـاعد شعـور التمايـز القـومي والقـوة السيـاسيـة المنـظمـة، الاقتصادية والمالية والديموغرافية ، التي تتراكم في ايديهم. وهذه بـدايـة البنـاء المتـدرج لبنيـة تحتيـة لحكم ذاتي مستقـل لعـرب اسرائيل»(٢).

إلى جانب مسار الفلسطنة هذا، وبالارتباط معه، ادى تزايد عدد الفلسطينيين هناك (من نحو ١٥٠ ألفاً سنة ١٩٤٨ الى نحو ٨٠٠ ألف الآن) إلى تغير إحساسهم بأنهم أقلية صغيرة مسلوبة القدرة على العمل، إلى الشعور بأنهم جمهور كبير ذو إمكانات ضخمة. وقد أدى فشل المشاريع الاسرائيلية الرامية إلى تهويد الجليل، حيث تتمركز أكثرية العرب، إلى تنامي الشعور بالقوة الذاتية. ومن جهة أخرى، اسفر النمو الاقتصادي السريع واللامتكافىء، والطفرة في مستوى الثقافة بين العرب ومشكلة بطالة الاكاديميين التي تبعتها، عن تعميق الفجوة القائمة أصلاً بين القطاعين العربي واليهودي، وتسعير الاحساس بالتمييز والغبن، وصب هذا الاحساس في مجرى الوعي الوطني.

أولاً: بين التضامن والانخراط

على امتداد الفترة الماضية للانتفاضة، قام فلسطينيو الـ ٤٨ بسلسلة من التحركات دعماً لأشقائهم في الضفة والقطاع. واتخذت هذه التحركات صوراً متعددة: من التظاهرات حتى الاضرابات، ومن الندوات والاجتماعات التضامنية حتى زيارة عائلات الشهداء وتوفير المواد التموينية والأدوية، وصولاً إلى الممارسات الانتفاضية نفسها من قطع الطرق ورشق الحجارة وإلقاء الزجاجات الحارقة على أهداف اسرائيلية. وبدا، في بعض الأحيان، أن التحركات تتجاوز سقف التضامن مع فلسطينيي الـ ٦٧ في مواجهتهم الاحتلال، لتصل إلى حد الانخراط المباشر في مواجهة الكيان الصهيوني، وكأن الانتفاضة/ الثورة محت «الخط الأخضر» وأعادت توحيد فلسطين كلها تحت لوائها.

هنالك أربع محطات بارزة في تحرك فلسطينيي الـ ٤٨ يجدر التوقف أمامها لما لها من دلالات في شأن ماهية هذا التحرك، وآفاقه

وحدوده، ورؤية أطرافه له. وهذه المحطات هي التالية، مرتبة بحسب تسلسلها الزمني:

١ ـ «**يوم السلام**»: بعد سلسلة من التحركات التضامنية المتفرقة منذ الأيام الأولى للانتفاضة، بدأ التفكير في تنظيم تحرك شامل يتوج هذه التحركات. وقد برز خلاف في شأن نوعية هذا التحرك، كما حدث في اجتماع سكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية الذي عقد في السابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧؛ ففي حين دعا بعض المجتمعين إلى إضراب عام ليوم واحد، دعا بعضهم الآخر إلى إضراب السلطات المحلية والمدارس، وإقامة تظاهرات مناطقية في الشوارع الرئيسية. وقد حسم الخلاف في اجتماع الهيئات التمثيلية العربية في شفا عمرو في اليوم التالي، وتقرر إعلان يوم الاثنين الواقع في الحادي والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، «يوم إضراب شامل في الوسط العربي كله في اسرائيل، وأن يحمل هذا اليوم اسم ‹يوم السلام›». وتتضح رؤية الهيئات، صاحبة الدعوة، للتحرك من خلال أمرين على الأقل:

ـ **حيثيات التحرك**: فقد جاء في مقدمة البيان الصادر «ان ما يجري في المناطق المحتلة يهم بصورة مباشرة المواطنين العرب في اسرائيل: كونهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني الذي يتعرض لحمامات الدم على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي في المناطق المذكورة، وكونهم أيضاً جزءاً من مواطني دولة اسرائيل».

ـ **طبيعة التحرك**: فقد شدد البيان على ضرورة «أن يمر هذا الاضراب هادئاً وخالياً من أعمال العنف والاستفزاز»[٣].

على الأرض، كان الاضراب شاملاً فعلاً. ولبت الدعوة اليه

مناطق عربية قلما كانت تشارك في التحركات، كما حدث في يافا والنقب. وقد تحول «يوم السلام»، في أماكن عديدة، إلى «يوم حرب»: ففي الناصرة، مثلاً، هاجمت الجماهير الغاضبة مخفر الشرطة، وفي أم الفحم تحولت التظاهرة إلى مواجهات عنيفة مع الشرطة الاسرائيلية، وقطع المتظاهرون طريق وادي عارة الاستراتيجية بالحجارة. وكانت حصيلة المواجهات في الجليل في ذلك اليوم: جرح ١٧ شرطياً، وإصابة ١٤ سيارة للشرطة، واعتقال نحو ٦٠ فلسطينياً. وقد ترافق العنف مع إطلاق شعارات لم تقف عند حدود التضامن، بل تعدتها إلى تأكيد الهوية الفلسطينية الواحدة للشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال.

لا بد هنا، لاستكمال الصورة بتحديد موقف الاتجاه السائد في قيادة فلسطينيي الـ ٤٨ الرسمية، من اقتطاف فقرة من بيان الهيئات التمثيلية الصادر في الرابع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، تقويماً لـ «يوم السلام». فقد جاء في البيان الذي حمل توقيع «لجنة المتابعة لقضايا المواطنين العرب في اسرائيل»: «لقد أظهر المواطنون العرب، مجدداً، في هذا اليوم الكبير نضجهم السياسي والوطني والانساني والتزامهم بقرار ممثليهم الذين قرروا هذا اليوم. ونحن نشجب بشدة تصرفات الشرطة في عدد من الأماكن ونرفض أي تبرير لها. كما نشجب الاستفزاز الذي قامت به مجموعة الفاشيين من عصابة (كاخ) في مدينة شفا عمرو. إن الأعمال الشاذة التي صدرت عن البعض ممن لا يتحملون المسؤولية والتي نشجبها ـ كانت تافهة ومحدودة وقد جرى تضخيمها. ونعود ونؤكد التزام الجميع بقراراتنا نصاً وروحاً.»(٤).

٢ ـ **«يوم الأرض والسلام والمساواة»**: تواصلت التحركات التضامنية، بمختلف أشكالها، بعد «يوم السلام»، وكان ضمنها تظاهرات جماهيرية حاشدة، كتظاهرة «الـ ٥٠ ألفاً» في الناصرة

في الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨.

في هذه الأثناء، طرأت زيادة ملموسة في انتقال الممارسات الانتفاضية، رجم الحجارة وإلقاء الزجاجات الحارقة ورفع الأعلام الفلسطينية، إلى داخل «الخط الأخضر». وقد حذّر زاهي كركبي، عضو المكتب السياسي لحزب راكح، من «أن الجمهور العربي في اسرائيل سيرتكب خطأ كبيراً إذا حاول نقل ما يجري في المناطق إلى داخل اسرائيل»(٥). وكان كركبي نفسه قد شجب رفع الأعلام الفلسطينية في التظاهرات التي جرت في منطقة الـ ٤٨، باعتباره «عملاً استفزازياً». كما دان شعار «شعب واحد، دولة واحدة» بوصفه مثالاً لـ «الشعارات المغامرة»(٦). وهو شعار تردد في التظاهرات في مواجهة شعار «دولتان لشعبين» الذي يطرحه «راكح». وشجب رفع الأعلام الفلسطينية أيضاً رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ابراهيم نمر حسين، باعتبار ذلك يسيء إلى «مسار السلام والتعايش»(٧).

مع اقتراب الذكرى السنوية الثانية عشرة ليوم الأرض، بدأ الاعداد لتحرك شامل آخر. ومرة أخرى، وقع خلاف في شأن التحرك لدى البحث في مشروع قرار بالاضراب: ففي حين ايدت القرار الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والقائمة التقدمية للسلام والحركة الاسلامية، عارضه أنصار حزبي مبام والعمل والمستقلون(٨). ومرة اخرى، جاء بيان لجنة المتابعة العليا بالدعوة إلى الاضراب نموذجياً في تعبيره عن وجهة نظر التيار السائدة في قيادة فلسطينيي الـ ٤٨. فمن جهة، أكد البيان ضرورة أن يكون الاضراب مسؤولاً وهادئاً، وطالب الجميع بالالتزام، وضبط النظام، ومنع أي عمل خارج عن قرار اللجنة. ومن جهة اخرى، ربط البيان بين المطالب الحياتية المتعلقة «بالمساواة والكف عن سلب الأراضي وإلغاء مخططات الهدم والاقتلاع الرسمية»، والاحتجاج

على «ظروف استمرار وتصعيد أعمال القمع الدموي تجاه أشقائنا وأهلنا في المناطق المحتلة»(٩).

نظم رؤساء المجالس العربية في منطقتي المثلث والجليل «دوريات متنقلة» للحفاظ على الهدوء والنظام في يوم الأرض، بعد أن تم الاتفاق على عدم تدخل الشرطة الاسرائيلية. ووزعت منشورات تحمل توقيعهم، تدعو السكان إلى الحفاظ على الهدوء وضبط النفس خلال المسيرة التي ستقام في سخنين. وكانت السلطات الاسرائيلية، بدورها، تستعد على طريقتها وتتخذ اجراءات لمواجهة أحداث يوم الأرض الوشيك، بينها إغلاق صحيفة «الاتحاد».

مرة أخرى، كان الاضراب شاملاً، وجرت مسيرات ومهرجانات خطابية، في كل من كفر كنا وسخنين والطيبة وأم الفحم ورهط. وكان هذه المرة هادئاً، غير أنه تخلل المهرجانات بعض الصدامات، الكلامية في الغالب، بين الأطراف المشاركة. ففي مهرجان الطيبة، حاول أنصار «الحركة الاسلامية» التشويش على السكرتير العام لراكح، مئير فيلنر، ومنعه من الكلام. وفي مهرجان كفركنا، رفع أنصار كل من «الرابطة الاسلامية» وحركة «أبناء البلد» شعارات خاصة بهما، غير الشعارات المعتدلة «المتفق عليها». وفي المهرجان نفسه، برزت التعارضات السياسية بين موقفي «راكح» و«أبناء البلد»، على لسان خطيبيهما إميل حبيبي ومشهور طه. ففي حين أكد الأول أن هدف الانتفاضة إزالة الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية «إلى جانب دولة اسرائيل»؛ رد الثاني غليه قائلاً ان كل ما تقوله م. ت. ف. وتفعله هو في إطار الحل المرحلي للقضية، وإن المنظمة بكل فصائلها وفي كل دورات المجلس الوطني الفلسطيني تتمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني، و«لم يجرؤ أحد، مهما غالى في انحرافه، على المساس بالميثاق»(١٠).

٣ ـ **الحرائق**: اجتاحت فلسطين المحتلة، في إطار الانتفاضة،

موجة من الحرائق أتت على نحو ١٥٠ ألف دونم. وقد تركز معظمها في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، وتم ـ كما يبدو ـ على يد الفلسطينيين هناك. وأثارت الموجة قلق السلطات الاسرائيلية العميق، باعتبارها تهدف إلى «تصدير» الانتفاضة إلى أعتاب منازل أعضاء الموشافيم في غابات المنطقة الوسطى والجليل، وبالتالي زيادة الضغط في الكيان الصهيوني نفسه.

لقد شكل أسلوب الحرائق فعلاً مرحلة بارزة ومهمة في تطور الانتفاضة إجمالاً، وفي دور فلسطينيي الـ ٤٨ فيها. لكن هذا الأسلوب لم يحظ بالاجماع، بل انه دين من قبل ابرز الهيئات التمثيلية الرسمية و«الشرعية»، وخصوصاً اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية. وفي المقابل، كان تقدير المراجع الأمنية الاسرائيلية أن مضرمي الحرائق متأثرون بإيديولوجية حركة «أبناء البلد»، وأن الحركة «تؤثر في قسم كبير من أعمال العنف التي لها علاقة بالانتفاضة وتعبيراتها في اسرائيل.»(١١).

٤ ـ **المشاركة في انتخابات الكنيست الثاني عشر**: يتضح من تحليل نتائج هذه الانتخابات أنه حصل انتقال ملحوظ للأصوات العربية من الكتل الصهيونية إلى الكتل «العربية»، بما في ذلك أصوات القطاع البدوي، «المحافظ والتقليدي». كما أن الانخفاض في نسبة التصويت كان بمثابة انخفاض ملموس في هذه النسبة، إذا أخذنا في الاعتبار الظروف السياسية التي جرت في ظلها الانتخابات، خصوصاً ندائي م. ت. ف. إلى الناخبين العرب بضرورة الاقتراع لمصلحة «قوى السلام في اسرائيل».

لقد كانت الانتفاضة/ الثورة المتغير الأبرز الذي القى بظلاله على انتخابات الكنيست الثاني عشر، وهي التي لعبت الدور الرئيس في تحديد مواقف الناخبين، والمقاطعين (من «أبناء البلد» وبعض

الحركة الاسلامية) العرب. ففي ظل الانتفاضة، يتواصل الاستقطاب ويتسارع، لا في صفوف كل من اليهود والعرب، بل، أساساً، بين اليهود الذين يتجهون بكليتهم يميناً، والعرب الذين يتجهون بمجملهم يساراً، أو بتعبير أدق: فلسطينياً. وهكذا فإن نتائج الانتخابات تكشف، فيما يتعلق بالصوت العربي، عن مسار الفلسطنة والتجذر، المتواصل منذ أعوام، والمتسارع بتأثير الانتفاضة.

وبالإجمال، فإن المحطات الأربع المذكورة تكشف عن طبيعة علاقة فلسطينيي الـ ٤٨ بالانتفاضة القائمة في الضفة والقطاع: موقفهم منها، ومحتوى تضامنهم معها، وحدود هذا التضامن وآفاقه. وقد اوجز د. ماجد الحاج الاتجاه العام السائد في صفوف القيادة الفلسطينية الرسمية في منطقة الـ ٤٨، بمناسبة حديثه عن يوم الأرض. ففي رأيه، برز في هذه المناسبة «عنصران مكونان: المدني الذي يتمثل في النضال من أجل التساوي في الحقوق في الدولة، والوطني المتمثل في النضال لتسريع إنهاء الاحتلال... وتشجيع إقامة دولة فلسطينية إلى جانب اسرائيل». وفيما يتعلق بالتضامن مع الانتفاضة، فإنه «تضامن يقوم به مواطنون من دولة اسرائيل، يتقيدون بقوانينها». أما العناصر التي يسميها الحاج «متطرفة»، فلا تزال هامشية التأثير(١٢).

ثانياً: كيف ينظر الاسرائيليون إلى مشاركة فلسطينيي الـ ٤٨

على الرغم من انحصار التضامن مع الانتفاضة ضمن إطار القانون الاسرائيلي على وجه الاجمال، فإن الاسرائيليين ينظرون إليه بعين القلق الشديد لما ينطوي عليه من دلالات في شأن مستقبل كيانهم بالذات.

ففي أعقاب «يوم السلام» الآنف الذكر، مثلاً، صرح رئيس الحكومة، يتسحاق شمير، أن المقصود من أصوات الكراهية والحقد في اللد ويافا والقدس وعكا ووادي عارة، «ليس حدود اسرائيل وإنما جوهر حقوقنا في أرضنا، وجوهر وجودنا في أرض ـ اسرائيل».[١٣] أما ميخائيل إيتان، رئيس كتلة الليكود في الكنيست، فقد اقترح «النظر في إمكان فرض الحكم العسكري على مناطق عربية، داخل اسرائيل»، ورأى في العرب «سرطانا في جسم الدولة»[١٤].

ويعتبر النقاش الذي دار في الكنيست في السابع من آذار (مارس) ١٩٨٨، مثالاً آخر لنظرة الاسرائيليين إلى دور «عرب اسرائيل» في الانتفاضة. فمع أن الجلسة كانت مخصصة للبحث في سياسة الحكومة تجاه أحداث الضفة والقطاع ، فإن جزءاً كبيراً من النقاشات دار في شأن مظاهر تضامن/ انخراط فلسطينيي الـ ٤٨ في الأحداث، وخصوصاً قطع طريق وادي عارة الاستراتيجية تكراراً. وقد أشار إلى خطورة ذلك أعضاء الكنيست، من كتل «اليمين» بصورة خاصة، الذين تعاقبوا على الكلام. ومن هؤلاء، مثلاً، أوريئيل لين الذي قال، ضمن أمور أخرى: «إننا نقف في مواجهة ظاهرة خطرة للغاية، وبودي أن أركز كلامي على هذه الظاهرة النوعية فقط. أن أفراداً، لا منظمات تخريبية، داخل (الخط الأخضر)، جعلوا من قتل اليهود رياضتهم الوطنية.»[١٥] أما أبراهام فيرديغر، فقد غمز من قناة الحكومة الاسرائيلية لأنها لم تخصص احدى جلساتها للبحث «فيما يجري داخل (الخط الأخضر): في تصرفات عرب اسرائيل الطائشة ضد جيرانهم اليهود، في الباصات التي تُرجَم، في إلقاء زجاجات حارقة على سيارات اسرائيلية، في الأعمال الارهابية التي يقوم بها أهل أم الفحم والطيرة والطيبة، في غياب الأمن عن طريق وادي عارة وعن الطريق ما بين طبعون وشاعر ـ هعماكيم، في قلب الدولة، في البصق على اليهود في

شوارع اسرائيل، في القدس وحيفا، في اللعنات والسباب وصيحات (يهود) وما إلى ذلك»[١٦].

في مثل هذا المناخ، ارتفعت نبرة الدعوات إلى طرد العرب، وجرى البحث ـ على أعلى المستويات السياسية و«الأمنية» ـ في كيفية مواجهة الوضع المستجد. فتقرر تأليف هيئة استخبارات، تكون مسؤولة عن جمع المعلومات عن فلسطينيي الـ ٤٨ والـ ٦٧ سواء بسواء، وعن تقويم هذه المعلومات وعرضها على واضعي السياسة. كما أعد مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، عاموس غلبواع، وثيقة قدمها إلى شمير، تحمل عنوان «عرب اسرائيل: تقدير للوضع وإجراءات فورية»، اضافة إلى المذكرة السرية التي كان غلبواع أعدها قبيل نشوب الانتفاضة.

خلاصة

هنالك نهجان، في صفوف فلسطينيي الـ ٤٨، فيما يتعلق بالتعاطي مع الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. الأول هو نهج التسوية الذي تمثله القيادة الرسمية، والذي يعمل جاهدا لإبقاء المشاركة تحت سقف «التضامن» المنخفض، انطلاقاً من اعتباره الانتفاضة أداة ضغط لانجاز التسوية السياسية. أما النهج الثاني، فتمثله مجموعات لاتزال محدودة التأثير (بعض القوى الدينية، «أبناء البلد»، وربما «النهضة» و«حركة ابناء فلسطين»، وغيرها). ويدفع هذا النهج في اتجاه انخراط فلسطينيي الـ ٤٨ الكامل في الانتفاضة، انطلاقاً من وجود شعب واحد، هو الشعب الفلسطيني، في وطن واحد، فلسطين.

وقد ظل تضامن فلسطينيي الـ ٤٨ مع الانتفاضة ضمن إطار القانون إجمالاً، وترابط مع نضالهم ضد التمييز ومن أجل المساواة ضمن الكيان الصهيوني. لكن حدث تصاعد في ممارسات «خرق

النظام» الانتفاضية، توج بموجة الحرائق. ومن المؤشرات على هذا التصاعد، ازدياد أعمال رشق الحجارة والزجاجات الحارقة، ورفع الأعلام والشعارات الوطنية الفلسطينية، وقطع طريق وادي عارة مراراً، وازدياد الاعتقالات بتهمة المشاركة في هذه الممارسات إلى أن وصل عدد المعتقلين حتى أوائل آب (أغسطس) ١٩٨٨ إلى ٦٦٣، قدم منهم ٨٧ إلى المحاكمة(١٧). وإذا جاء هذا التضامن على خلفية مسار الفلسطنة في صفوف عرب الـ ٤٨، فإنه بدوره غذى ذلك المسار وسرّعه.

ومن المتوقع، مع تواصل الانتفاضة، احتدام مسار الفلسطنة ورفع مستوى التضامن في اتجاه الانخراط المتزايد ومحو «الخط الأخضر» الفاصل بين مناطق فلسطين المختلفة. ومن المتوقع أيضاً أن يزداد بالتدريج وزن القوى «المتطرفة»، الهامشية حتى الآن، على حساب القوى «المعتدلة» التي ترفع لواء التعايش مع اليهود. ويمكن اعتبار انسحاب عبد الوهاب الدراوشة من حزب العمل، وتأسيسه الحزب الديمقراطي العربي، احد مظاهر بداية تزعزع هذا التعايش. وينطبق الأمر نفسه، وإن إلى درجة أقل، على انسحاب محمد وتد من حزب «مبام» وانضمامه إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وهنالك قلق شديد، مبالغ فيه أحياناً، في صفوف الاسرائيليين إزاء هذه التطورات، التي تنذر بإعادة الصراع إلى نقطة انطلاقه الأولى، كصراع على الأرض وعلى الوجود.

الحواشي:

(١) «مبادىء لسياسة الحكومة تجاه قطاع الأقليات في إسرائيل»، كما في رؤوفين فدهتسور، «هآرتس»، ١٩٨٧/١٠/٢٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر نص البيان في «الاتحاد» (حيفا)، ١٩٨٧/١٢/٢٠.

(٤) أنظر نص البيان في «الاتحاد» (حيفا)، ١٩٨٧/١٢/٢٧.

(٥) «دافار»، ١٩٨٨/٣/٢٧.

(٦) «الاتحاد» (حيفا)، ١٩٨٨/٢/١٧.

(٧) «دافار»، ١٩٨٨/٤/٢٢.

(٨) بحسب «هآرتس»، ١٩٨٨/٣/٢١.

(٩) أنظر البيان في «الاتحاد» (حيفا)، ١٩٨٨/٣/٢٤.

(١٠) «الاتحاد» (حيفا)، ١٩٨٨/٤/١.

(١١) يورام همزراحي، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٨/٧/١٢.

(١٢) أنظر: يوسف ميخالسكي، «دافار»، ١٩٨٨/٤/٣.

(١٣) «دافار»، ١٩٨٧/١٢/٢٣.

(١٤) «معاريف»، ١٩٨٧/١٢/٢١؛ «عال همشمار»، ١٩٨٨/١/٦.

(١٥) محاضر الكنيست، رقم ٢١، ٧ ـ ٩ آذار/ مارس ١٩٨٨، ص ٢١٨٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١٩٤.

(١٧) الأرقام بحسب وزير الشرطة الاسرائيلي حاييم بار ـ ليف، «يديعوت أحرونوت»، ١٩٨٨/٨/٣.



على الرغم من القلة النسبية لعدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (نحو ٧٥ ألف ـ باستثناء منطقة القدس ـ أي ما يعادل ٥٪ تقريباً من السكان العرب، أو أقل من ٢٪ من الإسرائيليين)، فإنهم يلعبون دوراً مهما فيما يتعلق بوجود الاحتلال الإسرائيلي عامة وبمواجهة الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، خصوصاً. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، من بينها:

١ ـ إن قوة المستوطنين السياسية داخل الكيان الصهيوني تفوق كثيراً وزنهم العددي فيه. فهنالك اجماع اسرائيلي على استيطان مناطق معينة هي التي يشملها مشروع آلون. كما أن اللوبي الاستيطاني في الكنيست الحادي عشر، مثلاً، لم يكن يقتصر على «متطرفي اليمين»، وإنما كان يتألف من نحو ٤٣ عضواً ينتمون إلى كتل حزبية مختلفة، بما فيها حزب العمل.

٢ ـ ان تمركز الاستيطان في مناطق معينة، محاذية لخط الهدنة القديم، وقيامه على أساس مصادرة الأراضي في الريف الفلسطيني وسلبها بمختلف الاشكال، يجعلان من استفزاز المستوطنين للمواطنين العرب واحتكاكهم معهم امكانية يومية. ويزيد هذه الإمكانية تنقل المستوطنين في المناطق المحتلة الى المدارس وأماكن العمل في قوافل مسلحة.

٣ ـ إن المستعمرات تشكل جزءاً من نظام الدفاع الإقليمي للجيش الإسرائيلي، مما يتيح للمستوطنين حمل السلاح واستعماله، وفقاً للقواعد المتبعة في هذا الجيش، نظرياً، ووفقاً لقواعدهم الخاصة، عملياً.

وهكذا، نجد أن للمستوطنين تاريخاً حافلاً بالممارسات العدوانية والاستفزازية في المناطق المحتلة. وقد وصل بهم الأمر إلى حد تأليف شبكة ارهابية سرية اتخذت من المستعمرات، وحتى من المدارس الدينية (اليبشيفوت)، نقاطاً للانطلاق وتخزين الأسلحة والمتفجرات، ونظمت سلسلة من الاعتداءات على العرب. وكان ابرز تلك الاعتداءات، محاولة اغتيال رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة في ٢/٦/١٩٨٠. وتجدر الإشارة هنا إلى التواطؤ الإسرائيلي الرسمي مع الشبكة، الذي تكشّف في الأحكام المخففة التي صدرت بحق أعضائها المتورطين في الاعتداءات وفي اصدار العفو عن عدد منهم، فيما بعد.

التكامل في مواجهة الانتفاضة

عندما اندلعت الانتفاضة في المناطق المحتلة، وعد قادة المستوطنين المسؤولين الإسرائيليين بعدم القيام بأي شيء من شأنه أن يفاقم الوضع. وبدا في الأسابيع القليلة الأولى وكأن المستوطنين فعلاً على الحياد. ولكن سرعان ما بدأ احتياطي قوات الاحتلال، المتمثل في المستوطنين، يتدخل بصورة متزايدة في المعركة، إلى أن بلغ هذا التدخل احدى ذراه في حادثة الاعتداء على قرية بيتا، التي سنفصلها لاحقاً.

لعل المرة الأولى المعروفة التي يتدخل فيها المستوطنون تعود الى الحادي عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، عندما أطلق رئيس مجلس مستعمرات منطقة رام الله بنحاس فالرشتاين النار على

فتى عربي من سلواد في السادسة عشرة من عمره فأرداه. وقد شكل موقف سلطات الاحتلال من الجريمة في حينه نموذجاً جرى اقتداؤه فيما بعد في شأن موقفها من ممارسات المستوطنين: فالشرطة الإسرائيلية أطلقت سراح فالرشتاين؛ واللواء عميرام ميتسناع، قائد المنطقة الوسطى، برر جريمة القتل بقوله ان فالرشتاين تعرض لخطر يهدد حياته وتصرف وفقاً للأصول المتبعة[١].

بعد حادثة سلواد هذه، تتابعت ممارسات المستوطنين الاستفزازية. فوزعوا البيانات التي تهدد الفلسطينيين وتتوعدهم، وخربوا الحقول واقتلعوا الأشجار، واحرقوا السيارات أو مزقوا اطاراتها وكسروا زجاجها، وقاموا بمسيرات استفزازية (كل يوم سبت في الخليل، مثلاً) وقتلوا بالرصاص عدداً كبيراً من الفلسطينيين (نحو ١٠ بالمئة من مجموع شهداء الانتفاضة بحسب عضو الكنيست يوسي سريد)[٢].

لقد تمت مثل هذه الممارسات الاستفزازية برعاية الجيش الإسرائيلي الذي يهب للدفاع عن المستوطنين عند الحاجة، وتحت غطاء التواطؤ الرسمي لسلطات الاحتلال، بل وبتشجيعها المضمر أو الجلي. فقد اغمضت هذه السلطات عيون وسائل الإعلام المختلفة، وكممت أفواهها، عن أعمال المستوطنين في المناطق المحتلة. كما أعطت المستوطن، أسوة بالجندي الإسرائيلي، الحق في اطلاق النار على أي فلسطيني يلقي عليه زجاجة حارقة «عندما تكون حياته معرضة للخطر»[٣]. بل ان القانون العسكري لا يسمح للمستوطنين بالدفاع عن أنفسهم فحسب، وإنما مطاردة «المحرضين» ومعاقبتهم أيضاً.

ومن الواضح أن ليس للشرط المتمثل في تعرض حياة المستوطن للخطر اية قيمة عملية، طالما أن سلطات الاحتلال نفسها

هي التي تحقق في ظروف اطلاق النار. وقد عبر رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية الجنرال دان شومرون عن هذه الحقيقة، وان بصورة غير مباشرة، عندما صرح ـ حتى بعد حادثة بيتا ـ أنه «لم ير أي تقرير كامل للشرطة في شأن التحقيق في حوادث موت تسبب فيها مستوطنون يهود للعرب»(٤).

مثال قرية بيتا

في السادس من نيسان (ابريل) ١٩٨٨، وصلت مجموعة من «المتنزهين» من مستوطني ايلون موريه، إلى مشارف قرية بيتا الواقعة جنوبي نابلس. وكانت المجموعة بحراسة شخصين مسلحين، احدهما ـ رومام الدوبي ـ جندي في اجازة، سبق أن منع من دخول نابلس بسبب اطلاقه النار على أحد سكانها. وقد جرت مواجهة عنيفة بين المستوطنين وسكان القرية، سقط نتيجتها شهيدان وعدد من الجرحى الفلسطينيين، اضافة إلى مقتل مستوطنة واصابة معظم المستوطنين، بمن فيهم الدوبي نفسه.

وصلت اثر الحادثة، قوات اسرائيلية كبيرة إلى القرية، واستكملت ما بدأه المستوطنون من ترهيب للسكان. فقد قامت هذه القوات بإغلاق القرية واطلاق النار الذي ادى إلى سقوط شهيد ثالث، وتجميع السكان ـ بمن فيهم كبار السن ـ وايقافهم لساعات طويلة في ظروف وحشية واستجواب المئات منهم. ثم قامت بهدم ١٣ منزلاً، واعتقال أكثر من ٤٠ شاباً، وقطع المياه والكهرباء، وطرد ستة «من النشطاء الأساسيين الذين لهم ماض حافل في الاشتراك في أنشطة اخرى» إلى لبنان. وقد تأكدت اعتباطية تصرفات الجيش الإسرائيلي فيما بعد، عندما بينت التحقيقات أن المستوطنة قتلت بنيران الحارس الدوبي نفسه، وكذلك عندما اتضح أن أحد المنازل الثلاثة عشر قد نسفت من طريق الخطأ ـ كما جاء في التقرير الرسمي في شأن الحادثة(٥).

يعتبر هذا التقرير، الذي وضعه اللواء ميتسناع استناداً إلى تقارير الشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك)، مثلاً اضافياً على تواطؤ سلطات الاحتلال مع المستوطنين. إذ يخلص التقرير إلى أن الأسباب الأساسية في تطور الحادثة ونهايتها المأساوية تتمثل في «دوافع عرب محليين وعدوانيتهم واستعدادهم لإلحاق الضرر بمجموعة المتنزهين اليهود». ويستند هذا الاستنتاج إلى أن الحادثة بدأت عندما شرع «عشرات من سكان القرية في استفزاز مجموعة المتنزهين». وتبع ذلك قيام الدوبي بإطلاق النار مما أدى إلى استشهاد مواطن واصابة آخر، وإلى حصول «مواجهة كلامية وجسدية» بينه وبين المستوطن المسلح الآخر. ثم تطورت الحادثة عندما «اجبر العرب المتنزهين على السير نحو قرية بيتا، من خلال التهديدات والاستفزازات، وإن كان من دون استخدام عنف جسدي». ولم يتطرق التقرير بتاتاً إلى الاستفزاز الذي مثله اقتراب المستوطنين من القرية في ظل ظروف الانتفاضة الشعبية، ولا إلى كيف أمكن للقرويين العزل اجبار المستوطنين، بمن فيهم المسلحان، على التوجه نحو القرية، ومن دون عنف جسدي. أما مسؤولية المستوطنين فيحصرها التقرير في «الإهمال في استخدام الأسلحة وعدم الحذر والتسرع الزائد في الضغط على الزناد»، ويعتبر هذه مجرد «عوامل مساعدة في تصعيد الأحداث».

إن حادثة بيتا، بفصولها الثلاثة (المواجهة بين المستوطنين والسكان، وتدابير جيش الاحتلال، والتقرير الرسمي في شأنها) هي نموذج عن التكامل القائم بين المستوطنين والقوات الإسرائيلية وسائر سلطات الاحتلال. فوزارة الدفاع تشرّع قتل الفلسطينيين والتنكيل بهم على أيدي المستوطنين، الذي يشكلون «اليد التي تفلت من عقالها». في حين يكون «الجيش مقيداً نسبياً بردات الفعل» بحسب تعبير شاهد عيان اسرائيلي(٦). ثم يأتي دور الشاباك والشرطة

والجيش في التستر على أفعال المستوطنين واعفائهم من المسؤولية عن هذه الأفعال. وتقوم المحاكم الإسرائيلية بـدور مماثـل في حال وصول القضايا اليها، مثلما كان حصل مع أعضاء الشبكة الإرهابية اليهودية، ومثلما حصل مؤخراً مع مستوطن حكم عليه بستة شهور من «الخدمة العامة» بدلاً من السجن، لإقدامه على قتل فتى عـربي قبـل خمسة أعـوام. وهكذا أيضــاً نجـد أنـه لم تتم ادانــة أي من المستوطنين المتورطين بقتل فلسطينيين منذ بداية الانتفاضة.

مثل هذا الوضع هو الذي دفع المستوطنين الإسـرائيليين في المناطق المحتلة الى تصعيد مطالبهم، بل وشن هـجـوم لا سابق له على رئيس الأركان وقائد المنطقة الوسطى، خصوصاً بعد المواجهة في قرية بيتا. فلم يكتف زعماؤهم بالاجراءات الانتقـامية الشـديدة التي اتخذها الجيش، وإنما هم قدموا أيضاً مجموعة من المطالب من بينهـا: فرض عقـوبة الإعـدام على الفدائيين، وإبعـاد المزيـد من الشخصيات الفلسطينية، وإغلاق الصحف، وانشــاء ٢٦ مستعمرة جـديدة، ووقف المحـادثات مـع وزير الخـارجية الأميـركي جورج شـولتس وقفاً تـاماً[٧]. وقـد تجاوب رئيس الحكـومة الإسـرائيليـة يتسحاق شمير مع رغبات المستوطنين الذين تكررت لقاءاته معهم، وشد على أيديهم ودافع عن ممارساتهم الاستفزازية. ففي لقائه مع رؤساء مجالس المستعمرات في المناطق المحتلة، أبلغ اليهم أنه تم الإتفاق بينه وبين وزير الدفاع يتسحاق رابين على خطوات تهـدف إلى ما أسماه تعزيز النشاط الأمني في تلك المناطق، مثـل تشديـد قبضة الجيش، ووعدهم بـدراسة اقـامة مستعمـرتين جديـدتين في منطقتي نابلس ورام الله[٨].

وفي لقاء آخر له مع مستوطني الخليل، قال شمير: «كونوا أقوياء وواثقين من أنفسكم... وتعـاونوا مـع رجال الجيش ورجـال الأمن. واعلمـوا أن شعب اسـرائيـل كله معكم». ورد شميـر على جنـدي

اسرائيلي سأله عن التـأثير السلبي لعناصر محـرضة من اليمين الإسـرائيلي المتطرف في الخليـل، فقال: «يجب رؤيـة الأمـور في نطاقها الصحيح. ان الجهات العربية المتطرفة تحظى لأسفنا الشديد بتـأييد كبيـر من الدول العـربيـة، وعـرب ارض اسـرائيـل هم المحرضون، وهم الذين يسببون حوادث العنف وخرق النظام»(٩).

الفلسطينيون في المواجهة

على الرغم من أن ممارسات المستوطنين المنفلتين من عقالهم في الأراضي المحتلة تستهـدف ترهيب الفلسـطينيين، وبـالتـالي، استكمـال الجهود الإسـرائيلية الحثيثـة لقمع الانتفـاضة، فـإنهـا حصـدت ـ حتى الآن ـ نتائـج عكسية تمـاماً. فقـد تمخضت هـذه الممارسات الاستفزازية عن تطورين مهمين، على الأقل، فيما يتعلق بـالمواجهـة الحاليـة التي يخوضهـا الفلسطينيـون ضد الاحتـلال الإسرائيلي:

١ ـ فتح جبهة واسعة تطال احدى الخاصرات الرخوة نسبياً للوجود الصهيوني في المناطق المحتلة واخـطر تجسيدات الاحتـلال، ممثلين في الاستيطان. فقد رأينا، خصوصاً في الشهور الأخيرة التي تـزايدت فيهـا استفـزازات المستـوطنين، أن الجمـاهيـر المنتفضة صعدت من هجماتها على الشبكة الاستيطانية القائمة في المناطق المحتلة: احراق الغابات والأحـراش والحقول التي سبق أن صادرتها سلطات الاحتلال لخدمة اغراض الاستيطان؛ تدمير المنشآت الزراعية؛ اقتلاع أو اتلاف كروم العنب وبساتين الأشجـار الأخـرى؛ تـدميـر خـطوط الكهـربـاء والميـاه التي تغذي المستعمرات؛ مهاجمة وسائل نقل المستوطنين بالحجارة والقنابل الحارقة وغيرها.

٢ ـ الإرتفاع بمستوى الأطر التنـظيمية المتعلقـة بالدفـاع الذاتـي،

التي تطورت في سياق الانتفاضة. فقد أدت استفزازات المستوطنين المتكررة الى تطوير عمل اللجان الضاربة وتوسيعها. وتم تنظيم شبان الأحياء في لجان حراسة ليلية تعمد إلى رفع متاريس الحجارة والخردة عند مداخل الأحياء وتوزع مهام المراقبة من سطوح البيوت وتنظيم المناوبة تحسباً لمجيء المستوطنين(١٠).

وبالإجمال، فإن ممارسات المستوطنين الاستفزازية أدت، بدلاً من اخماد نار الانتفاضة، إلى صب الزيت على نارها. ولعل هذا ما دفع عدداً من المراقبين الإسرائيليين إلى اعتبار المستوطنين غير المنضبطين بمثابة عبء يثقل كاهل الجيش الإسرائيلي ويعرقل الخطط التنفيذية التي يضعها ضد المنتفضين، وانه يمكن أن يتسببوا في «تفجيرات حرب أهلية وفقدان السيطرة»، وان مشكلتهم هي التي تثير أشد القلق لدى الجيش(١١).

أياً كان الأمر، وعلى الرغم من عدم توافر معلومات دقيقة وموثوقة حتى الآن، فإن التقارير الصحافية تفيد ان الانتفاضة أدت إلى حصول جمود في الوضع الاستيطاني في المناطق المحتلة، إلى هذا القدر أو ذاك، بل ان من بين تلك التقارير ما يشير إلى حصول تراجع في هذا الوجود أو احتمال حصول مثل ذلك التراجع(١٢).

مستقبل المواجهة:

في ضوء تجربة الفترة الماضية من الانتفاضة، يمكن للمواجهة الدائرة بين الجماهير الفلسطينية المنتفضة والمستوطنين اليهود في سياق المواجهة الشاملة للاحتلال، أن تتطور وفق أحد السيناريوهات الثلاثة التالية:

السيناريو الأول: بقاء المواجهة عند مستواها الراهن، مما قد يؤدي، أقله، إلى تجميد الاستيطان.

السيناريو الثاني: قيام وضع في المناطق المحتلة يكون فيه المستوطنون الأداة الرئيسية في تنفيذ مخططات الترحيل الجماعي (الترانسفير)، من طريق ارتكابهم عمليات تنكيل ومذابح واسعة النطاق ضد الفلسطينيين.

السيناريو الثالث: تصاعد الانتفاضة على نحو يجبر المستوطنين على الانسحاب من المناطق المحتلة (حتى قبل انسحاب الجيش الإسرائيلي) ـ نتيجة ارتفاع الخسائر البشرية في صفوفهم، مثلاً.

الحواشي:

---

(١) انظر: «دافار»، ١٢/١/١٩٨٨.

(٢) «هآرتس»، ٢٣/٣/١٩٨٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) «دافار»، ١٥/٤/١٩٨٨.

(٥) نص التقرير الكامل في «دافار»، ٢٨/٤/١٩٨٨.

(٦) رونيت ميتلون، «هآرتس»، الملحق الأسبوعي، ١١/٣/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

(٧) *News Week*, 18. 4. 1988, pp. 28 - 29. ؛ «دافار»، ١٢/٤/١٩٨٨.

(٨) «هآرتس»، ١٠/٤/١٩٨٨.

(٩) «هآرتس»، ١٣/٥/١٩٨٨.

(١٠) انظر، مثلاً: «هآرتس»، ١٦/٣/١٩٨٨.

(١١) زئيف شيف، «هآرتس» ٢٢/٣/١٩٨٨؛ انظر أيضاً: أوري نير، «هآرتس»، ٧/٤/١٩٨٨، وبنحاس عنباري، «عال همشمار»، ١١/٤/١٩٨٨ و١٧/٥/١٩٨٨.

(١٢) انظر، مثلاً: ران كسليف، «هآرتس»، ٦/٧/١٩٨٨؛ وصحيفة «الرأي» الأردنية، ٣١/٧/١٩٨٨؛ كسليف، «هآرتس»، ٢٩/٦/١٩٨٨.



لقد أصبح بالإمكان، ومن الضروري، اجراء مراجعة نقدية ـ ولو أولية ـ لتجربة الانتفاضة الفلسطينية. وقد أصبحت مثل هذه المراجعة ممكنة بسبب مرور ما يكفي من الوقت لاستخلاص الاتجاهات والخصائص الرئيسية لهذه التجربة الفذة، ولبلورة الكثير من القضايا البرنامجية المتعلقة بها. كما أن هذه المراجعة النقدية أصبحت ضرورية، من اجل تجاوز الأخطاء والنواقص التي اعترت التجربة في فترتها الأولى، تمهيداً لدفعها في أفق النصر والتحرير.

الانتفاضة نمط حياة

منذ نيسان/ ابريل ١٩٨٨، يحاول المسؤولون الاسرائيليون خلق انطباع بأن الانتفاضة تعبت وخمدت، وأصبح وصف الوضع في المناطق المحتلة بـ «الهدوء النسبي» اعلاناً شبه يومي. وهنا، في الخارج، بدأ يطرح سؤال هامس: ترى، أين وصلت الانتفاضة، حقاً؟ وهو سؤال يصدر عن حرص مبرر على مستقبلها أحياناً، أو عن الخوف من استمرارها، أحياناً أخرى.

لا شك في أن الانتفاضة، بالقدر الذي تعكسها فيه وسائل الاعلام الاسرائيلية والعربية والعالمية، قد تراجعت. ويعود هذا «التراجع» إلى عدة أسباب:

١ ـ **الحرب النفسية الاسرائيلية**: كان الخبراء العسكريون

الاسرائيليون قد أوصوا باستخدام أساليب الحرب النفسية في مواجهة الانتفاضة، بما في ذلك نشر الشائعات وتزوير البيانات[1]. وتأتي التصريحات المتكررة حول «تراجع الانتفاضة» في هذا السياق، بهدف تثبيط العزائم.

٢ ـ **الحصار الاعلامي**: اتخذت سلطات الاحتلال سلسلة من الاجراءات الرامية إلى حصار الانتفاضة اعلامياً: الرقابة العسكرية على وسائل الاعلام الاسرائيلية؛ مضايقة الصحافيين الأجانب إلى حد ضربهم، وإعلان المناطق المنتفضة «مناطق عسكرية مغلقة»؛ قطع الاتصال بين المناطق المحتلة والعالم... وقد أدت هذه الاجراءات في الحد من التغطية الاعلامية للانتفاضة ـ الثورة، وساهمت بالتالي في تكوين الانطباع في شأن خمود الانتفاضة.

٣ ـ **تراجع الاهتمام الاعلامي العربي بالانتفاضة**. وذلك اما عن عمد، لتلافي مفاعيل الانتفاضة الثورية على الوضع العربي، كما هو شأن الاعلام الرسمي وشبه الرسمي، أو بسبب «الروتين» اليومي الذي أوجدته أحداث الانتفاضة وطغيان الاهتمامات المحلية (مثلاً، في لبنان: حرب الضاحية الجنوبية وحرب المخيمات واستحقاقات رئاسة الجمهورية).

ولكن الأمر، حقيقة، لا يقف عند حد تراجع التغطية الاعلامية للانتفاضة. بل ان هنالك عاملاً رئيسياً آخر يفسر ظاهرة «الاستقرار» الأخيرة في الانتفاضة ـ الثورة، يتعلق بحركة المد والجزر في الانتفاضة.

حركة المد والجزر في الانتفاضة:

تتميز الثورة الحالية في المناطق المحتلة بتزاوج مجموعتين من العوامل، يحدد مسارها إلى حد بعيد: الخارج والداخل، العمل

المنظم والمبادرة الجماهيرية العفوية، اشكال النضال السلمي والعنيف. وقد تمخض عن هذا التزاوج، وعن تدابير قوات الاحتلال وتدخل المستوطنين، موجات متتالية ضمن الانتفاضة، كان أبرزها التي انطلقت في الأيام العشرة الأولى؛ ثم في مواجهة «سياسة الضرب» الاسرائيلية؛ ثم التي دشنها اعدام أول عميل في ٢٤ شباط (فبراير) والتي تتوجت بقتل أول جندي اسرائيلي في ٢١ من الشهر الذي يليه؛ ثم الموجة التي غمرت المناطق المحتلة في أواسط نيسان (ابريل) انطلاقاً من المواجهة مع المستوطنين في قرية بيتا في ٦ منه، واغتيال أبو جهاد في السادس عشر من الشهر نفسه. ثم الموجة التي رافقت زيارة وزير الخارجية الأميركي جورج شولتس إلى المنطقة في أوائل حزيران (يونيو)، وكذلك، موجة «الحرائق»... الخ. ومن نافل القول ان هذه الموجات كانت تتفاوت في حدتها واتساعها واستمراريتها، تبعاً لعوامل اطلاق الموجات نفسها، المذكورة آنفاً. ولعل الموجة الاعتى من بينها كانت تلك التي تميزت باعدام العميل وقتل الجندي الاسرائيلي. ففي هذه الموجة، تسارع تفكيك مؤسسات الاحتلال المحلية وبرزت ظاهرة المناطق «المحررة»، أي تم وضع اللبنات الأولى لـ «سلطة الشعب» الثورية وقيام نوع من ازدواج السلطة في المناطق المحتلة. ومن نافل القول أيضاً، ان الفترات الفاصلة بين موجتين كانت فترات «هدوء نسبي».

هذا المد والجزر في مسار الانتفاضة هو الذي أوقع يتسحاق رابين، ارفع مسؤول اسرائيلي عن الوضع في المناطق المحتلة، في الوهم القائل ان الانتفاضة انتهت بعد الايام العشرة الأولى فقط من عمرها، وهو الذي أغراه بالقول آنذاك «ان الاضطرابات في المناطق لن تحدث مرة أخرى، حتى لو اضطررنا إلى استخدام قوة كثيفة»[٢]. وهو نفسه الذي حدا بأحد المراقبين الاسرائيليين إلى القول في مطلع شباط (فبراير) ان «الجيش في طريقه لقمع الانتفاضة»[٣]. وهذا المد والجزر نفسه هو الذي دفع البعض، بدءاً

من نيسان (ابريل)، وبعد الموجة الاعتى، إلى التساؤل حول ما إذا كانت الانتفاضة خمدت أم لا.

يضاف إلى ذلك كله، ولعله الأهم، أن حركة المد والجزر لم تكن مجرد حركة تكرر نفسها، بحيث يعود الوضع بعد موجة ما إلى ما كان عليه قبل تلك الموجة. وإنما على العكس من ذلك، فقد كانت حركة حلزونية صاعدة، بفعل تراكم الخبرة النضالية والتنظيمية للجماهير الثائرة، بحيث تؤدي كل موجة إلى نشوء وضع نضالي أرقى من الوضع الذي تمخض عنها. **وهكذا، تولد وضع ثوري بعد الموجة الأعتى، أصبحت فيه الانتفاضة ـ الثورة نمط حياة يومية، أكثر مما هي هبات منفصلة، يخشى من توقفها بسبب القمع الوحشي أو الضغوطات المعيشية أو خلافهما.** انه وضع تتجسد فيه الثورة على الاحتلال الصهيوني في كل حركة أو سكنة: في اضراب المدارس كما في «التعليم الشعبي» كما في العودة إلى الدراسة؛ في الاضراب العام أو في فتح المحلات لساعات محددة فقط؛ في التوقف عن العمل في الكيان الصهيوني كما في العودة إلى هذا العمل تمهيداً للعودة إلى رمي الحجارة؛ في استعمال كل ما تصل إليه الأيدي لمقاومة الاحتلال (من الحجر حتى السكين حتى المسدس، ومن الزجاجة الحارقة حتى عود الثقاب الذي يحرق الغابات والمزارع). وهو وضع تصبح فيه مئات، وربما آلاف الأعمال الفردية والمحلية والجماعية اليومية عمليات تستهدف كنس الاحتلال.

مثل هذا الوضع هو الذي يسود المناطق المحتلة منذ نيسان (أبريل) ١٩٨٨. لم تعد الانتفاضة تتخذ، بالضرورة، شكل التظاهرات الكبرى. ولم يعد عدد الشهداء الفلسطينيين المؤشر الوحيد على تصاعدها، بل أصبح حجم الخسائر البشرية والاقتصادية الصهيونية مؤشراً جديداً على هذا التصاعد. ولم يعد

الحجـر وحده هـو الرمز، بـل أضيـف إليه القنبلة الحـارقـة وطلقـة المسدس والحريق. وهكذا، فإن الانتفاضة كما عرفناها في صورتها الأولى هي في تراجع! ولكن لمصلحة صورة أخرى جديدة لم تتضح قسماتها كاملة حتى الآن.

الانجازات والاخفاقات

سنتناول هذا الجانب تحت العناوين التالية:

أولاً ـ المكاسب على صعيد الرأي العام العالمي:

لعل انجازات الانتفاضة ـ الثـورة على هذا الصعيـد هي التي استأثرت ولا تـزال باهتمـام المراقبين، الصهيـونيين منهم والعرب والأجانب. وغالباً ما يقرن هذا الانجاز بالتغطية الاعلامية الواسعـة التي حظيت بها الانتفاضة.

ولكن من الضروري هنا الاشارة إلى أن جوهر الانجاز على هذا الصعيد إنما يقوم في البدء بتقديم القضية الفلسطينية في صـورة جديدة، للمرة الأولى في تاريخها، وعلى هذا النطاق الواسع. فطوال أربعين عاماً، ظلت هذه القضية مـطموسـة، في ناظر العـالم، وراء حُجُب مـا يسمى «أزمـة الشـرق الأوسـط» و«الحـروب العـربيـة الاسـرائيليـة» و«الإرهـاب الدولي». وإذا بهـا الآن تبـرز فجـأة كـ «حرب» يشنها شعب في أرضه ضد وجود استيطاني استعماري، لا يتورع عن استخدام «ارهـاب» الدولة وقطعـان المستوطنين في المواجهة، وإذا «بالأزمة» بدأت تحيق بالرأي العام نفسه.

من الضروري، في الوقت نفسه، عدم المبالغة في تقدير حجم المكاسب التي تحققت فعلاً على صعيـد الرأي العام العـالمي. فما تحقق ليس سـوى بدايـة يقظة على حقيقـة القضية الفلسـطينيـة. ويستـدل من استقصاءات الرأي العـام الأميركي، مثـلاً، أن أقلية

ضئيلة فقط (٣ ـ ٤٪) أولت اهتماماً كبيراً لما يجري في المناطق المحتلة، وأن نحو ٦٠٪ لم يغيروا مواقفهم في ضوء الانتفاضة، وان النسبة الباقية غيرت مواقفها في الاتجاهين.

ثانياً ـ الانعكاسات على الكيان الصهيوني:

يميل كثير من الكتاب العرب إلى الحديث عن أثر الانتفاضة في «تعميق المأزق الاسرائيلي»، في ضوء الجدال الذي اثارته داخل المؤسسة الحاكمة الصهيونية أو الصحافة أو الرأي العام. وجرياً على عادتهم، كثيراً ما اعتبروا هذا الجدال مظهراً للشقاق و«التصدع»، حتى داخل تكتل الليكود[٤].

إن النظر الى انعكاسات الانتفاضة على هذا النحو، هو خاطىء في أقل تقدير. ففي الواقع أنه تحت سطح النقاش السياسي الصاخب في الأوساط الصهيونية، تتبلور وحدة عميقة بين مختلف الاتجاهات السياسية والايديولوجية. وقد تجلت هذه الوحدة في الموقف من الانتفاضة خصوصاً، وفي المواقف السياسية الاساسية من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، عموماً. وهذا ما عبر عنه مقربو يتسحاق شمير في معرض تأكيدهم على عدم وجود فوارق كبيرة بين مواقف الليكود وحزب العمل: «هم ونحن نؤيد اعادة النظام في المناطق الى نصابه بالقوة. هم ونحن متفقون على عدم السماح للعرب بالخروج من هذه المواجهة بشعور الانتصار. وكلانا يعتقد أنه لا يجوز الحوار مع [منظمة التحرير]، وان الجيش الاسرائيلي يجب أن يقيم على نهر الأردن»[٥].

ومع ذلك، فإن للانتفاضة، فعلاً، انعكاسات على صعيد الكيان الصهيوني. فالثورة المشتعلة في المناطق المحتلة جعلت «ساعة الحقيقة» ماثلة أمام هذا الكيان، ووضعته في مواجهة مأزق وجوده بالذات. قبل الانتفاضة، كانت «اسرائيل» تعتبر سيطرتها على كامل

فلسطين حقيقة منتهية، وتستعد لـ «تطبيع» وضعها في المنطقة، مستفيدة من وضع الانحطاط والاستسلام العربي الرسمي الشامل (الذي لم تكن «مبادرة» السادات إلا أحد مظاهره). وقد ذهب بعض «الاكاديميين» الاسرائيليين «الليبراليين» (من أمثال الدكتور ميرون بنفنيستي) إلى حد القول ان الاحتلال خلق في الضفة الغربية وقطاع غزة «حقائق» على الأرض جعلت الوضع فيهما غير قابل للنقض أو الرد. أما الانتفاضة، فقد اسقطت اضغاث الاحلام الصهيونية هذه، وزرعت الكوابيس، بدلاً منها، خصوصاً بعد تحرك فلسطينيي الـ ٤٨. وتكرر الصراخ الهستيري على لسان أكثر من مسؤول اسرائيلي: اما نحن أو هم؛ ان العرب لا يريدون نابلس والقدس والخليل فقط، بل يريدون يافا وحيفا والناصرة وبئر السبع أيضاً. وكان من احدى نتائج هذا الخوف على الوجود (المبالغ فيه ربما، ولكن المبرر) إيغال مختلف قطاعات الكيان الصهيوني، من احزاب وجيش وناس عاديين، في الفاشية اليمينية. أي أن الكيان ظهر على حقيقته: مستوطنون من طراز غوش ايمونيم. (بالمناسبة، اعتبار هذا التطور الأخير مجرد «اتجاه نحو اليمين»، كما يذهب بعض الكتاب العرب، هو وصف مضلل).

ثالثاً ـ ولادة نموذج للسلطة الثورية:

لقد نجحت الانتفاضة في خلق «مناطق محررة»، في عشرات القرى والمخيمات والاحياء الشعبية من المدن، وهزت السيطرة العسكرية الاسرائيلية في المناطق المحتلة. كما نجحت في تفكيك جزء من المؤسسات المحلية التي يستند اليها الاحتلال: جهاز الشرطة، وشبكة العملاء، ومصلحة الضرائب، والمجالس القروية والبلدية، و«روابط القرى». وقد شكلت «اللجان الشعبية»، وغيرها من اللجان التي ولدت في سياق الانتفاضة، اطاراً لنوع من السلطة الثورية البديلة.

ولكن ينبغي ألا نغالي في أهمية هذه الانجازات. فالمناطق المحررة لم تكن كذلك إلا بالمعنى النسبي، أي بمعنى اخراجها موقتاً وتكراراً من تحت السيطرة الاسرائيلية. وهي ظلت مقتصرة على قرى ومخيمات واحياء معزولة بعضها عن بعض، ولم تتطور لتشمل مجموعة من هذه الأماكن. وكذلك الأمر بالنسبة لتفكيك مؤسسات الاحتلال المحلية. فعدا عن أن عملية التفكيك هذه لم تكن شاملة، فقد حصل مسار معاكس في بعض الأحيان في اتجاه اعادة ترميم بعض تلك المؤسسات، خصوصاً جهاز الشرطة الذي عاد عدد من افراده عن استقالاتهم منه. أما فيما يتعلق بلجان السلطة الجديدة فهي أيضاً لم تعم المناطق المحتلة، وظلت تعمل في نطاق محلي.

ومع ذلك كله، فقد تحقق بالفعل نموذج لشكل فريد من المناطق المحررة، وخلق جنين لشكل من أشكال السلطة الثورية. ويمكن تطوير هذا الجنين وذلك النموذج في سياق الانتفاضة نفسها، وفي ضوء التجربة الملموسة التي راكمتها. وينبغي الإشارة في هذا السياق إلى الطاقات الهائلة التي تنطوي عليها تكتيكات العمل المسلح المناسبة فيما يتعلق بتحصين المناطق المحررة وتصفيح السلطة الوليدة.

رابعاً ـ توحيد الشعب في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧:

في بداية الانتفاضة، وخصوصاً بمناسبة «يوم السلام» في ٢١/١٢/١٩٨٧ الذي تحرك فيه فلسطينيو الـ ٤٨، بدا وكأن الانتفاضة نجحت في ازالة «الخط الأخضر» وتوحيد فلسطين كلها تحت لوائها. ولكن الحقيقة أن هذا الانجاز التاريخي لم يتحقق، وهو ما أثبتته التطورات اللاحقة، حتى بمناسبة «يوم الأرض». ومع ذلك، فإنه ظل حلماً يرتسم في افق الانتفاضة، بفضل المجموعات

والعناصر الجذرية (مثل حركة «أبناء البلد»)، التي عملت جاهدة على نقل الممارسات والروح الانتفاضية إلى فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨. فقامت، مثلاً، بقطع طريق وادي عارة الاستراتيجي مراراً، ونقلت «عادة» رمي الحجارة إلى عقر الكيان الصهيوني.

أما لماذا لم تنجح الانتفاضة في تحقيق هذا الانجاز، فيعود إلى سببين على الأقل. **أولهما**: تأثير نهج التسوية في الانتفاضة، لجهة تحديد سقف تحرك فلسطينيي الـ ٤٨ «بالتضامن» مع اشقائهم في الضفة والقطاع وبالاسهام (على طريقة ما يسمى «معسكر السلام» الاسرائيلي) في الضغط من اجل دفع الحكومة الاسرائيلية للقبول بالتسوية السلمية من خلال المؤتمر الدولي. أما **السبب الثاني** فيتمثل في عجز الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) واللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية عن الارتقاء بنضالهما إلى ما يتعدى «المساواة» بين العرب واليهود داخل الكيان الصهيوني، والتضامن مع الاشقاء الفلسطينيين. وهكذا، مثلاً، وجدنا توفيق زياد يدين باسم راكح، حرق العلم الاسرائيلي خلال تظاهرة تضامن مع الانتفاضة جرت في أثينا. ووجدنا الحزب نفسه يشجب، على لسان عضو مكتبه السياسي زاهي كركبي، رفع الاعلام الفلسطينية خلال تظاهرات فلسطينيي الـ ٤٨ ، باعتباره «عملاً استفزازياً»، ويدين شعار «شعب واحد، دولة واحدة» بوصفه مثالاً على «الشعارات المغامرة»[٦].

لقد كان واضحاً منذ البداية (أو هذا ما كان ينبغي أن يكون واضحاً) **ان الانتفاضة وحدها لا يمكن أن تحمل وزر دحر الاحتلال، وان تجاوزها لسقفها السياسي رهن بتخطيها لحدودها الجغرافية**. لم تستطع الانتفاضة تخطي الحدود الى الخارج الفلسطيني والعربي. فهي، وإن أفلحت في وقف الحرب على المخيمات في لبنان، لم تفلح في منع نشوب حرب مخيمات أدهى

وأمر. والعمليات الفدائية من الخارج لم تحقق نتائج تشكل دعماً للانتفاضة. والصدى في الشارع العربي، اجمالاً، كان خافتاً ولا يرقى إلى مستوى اللحظة التاريخية، ان بسبب ازمة حركة التحرر العربية، أو بسبب مصادرة الحريات الديمقراطية واستشراء مختلف منوعات القمع. وهكذا فإن « الحلقة الأضعف» في الحصار المضروب حول الانتفاضة كانت، ولا تزال، في الكيان الصهيوني نفسه، عبر برميل البارود الذي يمثله ٨٠٠ ألف عربي متمركزين في منطقتين رئيسيتين: الجليل المحاذي للحدود اللبنانية، والسورية عبر الجولان؛ والمثلث المتواصل مع الضفة الغربية. ويظل كسر هذه الحلقة أحد التحديات الماثلة أمام الانتفاضة.

خامساً ـ ولادة قيم و أنماط سلوك جديدة:

لعل هذه من بين أهم انجازات الانتفاضة، مع أنها أقلها اثارة لاهتمام المراقبين العرب. وتعود أهميتها إلى سببين على الأقل:

١ ـ إن هذه القيم وأنماط السلوك توفر شرطاً إضافياً من شروط الوضع الثوري الناشىء في المناطق المحتلة، وتلعب دوراً مهما في استمرارية الانتفاضة وتجددها.

٢ ـ إن هذه القيم والأنماط تشكل نموذجاً نقيضاً لمجموعة من القيم وأنماط السلوك تسود المقاومة الفلسطينية في الخارج، في ظل أزمتها الراهنة.

ثمة امثلة عن القيم وأنماط السلوك الجديدة(*)، التي ولدت في مناخ الانتفاضة، والتي لعبت المشاركة الكثيفة للشباب والمثقفين الثوريين دوراً مهما في ولادتها. وينبغي هنا أيضاً أن لا نذهب بعيداً في تقدير انجازات الانتفاضة على هذا الصعيد. فالقيم والانماط

(*) انظر، في هذا الكتاب ، «البعد الاجتماعي للانتفاضة» ، خصوصاً ص ٥٨ وما يليها.

الاجتماعية هي، عادة، ظاهرات طويلة الأمد لا تتغير بين عشية وضحاها. ولكن اللحظات الثورية في حياة المجتمعات تكون قادرة على هز القيم والأنماط القديمة، وتوليد اجنة للأنماط والقيم الجديدة. وهذا ما يحصل في المناطق المحتلة. وينبغي، من جهة ثانية، أن لا نتناول الانتفاضة وكأنها فردوس أرضي أو مدينة فاضلة. فقد شهدت المناطق المنتفضة بالفعل ممارسات «تشبيحية» كالتي نعرفها في لبنان جيداً (مثلاً: قيام البعض بأخذ أموال المواطنين تحت حجة جمع التبرعات لمصلحة الانتفاضة، أو استغلال بعض التجار للظروف واحتكارهم للسلع الضرورية وجنيهم أرباحاً فاحشة). ولكن مثل هذه الممارسات، «الطبيعية» في أي حال، ظلت استثنائية وفردية فعلاً، بحيث لم يمكنها تلطيخ الصورة الناصعة للقيم والممارسات الجماعية التي أفرزتها الانتفاضة.

الانتفاضة وانشوطة التسوية:

وبعد، ما هو أفق الانتفاضة الآن؟

رأينا أن الانتفاضة قد راكمت، طوال الفترة الماضية، رصيداً ثورياً على غير صعيد، يضاف إلى الرصيد السابق لانطلاقتها، الذي تراكم بدوره على امتداد عشرين أو أربعين عاماً. وبكلام آخر، فإنها أطلقت مسارات سياسية ـ اجتماعية ثورية، اضافة إلى المسارات المماثلة التي كانت الاساس في انفجارها(*). وهذا ما يعطي الانتفاضة زخماً جديداً وقدرة اضافية على الاستمرار والتجذر والتجدد، إذا ما استطاعت تجاوز مواطن ضعفها واخفاقاتها التي أشرنا اليها. وهذا يعني بالأساس، إذا تمكنت من الافلات من أنشوطة التسوية، التي بدأ حبكها منذ الاسابيع الأولى من الانتفاضة.

(*) انظر، في هذا الكتاب، «مقدمات الانتفاضة»، ص ١٥ وما يليها.

فمنذ دعوة ياسر عرفات المبكرة إلى تشكيل حكومة المنفى، بعد نحو اسبوعين فقط من انطلاقة الانتفاضة، وحتى نشر ما سمي «وثيقة أبو شريف» في حزيران/ يوينو ١٩٨٨، وصولاً إلى التهافت «الواقعي» عشية انتخابات الكنيست الثاني عشر وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، يجهد نهج التسوية في الساحة الفلسطينية في تحديد سقف واطىء للانتفاضة، ويلح على عدم تفويت الفرصة «الاستثنائية التاريخية لاستثمار الانتفاضة»(٧). وقد حدد أرباب هذا النهج الهدف المباشر المرحلي بعقد المؤتمر الدولي، لا الانسحاب الكامل من دون قيد أو شرط، كما كان ينبغي. وهم ظلوا متشبثين بهذا التكتيك، على نحو عطّل كثيراً من الطاقات الكامنة لدى شعب فلسطين وجر إلى عدد من الاخفاقات التي رأينا. وتجسد هذا التكتيك في مجموعة من المواقف والممارسات:

١ ـ الدعوة المرتجلة إلى العصيان المدني، كما اطلقها، للمرة الأولى من أحد فنادق القدس في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، مجموعة من وكلاء القيادة الفلسطينية المتنفذة، من أمثال حنا سنيورة. كذلك، كما تبناه لاحقاً كل من عرفات وحواتمة، معلنين أنه مرحلة في خطة موضوعة سلفاً.

٢ ـ قرار «وقف اطلاق النار» في المناطق المحتلة الذي اتخذه المجلس العسكري المركزي في بغداد في ١٩٨٨/١/٩، واستبعاد البحث في تكتيك عمل مسلح مناسب ـ باستثناء الانطلاق من الجنوب اللبناني.

٣ ـ قيام راكح بكبح النشاط الثوري للجماهير في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، إلى درجة تسيير دوريات تحافظ على «الهدوء والنظام» في ذكرى يوم الأرض، بدلاً من الشرطة الاسرائيلية التي اتفق على عدم تدخلها.

٤ ـ المبادرة الى تفجير الحرب الأهلية في مخيمات عين الحلوة وشاتيلا وبرج البراجنة، بهدف الامساك بجزء من ورقة لبنان في التسوية (هذا لا يعني بتاتاً عدم الادانة الشديدة لقصف المخيمات من اية جهة أتى، والانزلاق إلى ممارسات تخدم غايات بعيدة عن الثورة، أو التواطؤ مع مفجري الحرب الأهلية، أو صب الزيت على نارها).

٥ ـ تكرر الاتصالات بالحكومة الاميركية من خلال رموز قيادية أو محسوبة على القيادة الفلسطينية (سنيورة، فايز أبو رحمة، ابراهيم أبو لغد، ادوارد سعيد)، علي الرغم من الموقف المعلن برفض مبادرة شولتس وعدم لقاء شخصيات من المناطق المحتلة معه.

٦ ـ الاصرار على ابقاء احدى بوابات التسوية مفتوحة من خلال العلاقة مع النظام المصري.

٧ ـ الاستعداد المتعاظم لتقديم التنازلات المبدئية للعدو الصهيوني(*) حتى قبل انعقاد المؤتمر الدولي، أو خضوعاً لاملاءات هذا العدو بشأن عقد المؤتمر. وهذا ما عبرت عنه الوثيقة المسماة، تضليلاً، «وثيقة أبو شريف».

هنا لا بد من وقفة لفهم المغزى الحقيقي لهذه الوثيقة. فهي، أولاً، «وجهة نظر م. ت. ف. في احتمالات التسوية الفلسطينية ـ الاسرائيلية»، كما هو اسمها الأصلي والرسمي وكما ستظل ألى أن يثبت العكس! وهذا «العكس» لا تثبته التصريحات التي صدرت حتى الآن[٨]. وهذه الوثيقة، ثانياً، لم تتفتق عنها عبقرية غير عادية لدى

(*) تفاقم هذا الاستعداد غداة فصل الضفة الغربية عن الأردن، وعشية انتخابات الكنيست الثاني عشر والدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني. انظر مقالنا في «الحياة» (لندن)، ٢٨ و٢٩/١٠/١٩٨٨.

المستشار الخاص لرئيس اللجنة التنفيذية، وإنما هي جاءت بالضبط في سياق المحاولة التي تقوم بها «نخبة» ايديولوجيي التسوية لتسويق مشروع تقبله «اسرائيل» تحديداً. وطالما أن الحد الأقصى «للتنازلات» الاسرائيلية لا يزال، وسيبقى، دون الحد الادنى المقبول عربياً، فإن هذه «النخبة» تحاول التوصل إلى حل وسط، ولكن من طريق خفض السقف العربي أساساً. لقد بدأت هذه المحاولة منذ فترة طويلة، عبر اللقاءات المتكررة العلنية والسرية بين فلسطينيين واسرائيليين. وكان من بينها المحادثات التي اجراها فيصل الحسيني وسري نسيبة وغيرهما في صيف ١٩٨٧ مع موشيه عميراف، عضو اللجنة المركزية لحزب حيروت، لا غيره.

وكان من بينها أيضاً «اتفاق السلام الاسرائيلي الفلسطيني» الذي أعلن في القدس في ٩ آذار (مارس) ١٩٨٨، والذي نص من بين أمور أخرى، على الاعتراف المتبادل بين دولة فلسطينية و«اسرائيل». وقد وقع هذا «الاتفاق» نحو ١٠٠ من المثقفين الاسرائيليين، والعرب المقربين من «راكح» في معظمهم. وقد تجاوبت مجموعة من المثقفين الفلسطينيين في الخارج مع هذا الاتفاق ورأت فيه «تطوراً نوعياً في عملية تَشَكُّل وعيٍ اسرائيلي جديد» و«بادرة شجاعة تصلح أساساً للنضال اليهوديِ ـ العربي المشترك ضد السياسة الاسرائيلية الرسمية...». أما هذه المجموعة فكانت تضم بسام أبو شريف، محمود درويش، زياد عبد الفتاح، حكم بلعاوي، جميل هلال، محمود شقير، صابر محيي الدين، أكرم هنية(٩). ونشير هنا إلى أنه في حين أن المثقفين الاسرائيليين موقعي «الاتفاق» ليسوا سوى حفنة من الأفراد المعزولين الهامشيين، فإن مجموعة المثقفين الفلسطينيين المذكورة تضم اشخاصاً يحتلون جميعاً تقريباً مواقع قيادية أساسية في م. ت. ف. وفتح ـ اللجنة المركزية والشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني.

وهكذا، فإنه في حين أن دم شهداء الانتفاضة يستسقي الدم، فإن تنازلات نهج التسوية الفلسطيني تستدرج التنازلات. وفي حين أن الانتفاضة هي فعلاً فرصة تاريخية استثنائية لتحقيق الهدف المباشر المرحلي المتمثل في الانسحاب الكامل غير المشروط، على طريق التحرير الكامل، فإن أساطين التسوية العرب لا يستطيعون أن يروا فيها أكثر من فرصة ينبغي انتهازها لعقد المؤتمر الدولي، على طريق الاعتراف الكامل بالكيان الصهيوني. فهل تستطيع الانتفاضة / الثورة العظيمة، التي انتصرت على عصا الحرب الاسرائيلية، أن تنتصر على جزرة السلام الاسرائيلي، وتلقي بها حيث مكانها الطبيعي: مزبلة التاريخ؟

هذا هو التحدي الأكبر الذي سيظل أمام الانتفاضة ، ما دامت قائمة.

الحواشي

(١) انظر، مثلاً: رون بن ـ يشاي، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٨/٢/٢٣.
(٢) «هآرتس»، ١٩٨٧/١٢/٢٩.
(٣) أ. شفايتسر، «هآرتس»، ١٩٨٨/٢/١.
(٤) انظر، مثلاً: سمير جبور، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ١٥، العدد ٢، شباط/ فبراير ١٩٨٨، ص ٩٤ ـ ١١٠.
(٥) انظر: يوئيل ماركوس، «هآرتس»، ١٩٨٨/١/٢٢.
(٦) انظر: «الاتحاد» (حيفا)، ١٩٨٨/٢/١٧.
(٧) على لسان الأمين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة، «الحرية»، ٨ ـ ١٤ أيار/ مايو، ١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٣.
(٨) انظر: تصريحات عرفات والجبهتين الشعبية والديمقراطية وأبو شريف نفسه في هذا الخصوص.
(٩) التفاصيل في «الطليعة» المقدسية، ١٩٨٨/٣/٢٤.

على الرغم من أن الانتفاضة الشعبية في فلسطين تأتي في سياق العملية النضالية المتواصلة والمتراكمة للشعب العربي الفلسطيني، إلا أنها تشكل أحد المنعطفات التاريخية المهمة في هذه العملية. فقد اتسمت الانتفاضة، بما هي فعل ثوري، بدرجة من الزخم والشمول والعمق، وبمستوى من الروح الكفاحية والكفاءة التنظيمية والوعي الوطني، يضعانها في مصاف المحطات النضالية الكبرى لشعبنا، خصوصاً ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ وانطلاقة المقاومة المسلحة في أواسط الستينات.

ولأنها كذلك، فقد طرحت علينا الانتفاضة دفعة واحدة (أو بالأحرى أنها أعادت طرح) جملة من القضايا الأساسية المتصلة بصلب العمل الوطني، والتي يتوقف على حلها مستقبل هذا العمل. لعله من السابق لأوانه تناول بعض هذه القضايا، فيما الانتفاضة لا تزال جارية ولم تقل كلمتها الأخيرة بعد. ولعله أيضاً من شبه المستحيل الإحاطة الكاملة، هنا، بمختلف جوانب التجربة الغنية التي تمثلها الانتفاضة.

ولذلك، فإننا سنتناول هنا، وبتكثيف شديد، قضايا برنامجية أساسية، تلح الانتفاضة في طرحها، في ضوء الأزمة العامة التي تجتازها حركة الثورة العربية، ومن ضمنها المقاومة الفلسطينية في

الخارج. إن مثل هـذه القضايـا لا يمكن، ولا يجب أن تكون، مـادة لترف فكري أو موضوعاً لخطابات حماسيـة. وإنما على العكس من ذلك، يمكن ويجب أن يكـون حسم هـذه القضـايـا سـلاحـاً لحسم الصراع مع العدو. إن اللحظات الثورية في حياة الشعوب، بكل ما تنـطوي عليـه من بـطولات وتضحيـات، لا تنتهي بـالضـرورة إلى الانتصار، كما يعلمنا التاريخ (ثورة ٣٦، ومعركة بيـروت ٨٢ مثلاً). وهكذا تغدو الصياغة البرنامجية للقضايا التي يثيرها الواقع الثوري شرطاً لا بد منه من شروط النجاح. وقد جاءت الانتفاضـة الشعبية في فلسطين لتطرح بإلحاح ضرورة توفير هذا الشرط.

أولاً: التسوية المستحيلة والتحرير الممكن

لقد أعادت الانتفاضة طرح القضية الفلسطينيـة كقضية تحـرر وطني، لا يمكن حلها إلا على أنقاض الكيان الاستيطاني الصهيوني، وليس كنزاعات على الحدود يمكن حلها على أساس صيغة أو أخرى من صيغ التسوية السلمية. وعندما طالبت بالانسحاب من المنـاطق المحتلة سنة ١٩٦٧، فإنما طالبت بانسحاب كامل غير مشروط، يجبر عليه العدو الصهيوني من غير طريق التسوية، والاعتـراف بالعـدو. وعلى هذا النحو، وعليه فقط، يصبح الانسحاب بالفعل هدفاً مرحلياً على طريق التحرير الاستراتيجي.

ومن جهة ثانية، نجحت الجماهير المنتفضة، فعـلاً، في إيجاد مناطق «محررة» في العديد من المخيمات وعشرات القـرى وبعض الأحياء. صحيح ان هذه الظاهرة كـانت نسبية ومحـدودة وموقتـة، ولكنها مهمة من حيث إمكانية خلق شكل من أشكال السلطة الشعبية الثورية في المناطق المحررة، ومن حيث إمكـانية تـطوير التجـربة وانتشارها وتوسيع حدودها. وتصبـح هذه الإمكـانية أكثـر قابليـة للتحقيق في ظل تـوافـر شـروط أخـرى، ومـأزق قـوات الاحتـلال المضطرة للتمركز أحياناً والانتشار أحياناً أخرى.

هنالك إدراك عميق للمغزى التـاريخي الذي تمثله الانتفاضـة، جرى التعبير عنه داخل الكيان الصهيوني بأكثر من شكل وفي أكثر من مناسبة، وخلاصته أن العرب لا يريدون القدس ونابلس والخليل فقط، وإنما يافا والناصرة وبئر السبع أيضاً. ولعل هذا الإدراك هو أعمق لدى الصهيونيين مما هو لدى «العرب»، خصوصاً في الخارج. وفي أي حال، فإن الدقة الموضـوعية تفـرض علينا القـول إن هذا المغزى التاريخي لم يأخذ أبعاده الكاملة حتى الآن، لثلاثة أسبـاب على الأقل:

١ ـ ظهور تحرك عرب فلسطين المحتلة سنـة ١٩٤٨ وكأنـه مجرد تحرك تضامني مع عرب المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧. لقد بدا عرب الـ ١٩٤٨، أحياناً، وكأنهم اجتازوا خطوط الهدنة القديمة، وبدت الانتفاضة وكأنها تعيد تـوحيد فلسـطين. ولكن، **أحيانـاً فقط**. وتقع المسؤولية الأساسية في ذلك على اللجنـة القطريـة لرؤساء المجالس المحلية العربية والحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكح)، اللذين ناضـلا «لضبط» إيقـاع التحرك الشعبي ضمن حدود وسقف التضامن، والتضامن السلمي فقط.

٢ ـ التحرك الدبلوماسي للامبريالية الأميركية والتعاطي الفلسطيني والعربي الرسمي معه، اللذان يحاولان وضع التوصل إلى تسوية في شأن المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ سقفاً سياسياً للانتفاضة شكلاً، ومناورة لإجهاضها مضموناً. وفي ظل مثل هذه التحركات والمنـاورات، جـرت، طبعـاً، محـاولة تغييب قضيـة التحـريـر الأساسية، ودفع موضوع التسوية إلى الواجهة.

٣ ـ سيـطرة نهج التسـوية على العقـل الاعلامي العـربي، ممثـلاً بـالمؤسسـات الاعلاميـة المختلفة، بمـا فيها الوطنيـة. وهكذا وجدنا، مثلاً أن قرى من فلسطين المحتلة عام ٤٨، تشهد أعمالاً انتفاضية (مثل الطيبة وكفر قاسم) يتم نقلها، بواسطة سحر هذا

العقل التسووي، إلى الضفة الغربيـة. بل إن مـدينة مشهـورة كالناصرة تنتزع من الجليل لتوضع مع الخليل في الضفة، بقوة السحر نفسه!

بناء على ما جاء أعلاه، تنطرح مجموعة من المهمات، من أجل دفع الانتفاضة في أفق التحرير المفتوح:

١ ـ محاربة نهج التسويـة، بكافـة مرتكـزاته الطبقيـة والسياسيـة والفكرية (النهج ليس مجرد رمز، أو مجموعة رموز).

٢ ـ استيعـاب تجربـة المنـاطق «المحـررة» في الضفـة والقـطاع وتطويرها بصورة خلاقة.

٣ ـ العمل بشتى الوسائل على تطوير النضال الفلسطيني في مناطق ٤٨ من مستـوى التضامن والنضـال من أجل «المسـاواة» مع الإسرائيليين، إلى مستوى التلاحم العضوي مع نضال الأشقاء الفلسطينيين في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧.

ثانياً ـ جدل الوطني والطبقي في القضية الفلسطينية

ظلت العـلاقـة الجـدليـة بين الوطني والطبقي في النضـال الفلسطيني، لأعوام طويلة، مدار جدالات نظرية تعنف أحياناً، وتخف أحياناً أخرى. كما ظلت هذه العلاقة موضع شطط وتضليل يأتي من جهة اليمين أحياناً (مثلاً، شعار «الأرض لمن يحررها» الخ...)، ومن جهة «اليسار» أحياناً أخرى (مثلاً، الحديث عن هامشيـة المخيمات من حيث الانتاج). وقد ساعد تمركز العمـل الوطني الفلسطيني في الخـارج، حيث لا «مجتمع» فلسـطينياً، على تعميـة هذه المسـألة، وجعلها في مرتبة المسائل النظريـة البحتة، التي لا داعي للخـوض فيها قبل التحرير.

لكن الانتفاضة، بوصفها تحركاً ثورياً لـ «مجتمـع» فلسطيني،

أعادت طرح مسألة العلاقة الجـدلية بين الوطني والطبقي، لا على المستوى النظري هذه المرة، وإنما على مستوى الواقع. ذلك أن أي نظرة، مهما كانت سريعة، على خريطة الانتفاضة تبرز حقيقة ناصعة لا لبس فيها: إن المخيمات والقـرى الفقيرة والأحيـاء الشعبية من المدن هي التي كانت بؤر الانتفاضة المشتعلة، وهي التي تقدم يوماً بعد يوم دروس المواجهة وقوافل الشهداء. أما الشرائح البرجوازية المستغلة، فهي في أحسن الأحوال، التزمت الصمت. وهي تحـاول ركوب موجة الانتفاضة و«استثمارها» لمصلحتها.

لم يكن هـذا كله محض صدفـة. فسكان المخيمـات يعيشـون اضطهاداً مزدوجاً، وطنياً وطبقياً، حيث هم محرومون حتى من وهم تسوية تعيـدهم إلى بيوتهم وممتلكـاتهم في فلسطين المحتلة سنـة ١٩٤٨. وهم في الوقت نفسه يعيشون واقعاً يومياً بائساً، مما لا يترك لهم شيئاً يخسرونـه. أما الفـلاحون الفقـراء فقد سلبهم الاحتـلال أراضيهم الزراعية بمختلف الحيل ووضعهم وجهاً لوجه في مواجهة يـومية مـع المستوطنين من جهـة، وحولهم إلى عمـال في الأعمال القذرة وبأجر زهيد من جهة أخرى. والأمر نفسه ينطبق على سكان الأحياء الشعبية من البرجوازية الصغيرة، أصحاب المهن والحرف وصغار الاجراء. وفي مقابل هذه الطبقات الشعبية، تقف شرائح من البرجوازية الطفيلية، تنسجم مصالحها مع إدامة الاحتلال، بل ومع الضم الكامل للمناطق المحتلة إلى الكيان الصهيوني.

تـظل هنالك مسـألة معلقـة تتصـل بـالمـوقف من الشـريحـة البرجوازية الممثلة فيما يسمى «لجان التجار الوطنيـة». إذ يبدو أن هذه الشريحة من صغار التجار لا تزال متأرجحة.

بنـاء على هذه الخـريطة الوطنيـة ـ الطبقية، تتـرتب جملة من المهام:

١ ـ تركيز الجهود النضالية في اتجاه البؤر الثورية الحقيقية: المخيمات والقرى الفقيرة والأحياء الشعبية من المدن.

٢ ـ العمل على شل فاعلية «لجان التجار الوطنية» في قيادة الانتفاضة، وضبطها في اتجاه مصلحة تطوير الانتفاضة.

٣ ـ تصعيد النضال ضد شرائح البرجوازية الطفيلية، وربطه بالنضال ضد الوجود الصهيوني نفسه.

٤ ـ العمل على دمج التيار الديني المناضل في الكفاح الوطني من أجل التحرير. والعمل، في الوقت نفسه، على عزل القوى الدينية، التي تعمل، في الواقع، على إدامة الاحتلال، بحجة إقامة «الدولة الإسلامية»، أولاً وقبل كل شيء.

ثالثاً ـ التنظيم والمبادرة الشعبية العفوية

اتسمت مواقف مختلف الأطراف من هذه القضية بدرجات من الذاتية التي أملتها رؤية تلك الأطراف ومصالحها. فالكيان الصهيوني ألح في الأيام الأولى للانتفاضة على أن «أعمال الشغب» هذه جاءت بتحريض من الخارج، بقصد إدانة هذه الأعمال. ثم عاد لدى طرح مسألة التمثيل الفلسطيني ليؤكد انفصالها عن الخارج، ثم امتنع عن طرح القضية. وبعض الأنظمة أبرز الطابع العفوي للانتفاضة، تمهيداً لطرح نفسه شريكاً في تمثيل الفلسطينيين في أية مفاوضات محتملة. وفي المقابل، نفت أطراف م. ت. ف. الرسمية أي طابع عفوي، وأكدت أنها هي التي «خططت» للانتفاضة بشكل مسبق ومنذ البداية، وانها لا تزال تخطط لها، في محاولة من هذه الأطراف تمويه أزمتها وعجزها، واستثمار الانتفاضة في التحركات الدبلوماسية الدولية. أما جبهة الانقاذ فوقفت موقفاً مرتبكاً ينحني لعظمة الانتفاضة ويخشى الانعزال عنها، من دون أن تكون قادرة

على استثمارها أو التأثير في مسارها (باستثناء تأثير إذاعة «صوت القدس»). أما التيـارات الأصوليـة في الخارج فقـد حاولت فـرض العمامة الإسلامية، بدل الكوفية، على الانتفاضـة من دون أي سند في الواقع (إلا إذا كان يمكن، مثلاً، اعتبار الثـورة البلشفية ثـورة مسيحيـة أرثوذكسيـة، لأن معظم سكـان روسيا كـانـوا من الروم الأرثوذكس!).

بعيداً عن مثل هذه المواقف الذاتية، يمكن التأكيد على الحقائق الموضوعية التالية:

١ ـ لقد انفجرت الانتفاضة بصورة عفويـة، نتيجة تـراكم مسارات سيـاسية واجتمـاعية واقتصـادية طويلة الأمـد، أملاهـا واقع الاحتـلال وطبيعة الكيـان الصهيوني نفســه. وهذه العفـوية لا تنتقص من أهمية الانتفاضة وعظمتها، بل هي بالأحرى تعكس المخزون النضالي الضخم للشعب الفلسطيني.

٢ ـ إن القول بعفوية انطلاقة الانتفاضة لا ينفي مطلقـاً المشاركـة النشيطة والضرورية لأفراد منظمين أو مجموعات منظمة، إن في «تخمير» الواقع الموضوعي وانضاجه، أو في إشعال الشرارات الأولى للتحرك.

٣ ـ نشأ في سياق تطور الانتفاضة، تزاوج بين المبـادرة الشعبية العفوية والتنظيم، أنتج أطراً تنظيمية جديدة (اللجان الشعبية... الخ) تتسـع للزخم الشعبي من جهة، وتتخـطى الأطر الضيقـة للفصائل الفلسطينية القائمة، من جهة أخرى.

إن المهمة البرنـامجية الرئيسيـة التي تطرح في هـذا المجال تتعلق بالأشكال التنظيمية التي ابتكرتها الانتفاضة، وتتناول:

١ ـ تطوير هذه الأشكال وصقلها، انطلاقاً من التجربة الحية ذاتها، وخصـوصـاً تعـزيـز المحتـوى الديمقـراطي والوطني للجـان

الشعبية، وكذلك العمل على رفع الكفاءة والاستعداد النضـالي للجان الضاربة.

٢ ـ تعميم هذه التجربة التنظيمية بحيث تشمل كل مخيم وقرية وحي في فلسطين. واستلهامها في الخارج بما يتناسب وظروف كل مخيم أو تجمع سكني فلسطيني، أو عربي.

٣ ـ العمل على تأليف لجنة شعبية عليـا، من مندوبين عن اللجـان الشعبية القاعدية، بما لا يتناقض مع شروط العمل السري.

٤ ـ إلى جانب هذه المهمات، وبالارتباط بها، تظل مطروحة وبشكل أكثر إلحاحاً، مهمة بناء التنظيم الثوري، القادر على الانخـراط في التجـربة الجمـاهيريـة الحية واستيعـابها نقـديـاً وإعـادة صوغها نظرياً، والقادر بالتالي على تجاوز مـأزق العمل الوطني وشق طريق التحرير.

رابعاً ـ العصيان المدني والكفاح المسلح

للمرة الأولى في تاريخ المقاومة الفلسطينية المعاصـرة، تطرح فكرة العصيان المدني كشكل من أشكال مواجهة الاحتلال، وتجري محاولات لوضعها موضـع التطبيق. وعلى الرغم من أهمية الفكرة من حيث المبدأ، فإن طرحها على النحو الذي طرحت فيه أثار، ويثيـر، مخاوف مشروعة.

تعود الفكرة، كما صيغت على المستوى الفلسطيني حتى الآن، إلى «المـركز الفلسـطيني لدراسـات اللاعنف» الذي كـان يـديـره الأميركي من أصل فلسطيني مبارك عوض، ويتخذ من القدس مقراً له. ولا تتطرق هذه الصياغة، بتاتاً في حدود ما نعلم، إلى دمج هذا الشكل النضالي بالأشكال الأخـرى، وعلى رأسها الكفـاح المسلح. وقد تأكد هذا الأمر في الدعوة إلى العصيـان المدني، التي اطلقت

في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، وتضمنت ١٧ بنداً، تتراوح بين مقاطعة المنتجات الإسرائيلية واعتمار الكوفية الفلسطينية والاعتماد على الاقتصاد الزراعي الذاتي المنزلي... الخ. وقد تميزت هذه الدعوة بالتسرع والارتجال، اللذين لا يمكن تفسيرهما من دون أخذ طبيعة الداعين إليها بعين الاعتبار. فهؤلاء هم مجموعة من المثقفين (من أمثال حنا السنيورة)، يعبّرون ايديولوجياً ومصلحياً عن شرائح برجوازية فلسطينية، تلتقي مع قيادة م. ت. ف. الحالية، في وهم واحد حول التسوية السياسية والدور الأميركي فيها. ذلك أن العصيان المدني، معزولاً عن أفق تصعيد الانتفاضة باتجاه الأشكال النضالية المختلفة بما فيها الكفاح المسلح، يستجيب مع مع رؤية بعض شرائح البرجوازية الفلسطينية، المسماة وطنية، في نقطتين على الأقل:

١ ـ شن نضال سلمي «هادىء»، و «حضاري» و «منضبط» وغير مكلف، تحت راية هذه الشرائح نفسها، وبما لا يهدد بانتقال راية النضال إلى الطبقات الشعبية، الوطنية حتى النهاية، لأنه ليس لديها ما تخسره سوى بؤسها وقيودها.

٢ ـ التطلع إلى جني الأرباح المادية، المتأتية عن الانتقال من شراء البضائع الإسرائيلية إلى شراء البضائع «الوطنية».

إن الأمر لم يقتصر على مثل هذه الدعوة إلى العصيان المدني. وإنما هو ترافق مع قرار «بوقف اطلاق النار» في المناطق المحتلة، أتخذه في الفترة ذاتها (١٩/١/١٩٨٨) المجلس العسكري المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بحجة عدم إعطاء العدو حجة لارتكاب مجزرة ضد شعبنا. لقد كان هذا القرار دبلوماسياً، أكثر منه عسكرياً، وهو يستهدف وضع سقف مسبق للانتفاضة يجعلها جديرة بدخول باب الصفقات التسووية. فوقف النار، بأوامر من المجلس العسكري المركزي، ساري المفعول من قبل، وأصبح ٦٠ بالمئة من

العمليات المسلحة ضد الاحتلال يتم منذ أعوام بمبادرة ذاتية من مجموعات تنتظم محلياً من دون علاقة مع الفصائل الفلسطينية، وتحصل على إمكاناتها مما تيسر: أسلحة مصنعة محلياً، أو مسروقة، أو مشتراة من السوق السوداء. ومن هنا فإن إعلان المجلس العسكري من بغداد جاء امتداداً لإعلان عرفات من القاهرة، وهما معاً يشيران إلى استفحال نهج التسوية والتخلي عن الكفاح المسلح.

ولكن الأدهى والأمر هو الالتزام الواقعي بالقرار من جانب فصائل جبهة الإنقاذ التي تعارض نهج التسوية وتلتزم الكفاح المسلح، نظرياً. بل إن دهاقنة نهج التسوية كانوا الأقدر حتى الآن على خرق القرار المذكور بغية إحداث ضغوط تكتيكية لتعزيز نهجهم (عملية باص النقب، والعمليات الاستعراضية المتكررة من الجنوب اللبناني، مثلاً).

لا بد في هذا السياق من أخذ الحقائق التالية بعين الاعتبار لدى أية صياغة برنامجية لمهمات العمل الوطني في فلسطين المحتلة:

١ - إن العصيان المدني يمكن أن يكون شكلاً نضالياً مهماً في حال تكامله مع أشكال النضال الأخرى، خصوصاً الكفاح المسلح، وفي حال توفير المقومات المادية الضرورية لنجاحه، سواء منها التنظيمية أو الاقتصادية أو التعبوية.

٢ - ينبغي أن يكون أفق العمل المسلح، المُرافق للانتفاضة، مفتوحاً دائماً، كونه الوحيد الذي يجعل الاحتلال مكلفاً للعدو الصهيوني من الناحية البشرية. إن الاعتبارات الاقتصادية «والإعلامية» مهمة، ولكنها ليست حاسمة في هزيمة الكيان الصهيوني، وهي بالتالي ينبغي ألّا تطغى على العامل الحاسم المتمثل في ضرب العدو في خاصرته البشرية الرخوة. وحدها التكتيكات المسلحة يمكن، وينبغي، أن تكون موضع جدل وإعادة تحديد.

٣ ـ ينبغي العمل بشتى السبل والوسائل من أجل توفير كافة مقومات المواجهة المسلحة للاحتلال. فقد ثبت بالتجربة الملموسة زيف الادعاءات القائلة بأن الحرص على الشعب هو السبب إزاء عدم القيام بعمليات مسلحة ضد الاحتلال، وثبت أن السبب الحقيقي هو العجز، بالدرجة الأولى، الأمر الذي يشكل إدانة واضحة للفصائل التي تناضل منذ أكثر من ٢٠ عاماً، والتي تكرس جل مواردها المالية الضخمة من أجل الامتيازات القيادية وتمويل المؤسسات البيروقراطية الطفيلية، وإفساد الكادرات والأعضاء والجماهير في الخارج.

٤ ـ ينبغي التمييز بين تحويل الانتفاضة الشعبية نفسها إلى انتفاضة مسلحة (وهو الأمر الذي قد يكون مرفوضاً وبعيد المنال حالياً)، والعمل على أن يرافق الانتفاضة عمل مسلح متصاعد، وهو الأمر الممكن والمطلوب حالياً. وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن لشكلي المقاومة، الشعبي والمسلح، أن يتكاملا ويعزز كل منهما الآخر. كما أن الشروط القائمة التي تتضمن مناطق شبه محررة، تزيد إمكانية تصعيد المواجهة المسلحة، بما تشكله هذه المناطق من «قواعد» آمنة نسبياً في وجه الملاحقات والتحقيقات والاعتقالات.

جدل الداخل والخارج في الوضع الفلسطيني

ليس الداخل والخارج الفلسطينيان تحديدين جغرافيين فحسب. إنهما وضعان متميزان موضوعياً بعضهما عن بعض، وإن لم يكونا منفصلين. (لن نتناول هنا التمايزات القائمة في كل من الداخل والخارج). ويعود التمايز بينهما، في الأساس، إلى خصوصية الوضع الفلسطيني الناجمة عن طبيعة الوجود الصهيوني الاستيطاني. فالداخل يمثل مجتمعاً انتاجياً متماسكاً يعاني على

أرضه وطأة الوجود الصهيوني يومياً، في حين أن الخارج مشتت بين البلدان التي تتوزعه، وبين القطاعات الاقتصادية التي يتفاوت اندماجه بها في هذه البلدان.

وهما في الوقت نفسه مختلفان ذاتياً. فمثلاً، في حين تنمو القوى والمؤسسات والكادرات والقطاعات الشعبية الواسعة في الداخل في مناخ المواجهات الجريئة والصلابة النضالية وروح التضحية والتمسك بالأرض والوطن، فإنها في الخارج تنمو تحت وطأة الإفساد المعمم والترهل الفكري والسياسي والانفلاش التنظيمي وروح «القنص» والارتزاق وعقلية الغيتو (خصوصاً في لبنان، والمنافي الجديدة في تونس واليمن وغيرهما). وقد كشفت الانتفاضة بالفعل عن المخزون النضالي الهائل لدى جماهير الداخل، ليس في المواجهات اليومية فحسب، بل وفي المضمون السياسي للانتفاضة، الذي يتعدى حدود الزاروب و «الحاكورة»، ومؤامرات الكواليس والمصالح الفئوية والشخصية الضيقة والعابرة، ولا يقبل إلا بالوطن كاملاً غير منقوص.

ولكن الداخل والخارج ليسا منفصلين، كما أسلفنا. إن بينهما علاقة جدلية، يتم في إطارها التفاعل والتأثير المتبادل، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. فلا شك أنه عدا التجربة الغنية الطويلة التي اكتسبتها الجماهير المنتفضة في ظل الاحتلال، فإن الانتفاضة استلهمت أفضل أوجه التجارب النضالية في الخارج وأكثرها إشراقاً (معركة صمود بيروت في صيف ١٩٨٢، المقاومة الوطنية في لبنان، الصمود البطولي للمخيمات الفلسطينية في لبنان). ومن الطبيعي الآن، بل ومن الضروري، أن يستلهم الخارج الفلسطيني والعربي انتفاضة الداخل.

ومن جهة ثانية، لا يمكن لانتفاضة الداخل أن تستمر إلى الأبد في ظل حصار الواقع العربي المضاد للانتفاضة. ومن هنا تنطرح

بإلحاح مهمة استنهاض الوضع الفلسطيني والعربي عموماً كنقطة برنامجية مركزية، وهي مهمة قائمة حتى بمعزل عن الانتفاضة. ولكن المناخ الثوري الذي خلقته الانتفاضة يزيدها إلحاحاً، كما يزيد من إمكانية تحقيقها. ويندرج تحت هذا العنوان العام عدد من المهمات والشعارات:

ـ استلهام نموذج الانتفاضة في تغيير الواقع العربي تغييراً ثورياً.

ـ العمل على فتح كافة الحدود مع العدو الصهيوني.

ـ النضال من أجل إطلاق الحريات الديمقراطية والمبادرات الشعبية في الوطن العربي.

ـ إعادة توحيد م. ت. ف. على أسس وطنية وديمقراطية، ومعادية لنهج التسوية.

المحتويات

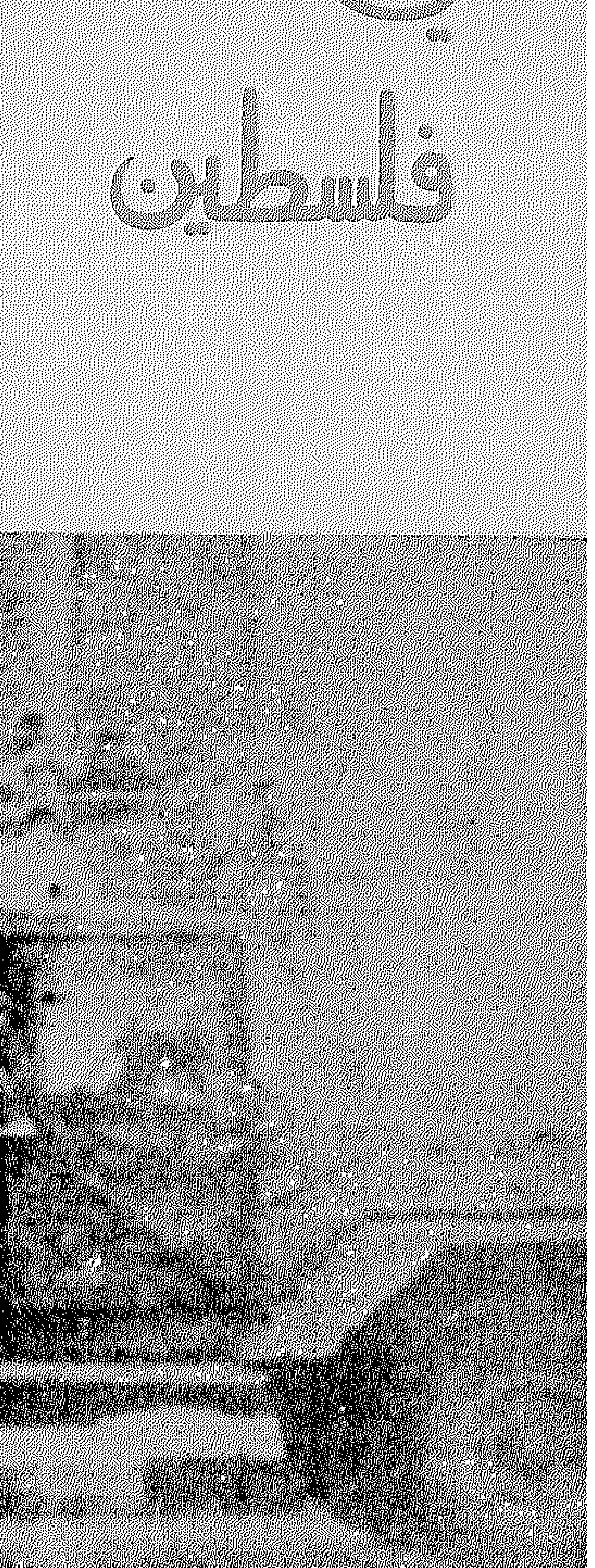
الصفحات

الانتفاضة الثورية في فلسطين

هذا الكتاب محاولة لتناول الانتفاضة/ الثورة نقدياً، وحركيتها الداخلية بالذات. إنه حصيلة متابعة دؤوبة لمختلف المصادر: المكتوبة والشفوية: العربية والعبرية والأجنبية. وهي حصيلة استندنا اليها تباعاً، في ما شاركنا فيه من ندوات، أو ما كتبناه من تقارير ومقالات، في الدوريات المتخصصة، أو الصحف والمجلات.

يتناول الكتاب الابعاد الداخلية للانتفاضة، حصرا، من دون معالجة انعكاساتها الخارجية، إلا بمقتضى الضرورة. لا بسبب عدم أهمية هذه الانعكاسات، نسبياً، وإنما بسبب الإهمية الفائقة التي ترتديها الدينامية الداخلية للانتفاضة خلفيتها، قواها الاجتماعية والسياسية، احتياطيها البشري، وخصوصاً الطاقات الكامنة المرشحة للتفجير. وذلك في مواجهة التركيز التسووي المشبوه على الانعكاسات.

من المقدمة



الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع
عمان - الأردن

التوزيع: المركز العربي لتوزيع المطبوعات ش.م.
بيروت - لبنان